

قَوَاعِدُ فِي مَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَنِ وَالْجَمَاعَةِ

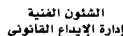
لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْإِمَامِ
أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَكِيمِ
ابْنِ تَيْمِيَّةٍ الْحَرَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ
(المتوفى سنة ٧٢٨هـ)



تَصْحِيحٌ وَتَعْلِيقٌ
لِسَعْدِ بْنِ شَاهِبٍ الْحَضِرِيِّ
مدير مركز الدعوة والإرشاد في عرعر

مَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

قَوَاعِدُ فِي مَنْهَجِ
أَهْلِ السُّنَنِ وَالْجَمَاعَةِ



الترقيم الدولي: ٩٧٨-٩٧٧-٥٢٣٢-٥٩-٥

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ

مَكْتَبَةُ كِتَابِ الْحَجَّةِ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

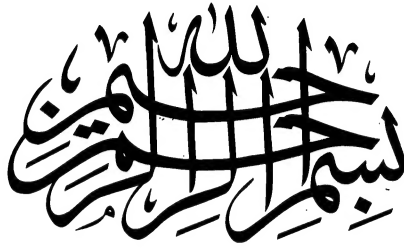
البريد الإلكتروني: dar_alhijaz@hotmail.com

قَوَاعِدُ فِي مَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَنِ الْجَمَاعَةِ

لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْإِمَامِ
أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَكِيمِ
ابْنِ تَيْمِيَّةٍ الْحَرَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ
(المتوفى سنة ٧٢٨ هـ)

نَصَحْنَاهُ وَتَعَلَّقَ
سَعْدُ بْنُ شَاهٍ أَحْمَدُ
مُدير مركز الدعوة والإرشاد في عَرَعَرِ

مَكْتَبَةُ كِتَابِ الْحَجَّةِ الْمُبَارَكَةِ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

This image shows a single sheet of white paper with horizontal ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There are no margins, text, or other markings on the paper.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى ، وصلى الله وسلم على المبعوث رحمة للعالمين وحجة على الناس أجمعين وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

والحمد لله الذي وضح لنا الصراط المستقيم ، الموصول إلى ولايته ورضوانه في جنات النعيم بما أوحى إلى نبيه محمد عليه الصلاة والسلام من الكتاب والحكمة والهدي القويم وما جعل عليه من منارات الهدى وإعلام المؤمنين من الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين الذين قال الله فيهم : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السَّجْدَةُ: ٢٤] فيهم تنكشف الظلمات وحنادسها ، وبعلمهم تندفع الشبهات وتلابسها ، وبحججهم تنقمع شياطين الجن والإنس ووساوسها ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم تائب ضال قد هدوه ، فما أحسن أثرهم على الناس وما أقبح أثر الناس عليهم ، جعلهم الله شهداء على الناس بما هم عليه من العلم والإيمان ، وما يبثون من معالم السنة والقرآن ، فأبانوا السنة النبوية والطريقة المحمدية وأقاموا الشريعة الإسلامية ، فرضي الله عنهم وأرضاهم وألحقنا بهم في الدنيا والآخرة على الصراط المستقيم وفي جنات النعيم .

أما بعد؛ فهذا مجموع قيمٍ نظمتُ فيه دررًا من نفائس القواعد، وزبرًا من عجائب الفوائد في بيان منهج وطريقة الفرقة الناجية والطائفة المنصورة أهل السنة والجماعة، من قواعد الإمام المجدد شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية رحمته الله في قضايا منهجية حصل فيها لبس كثير وجهل خطير، رأيت أنه رحمته الله أحسن بيانها بما أوتيته من علم وصلاح وقصد حسن وسعة أفق وبعد نظر ومعرفة بمقاصد الشريعة واطلاع واسع على نصوص الوحيين وآثار السلف، مع ما رزقه الله من قبول حسن عند أهل السنة والجماعة وهذا من عاجل بشرى المؤمن وقد شهد له بذلك أئمة السنة من أهل الإسلام بالسير على السنة والاستقامة على الطريقة فإنني بحمد الله ما علمتُ عالمًا على السنة يتهمه بالانحراف عنها بل هم في تزكيتهم في ذلك على كلمة سواء، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: «أنتم شهداء الله في الأرض» متفق على صحته. ولذلك كان لهذا الإمام قبول تام عند أهل السنة والجماعة رحمته الله، وليس هو بمعصوم ولكنه أبان ما كان عليه السلف من العقيدة والطريقة التي أجمعوا عليها بالدلائل الصحيحة فلذلك كان قوله موافقًا في هذا الباب للصواب لأنه تمسك بما أجمع عليه السلف رحمته الله، كما قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ الأنفال: ١٠٠ وقال: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ البقرة: ١٤٣ وقال: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ النساء: ١١٥ فسيل الصحابة هو الحق المبين فمن تمسك به هدي إلى صراط مستقيم.

وهذه المجموعة الأولى تحتوي على ست قواعد حررها ابن تيمية رحمه الله بالدلائل والبراهين رأيت جمعها في هذا السفر، وهي كالتالي:

- ١- القاعدة الأولى: «قاعدة أهل السنة والجماعة في أصول الدين».
- ٢- القاعدة الثانية: «قاعدة في الجماعة والفرقة وسبب ذلك ونتيجته».
- ٣- القاعدة الثالثة: «بيان الفرقة الناجية والفرق الهالكة المذمومة».
- ٤- القاعدة الرابعة: «قاعدة في الهجر الشرعي، حقيقته وضوابطه».
- ٥- القاعدة الخامسة: «قاعدة في وجوب طاعة الله ورسوله ﷺ وطاعة ولاة الأمور».

٦- القاعدة السادسة: «قاعدة في تعارض الحسنات والسيئات» أو «تعارض المصالح والمفاسد».

أسأل الله أن ينفع بها وسيتلوها إن شاء الله مجموعة ثانية وبالله التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وجزى الله إخواننا بدار الحجاز خيراً على ما بذلوه من جهد في إخراج الكتاب سائلاً الرب الكريم أن يتقبل منا جميعاً، والله ولي التوفيق.

وصلّى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

كتبه 

سعد بن شايم الحضيرى

السعودية - عرعر - ٨/٢/١٤٣٥هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القاعدة الأولى:

قاعدة أهل السنة والجماعة في أصول الدين

قال شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية رحمته الله (١):

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى وتقدس: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٦) وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٧﴾ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٨﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٩﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴿٢٠﴾ قال ابن عباس وغيره: تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة (٢) ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ

(١) انظر «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٧٨ - ٢٩٢).

(٢) قال السيوطي في «الدر المنثور»: أخرج ابن أبي حاتم (٣٩٥٠)، وأبو نصر في «الإبانة» والخطيب في «تاريخه» واللالكائي في «السنة» (٧٤) عن ابن عباس في هذه الآية قال: ﴿تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، قال: تبيض وجوه أهل السنة والجماعة =

أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وَجُوهُهُمْ
فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٠٧﴾ ﴿١٠٦﴾ .

وفي الترمذي عن أبي أمامة الباهلي، عن النبي ﷺ في الخوارج: «إِنَّهُمْ كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ» وقرأ هذه الآية ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وَجُوهُ وَتَسْوَدُّ وَجُوهُ﴾ [آل عمران: ١٠٦] ^(١)، قال الإمام أحمد بن حنبل: صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه، وقد خرجها مسلم في «صحيحه» ^(٢) وخرج البخاري طائفة منها.

= وتسود وجوه أهل البدع والضلالة.

وأخرج الخطيب في «رواة مالك» والديلمي عن ابن عمر عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وَجُوهُ وَتَسْوَدُّ وَجُوهُ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، قال: تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدع.

وأخرج أبو نصر السجزي في «الإبانة» عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قرأ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وَجُوهُ وَتَسْوَدُّ وَجُوهُ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، قال: تبيض وجوه أهل الجماعات والسنة وتسود وجوه أهل البدع والأهواء. اهـ
قلت: المرفوع لا يصح عن النبي ﷺ.

(١) أخرجه والحاكم (٢٦٥٤) وابن أبي زمنين في السنة (٢٢٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (ج ٨/ ص ٢٦٩/ ح ٨٠٣٧) عن أبي غالب واسمه حזור، قال: بينا أنا بدمشق إذ جاء بسبعين رأساً من رؤوس الخوارج فنصبت على درج دمشق، وجاء أبو أمامة صاحب رسول الله ﷺ فدخل المسجد فصلى ما بدا له، فلما خرج بكى ثم قال: «كلاب أهل النار» يقول الله ﷻ ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ تُخَكِّتُ هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ ثم قرأ ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وَجُوهُ وَتَسْوَدُّ وَجُوهُ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ فهم هؤلاء فقلت يا أبا أمامة هذا شيء سمعته من رسول الله ﷺ أم شيئاً تقوله برأيك قال إني إذا لجريء سمعته من رسول الله ﷺ غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث حتى انتهى إلى سبع.

(٢) في كتاب الزكاة، وترجم عليها النووي: «باب ذكر الخوارج وصفاتهم»، و«باب التحريض على قتل الخوارج»، و«باب الخوارج شر الخلق والخلقة».

=

قال النبي ﷺ «يُحَقَّرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ، يَفْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ»^(١)، وفي رواية: «يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْتَانِ»^(٢).

والخوارجُ هم أول من كفرَ المسلمين، يُكْفَرُونَ بِالذُّنُوبِ، وَيُكْفَرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِي بِدْعَتِهِمْ وَيَسْتَحِلُّونَ دَمَهُ وَمَالَهُ.

وهذه حالُ أهلِ البدعِ يَتَدْعُونَ بِدْعَةً، وَيُكْفَرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهَا. وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَيَتَّبِعُونَ الْحَقَّ وَيَرْحُمُونَ الْخَلْقَ.

وأولُ بدعةٍ حدثت في الإسلام: بدعةُ الخوارجِ والشيعة، حدثتا في أثناءِ خلافةِ أميرِ المؤمنين عليٍّ بنِ أبي طالبٍ، فعاقب الطائفتين، أما الخوارجُ فقاتلوه فقتلهم^(٣)، وأما الشيعةُ فحرقَ غاليتهم بالنارِ، وطلب قتلَ عبدِ الله بنِ

= من أحاديث علي بن أبي طالب، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وغيرهم ﷺ.

(١) أخرجه بنحوه من عدة روايات البخاري (٣٣٤٤، ٤٦٦٧، ٧٤٣٢، ٥٠٥٨، ٤٣٥١، ٦٩٣٠) ومسلم (١٠٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣١٦٦، ٦٩٩٥)، ومسلم (١٠٦٤).

(٣) قال المصنف رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٤٧٢/٢٨): وهؤلاء أول من قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومن معه من أصحاب رسول الله ﷺ قاتلهم بحرورا لما خرجوا عن السنة والجماعة، واستحلوا دماء المسلمين وأموالهم، فإنهم قتلوا عبد الله بن خباب وأغاروا على ماشية المسلمين، فقام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وخطب الناس وذكر الحديث وذكر أنهم قتلوا وأخذوا الأموال، فاستحل قتالهم وفرح بقتلهم فرحاً عظيماً، ولم يفعل في خلافته أمراً عاماً كان أعظم عنده من قتال الخوارج. =

سباً، فهرب منه، وأمر بجلد من يُفضّله على أبي بكرٍ وعمر.
وروي عنه من وجوه كثيرة أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، ورواه عنه البخاري في صحيحه^(١).

= وهم كانوا يكفرون جمهور المسلمين، حتى كفروا عثمان وعلياً، وكانوا يعملون بالقرآن في زعمهم، ولا يتبعون سنة رسول ﷺ التي يظنون أنها تخالف القرآن، كما يفعله سائر أهل البدع - مع كثرة عبادتهم وورعهم. اهـ

(١) قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٤٧٤/٢٨): قد ثبت عن علي في صحيح البخاري وغيره من نحو ثمانين وجهاً أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر ثم عمر. وثبت عنه أنه حرّق غالبية الرافضة الذين اعتقدوا فيه الإلهية، وروي عنه بأسانيد جيدة أنه قال: لا أوتى بأحدٍ يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري، وعنه أنه طلب عبد الله بن سبأ لما بلغه أنه سب أبا بكر وعمر ليقتله فهرب منه.

وعمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر برجل فضله على أبي بكر أن يجلد لذلك. وقال عمر رضي الله عنه: لصبيغ بن عسل، لما ظن أنه من الخوارج: لو وجدتك مخلوقاً لضربت الذي فيه عيناك. فهذه سنة أمير المؤمنين علي وغيره قد أمر بعقوبة الشيعة، الأصناف الثلاثة وأخفهم المفضّلة، فأمر هو وعمر بجلدتهم، والغالية يقتلون باتفاق المسلمين، وهم الذين يعتقدون الإلهية والنبوة في علي وغيره، مثل النصيرية والإسماعيلية الذين يقال لهم: بيت صاد، وبيت سين، ومن دخل فيهم من المعطلة الذين ينكرون وجود الصانع، أو ينكرون القيامة، أو ينكرون ظواهر الشريعة، مثل الصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج البيت الحرام، ويتأولون ذلك على معرفة أسرارهم، وكتمان أسرارهم، وزيارة شيوخهم، ويرون أن الخمر حلال لهم، ونكاح ذوات المحارم حلال لهم!.

فإن جميع هؤلاء الكفار أكفر من اليهود والنصارى.

فإن لم يظهر عن أحدهم ذلك، كان من المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار، ومن أظهر ذلك كان أشد من الكافرين كفراً، فلا يجوز أن يقرّ بين المسلمين لا بجزية ولا ذمة، ولا يحل نكاح نسائهم ولا تؤكل ذبائحهم، لأنهم مرتدون من شر المرتدين. =

فضل

وَمِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ :

أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ الْجُمُعَ وَالْأَعْيَادَ وَالْجَمَاعَاتِ ، لَا يَدْعُونَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ كَمَا فَعَلَ أَهْلُ الْبِدْعِ مِنَ الرَّافِضَةِ وَغَيْرِهِمْ^(١) ، فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ مُسْتَوْرًا ؛ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ بِدْعَةٌ وَلَا فَجُورٌ صَلَّى خَلْفَهُ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ : الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ : إِنَّهُ لَا تَجُوزُ

= فَإِنْ كَانُوا طَائِفَةً مَمْتَنَعَةً وَجِبَ قِتَالُهُمْ ، كَمَا يَقَاتِلُ الْمُرْتَدُونَ ، كَمَا قَاتَلَ الصَّدِيقُ وَالصَّحَابَةُ أَصْحَابَ مَسِيلِمَةَ الْكَذَابِ . . . إِلَى أَنْ قَالَ : وَهَذِهِ النُّصُوصُ الْمُتَوَاتِرَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْخَوَارِجِ قَدْ أَدْخَلَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، مِنْ كَانَ فِي مَعْنَاهُمْ ، مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ الْخَارِجِينَ عَنِ شَرِيعَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ ؛ بَلْ بَعْضُ هَؤُلَاءِ شَرٌّ مِنَ الْخَوَارِجِ الْحُرُورِيِّ ، مِثْلُ الْخَرْمِيَّةِ وَالْقَرَامِطَةِ وَالنَّصِيرِيَّةِ ، وَكُلٌّ مِنْهُمْ اعْتَقَدَ فِي بَشَرِ أَنْهُ إِلَهٌ ، أَوْ فِي غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّهُ نَبِيٌّ ، وَقَاتَلَ عَلَى ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ : فَهُوَ شَرٌّ مِنَ الْخَوَارِجِ الْحُرُورِيِّ . وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا ذَكَرَ الْخَوَارِجَ الْحُرُورِيِّ لِأَنَّهُمْ أَوَّلُ صَنْفٍ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ خَرَجُوا بَعْدَهُ ؛ بَلْ أَوَّلُهُمْ خَرَجَ فِي حَيَاتِهِ ، فَذَكَرَهُمْ لِقَرِيبِهِمْ مِنْ زَمَانِهِ ، كَمَا خَصَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَشْيَاءَ بِالذِّكْرِ لَوُقُوعِهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ مِثْلَ قَوْلِهِ : ﴿ وَلَا تَقُولُوا أُولَٰئِكَ خَشِيََةَ إِمْلَاقٍ ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣١] ، وَقَوْلِهِ : ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٥٤] ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَمِثْلُ تَعْيِينِ النَّبِيِّ ﷺ قِبَاطِ مِنَ الْأَنْصَارِ وَتَخْصِيصِهِ أَسْلَمَ وَغَفَارَ وَجْهِيَّةً وَتَمِيمًا وَأَسَدًا وَغُطْفَانًا وَغَيْرِهِمْ بِأَحْكَامٍ ، لِمَعَانٍ قَامَتْ بِهِمْ ، وَكُلٌّ مِنْهُمْ وَجَدَتْ فِيهِ تِلْكَ الْمَعَانِي الْحَقَّ بِهُمْ ؛ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ بِالذِّكْرِ لَمْ يَكُنْ لاختصاصهم بالحكم ؛ بَلْ لِحَاجَةِ الْمُخَاطَبِينَ إِذْ ذَاكَ إِلَى تَعْيِينِهِمْ ؛ هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ أَلْفَاظُهُ شَامِلَةً لَهُمْ . وَهَؤُلَاءِ الرَّافِضَةُ إِنْ لَمْ يَكُونُوا شَرًّا مِنْ الْخَوَارِجِ الْمَنْصُوصِينَ فَلَيْسُوا دُونَهُمْ . . . إلخ

(١) كَالْخَوَارِجِ وَالْمَعْتَزَلَةِ فَإِنَّهُمْ لَا يَرُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا خَلْفَ مَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِهِمُ الْبَاطِلَ .

الصَّلَاةُ إِلَّا خَلَفَ مَنْ عُلِمَ بِاطْنِ أَمْرِهِ؛ بَلْ مَا زَالَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ بَعْدِ نَبِيِّهِمْ يُصَلُّونَ خَلْفَ الْمُسْلِمِ الْمُسْتَوْرِ؛ وَلَكِنْ إِذَا ظَهَرَ مِنَ الْمُصَلِّيِ بَدْعَةٌ، أَوْ فُجُورٌ، وَأَمَكَنَ الصَّلَاةُ خَلْفَ مَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ أَوْ فَاسِقٌ، مَعَ إِمْكَانِ الصَّلَاةِ خَلْفَ غَيْرِهِ: فَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يُصَحِّحُونَ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ^(١)، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الصَّلَاةُ إِلَّا خَلْفَ الْمُبْتَدِعِ أَوْ الْفَاجِرِ، كَالْجُمُعَةِ الَّتِي إِمَامُهَا مُبْتَدِعٌ أَوْ فَاجِرٌ، وَلَيْسَ هُنَاكَ جُمُعَةٌ أُخْرَى، فَهَذِهِ تُصَلَّى خَلْفَ الْمُبْتَدِعِ وَالْفَاجِرِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَيْمَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ بِإِلَّا خِلَافٍ عِنْدَهُمْ.

وَكَانَ بَعْضُ النَّاسِ - إِذَا كَثُرَتِ الْأَهْوَاءُ -، يُحِبُّ أَنْ لَا يُصَلِّيَ إِلَّا خَلْفَ مَنْ يَعْرِفُهُ، عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْبَابِ، كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ لِمَنْ سَأَلَهُ.

وَلَمْ يَقُلْ أَحْمَدُ: إِنَّهُ لَا تَصِحُّ إِلَّا خَلْفَ مَنْ أَعْرِفَ حَالَهُ.

وَلَمَّا قَدِمَ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ مَرْزُوقٍ^(٢) إِلَى دِيَارِ مِصْرَ - وَكَانَ مُلُوكُهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ مُظْهِرِينَ لِلتَّشْيِيعِ، وَكَانُوا بِاطْنِيَّةٍ مَلَا حِدَةً، وَكَانَ بِسَبَبِ ذَلِكَ قَدْ

(١) أي خلف هذا المبتدع أو الفاجر.

(٢) الشيخ عثمان بن مرزوق بن حميد بن سلامة، القرشي، أبو عمرو، فقيه حنبلي زاهد، سكن مصر، وتوفي بها سنة ٥٦٤ هـ، عن نيف وسبعين عامًا. له كتاب «صفوة الصفوة»، اختصر به «حلية الأولياء» لأبي نعيم، وهو غير «صفة الصفوة» لابن الجوزي. انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (١/ ٣٠٦ - ٣١١)، و«الأعلام» للزركلي (٢١٤/ ٤).

كثُرَت البدعُ وظهرت بالديارِ المِصريّةِ - أمر أصحابه^(١) أن لا يُصلُّوا إلَّا خلف من يُعرفونه؛ لِأجلِ ذلك، ثم بعد موته فتحها ملوكُ السُّنَّة، مثلُ صلاح الدين^(٢) وظهرت فيها كلمةُ السُّنَّة، المُخالفةُ لِلرَّافضةِ، ثم صار العلمُ والسُّنَّةُ يكثرُ بها ويظهرُ.

فالصَّلَاةُ خلفَ المُستور^(٣) جائزةٌ بِاتِّفاقِ علماءِ المُسلمين، ومن قال: إنَّ الصَّلَاةَ مُحَرَّمَةٌ أو باطلةٌ خلف من لا يُعرفُ حاله، فقد خالف إجماع أهل السُّنَّة والجماعة، وقد كان الصَّحابةُ رضوانُ الله عليهم يُصلُّون خلف من يُعرفون فُجوره، كما صلَّى عبدُ الله بنُ مسعودٍ وغيره من الصَّحابة خلف الوليد بن عُقبة بن أبي معيط وكان قد يشربُ الخمرَ وصلَّى مرَّة الصُّبح أربعا وجلدهُ عثمان بنُ عفان على ذلك.

وكان عبدُ الله بنُ عمر وغيره من الصَّحابة يُصلُّون خلف الحجاج بن يوسف. وكان الصَّحابة والتابعون يُصلُّون خلف ابنِ أبي عبيدٍ وكان مُتَّهما

(١) أي تلاميذه واتباعه.

(٢) السلطان يوسف بن أيوب بن شاذي، أبو المظفر، صلاح الدين الأيوبي، الملقب بالملك الناصر، من أشهر ملوك الاسلام. ولد في سنة ٥٣٢ هـ ومات سنة ٥٨٩ هـ وكان أبوه وأهله من قرية دوين (في شرقي أذربيجان) وهم بطن من الروادية، من قبيلة الهذانية، من الاكراد. نزلوا بتكريت، وولد بها صلاح الدين، ونشأ هو في دمشق، وتفقّه وتأدّب وروى الحديث واشترك صلاح الدين مع عمه شيركوه في حملة وجهها نور الدين زنكي للاستيلاء على مصر (سنة ٥٥٩ هـ) ثم استقل بملك مصر، مع اعترافه بسيادة نور الدين. وخطب للعباسيين، وانتهى بذلك أمر الفاطميين.

وللمصنفين كتب كثيرة في سيرته. انظر «الأعلام» للزركلي (٨/ ٢٢٠-٢٢١).

(٣) الذي لا يعرف عنه بدعة ضلالة ولا فجور.

بِالْإِلْحَادِ وَدَاعِيًا إِلَى الضَّلَالِ^(١).

(١) قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٢٤٦/٢٣): ولهذا سقط -عنده [يعني الإمام أحمد]، وعند غيره من أئمة السنة- ما يعتبر للجماعة، من عدل الإمام وحل البيعة ونحو ذلك للحاجة، فجزوا بل أوجبوا فعل صلوات الجمعة والعيدين والخوف والمناسك ونحو ذلك خلف الأئمة الفاجرين، وفي الأمكنة المغصوبة، إذا أفضى ترك ذلك إلى ترك الجمعة والجماعة، أو إلى فتنة في الأمة ونحو ذلك، كما جاء في حديث جابر «لا يؤمن فاجر مؤمناً إلا أن يقهره سلطان يخاف سيفه أو سوطه»؛ لأن غاية ذلك أن يكون عدل الإمام واجباً فيسقط بالعذر، كما سقط كثير من الواجبات في جماعة الخوف بالعذر. ومن امتدى لهذا الأصل، وهو أن نفس واجبات الصلاة تسقط بالعذر، فكذا الواجبات في الجماعات ونحوها فقد هدي لما جاءت به السنة من التوسط بين إهمال بعض واجبات الشريعة رأساً كما قد يتلى به بعضهم، وبين الإسراف في ذلك الواجب حتى يفضي إلى ترك غيره من الواجبات، التي هي أؤكد منه عند العجز عنه وإن كان ذلك الأؤكد مقدوراً عليه، كما قد يتلى به آخرون.

فإن فعل المقدور عليه من ذلك دون المعجوز عنه هو الوسط بين الأمرين. وعلى هذا الأصل تنبني مسائل الهجرة والعزم التي هي أصل «مسألة الإمامة» بحيث لا يفعل ولا تسع القدرة. اهـ

قال أبو جعفر الطحاوي رحمته الله في «عقيدته المشهورة»: ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم. اهـ. قال شارحها الشيخ علي بن أبي العز - رحمته الله، مفتي الحنفية في وقته-: اعلم -رحمك الله وإيانا-: أنه يجوز للرجل أن يصلي خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقاً، باتفاق الأئمة، وليس من شرط الائتتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه، فيقول: ماذا تعتقد؟! بل يصلي خلف المستور الحال، ولو صلى خلف مبتدع يدعو إلى بدعته، أو فاسق ظاهر الفسق، وهو الإمام الراتب الذي لا يمكنه الصلاة إلا خلفه -كإمام الجمعة والعيدين، والإمام في صلاة الحج بعرفة، ونحو ذلك-: فإن المأموم يصلي خلفه، عند عامة السلف والخلف، ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر، فهو مبتدع عند أكثر العلماء، والصحيح أنه يصليها =

= ولا يعيدها، فإن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار، ولا يعيدون، كما كان عبد الله بن عمر يصلي خلف الحجاج بن يوسف، وكذلك أنس رضي الله عنه، وكذلك عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وغيره يصلون خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وكان يشرب الخمر، حتى إنه صلى بهم الصبح مرة أربعاً، ثم قال: أزيدكم؟ فقال له ابن مسعود: ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة! وفي «الصحيح»: أن عثمان بن عفان رضي الله عنه لما حُصر! صلى بالناس شخص، فسأل سائل عثمان: إنك إمام عامة، وهذا الذي صلى بالناس إمام فتنه؟ فقال: «يا ابن أخي، إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسنوا فأحسن معهم، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم».

والفاسق والمبتدع صلاته في نفسها صحيحة، فإذا صلى المأموم خلفه لم تبطل صلاته، لكن إنما كره من كره الصلاة خلفه؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب. ومن ذلك: أن من أظهر بدعة وفجوراً لا يرتب إماماً للمسلمين، فإنه يستحق التعزير حتى يتوب، فإذا أمكن هجره حتى يتوب كان حسناً، وإذا كان بعض الناس إذا ترك الصلاة خلفه وصلى خلفه غيره أثر ذلك في إنكار المنكر حتى يتوب أو يعزل أو ينتهي الناس عن مثل ذنبه - فمثل هذا إذا ترك الصلاة خلفه كان في ذلك مصلحة شرعية، ولم تفت المأموم الجمعة ولا الجماعة.

وأما إذا كان ترك الصلاة خلفه يفوت المأموم الجمعة والجماعة، فهنا لا يترك الصلاة خلفه إلا مبتدع مخالف للصحابة رضي الله عنهم.

وكذلك إذا كان الإمام قدرته ولاية الأمور، ليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية، فهنا لا يترك الصلاة خلفه، بل الصلاة خلف الأفضل أفضل، فإذا أمكن الإنسان أن لا يقدم مظهراً للمنكر في الإمامة، وجب عليه ذلك؛ لكن إذا ولاه غيره، ولم يمكنه صرفه عن الإمامة، أو كان لا يتمكن من صرفه عن الإمامة إلا بشراً أعظم ضرراً من ضرر ما أظهر من المنكر: - فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير، ولا دفع أخف الضررين بحصول أعظمهما، فإن الشرائع جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان، فتفويت الجمع والجماعات، أعظم فساداً من =

= الاقتداء فيهما بالإمام الفاجر، لا سيما إذا كان التخلف عنها لا يدفع فجوراً! فيبقى تعطيل المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة.

وأما إذا أمكن فعل الجمعة والجماعة خلف البر، فهذا أولى من فعلها خلف الفاجر، وحينئذ: فإذا صلى خلف الفاجر من غير عذر، فهو موضع اجتهد العلماء، منهم من قال: يعيد، ومنهم من قال: لا يعيد. وموضع بسط ذلك في كتب الفروع.

وأما الإمام إذا نسي أو أخطأ، ولم يعلم المأموم بحاله، فلا إعادة على المأموم، وقد صلى عمر رضي الله عنه وغيره وهو جنب ناسياً للجنب، فأعاد الصلاة، ولم يأمر المأمومين بالإعادة.

ولو علم أن إمامه بعد فراغه كان على غير طهارة، أعاد عند أبي حنيفة، خلافاً لمالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه.

وكذلك لو فعل الإمام ما لا يسوغ عند المأموم. وفيه تفاصيل موضعها كتب الفروع. ولو علم أن إمامه يصلي على غير وضوء! فليس له أن يصلي خلفه، لأنه لاعب، وليس بمصل.

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن ولي الأمر، وإمام الصلاة، والحاكم، وأمير الحرب، وعامل الصدقة - يطاع في مواضع الاجتهاد، وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك، وترك رأيهم لرأيه، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف، ومفسدة الفرقة والاختلاف، أعظم من أمر المسائل الجزئية.

ولهذا لم يجز للحكام (أي: القضاة) أن ينقض بعضهم حكم بعض.

والصواب المقطوع به صحة صلاة بعض هؤلاء خلف بعض، ويروى عن (القاضي) أبي يوسف (صاحب أبي حنيفة): أنه لما حج مع هارون الرشيد، فاحتجم الخليفة، وأفتاه مالك بأنه لا يتوضأ، وصلى بالناس، فقليل لأبي يوسف: أصليت خلفه؟ قال: سبحان الله، أمير المؤمنين! يريد بذلك أن ترك الصلاة خلف ولاية الأمور من فعل أهل البدع. وحديث أبي هريرة - الذي رواه البخاري، أن رسول الله ﷺ قال: «يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطئوا فلكم وعليهم» - نص صحيح صريح =

فصل في التكفير بالذنوب

ولا يجوز تكفير المسلم بذنْب فعله ولا بخطأ أخطأ فيه ^(١)، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة، فإن الله تعالى قال: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ۝﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء وغفر للمؤمنين خطأهم ^(٢).

والخوارج المارقون الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين عليُّ ابنُ أبي طالب، أحد الخلفاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولم يكفّرهم عليُّ بنُ أبي طالب وسعد بنُ أبي وقاص وغيرهما من الصحابة ^(٣) بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يُقاتلهم عليُّ حتى سفكوا الدّم الحرام وأغاروا على أموال المسلمين،

= في أن الإمام إذا أخطأ فخطؤه عليه، لا على المأموم، والمجتهد غاية أنه أخطأ بترك واجب اعتقد أنه ليس واجباً، أو فعل محظوراً اعتقد أنه ليس محظوراً. ولا يحل لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يخالف هذا الحديث الصريح الصحيح بعد أن يبلغه، وهو حجة على من يطلق من الحنفية والشافعية والحنبلية أن الإمام إذا ترك ما يعتقد المأموم وجوبه لم يصح اقتداؤه به!! فإن الاجتماع والائتلاف مما يجب رعايته وترك الخلاف المفضي إلى الفساد. اهـ

(١) يعني بالذنْب ما كان دون الشرك والكفر المخرج من الملة.

ويعني بالخطأ ما كان عن سهو أو جهل أو تأويل واجتهاد ساذغ.

(٢) أخرجه مسلم (١٢٥) عن أبي هريرة، و(١٢٦) عن ابن عباس ؓ، أنه لما نزلت: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال الله: «قد فعلت» الحديث.

(٣) ممن عرف له قول فيهم.

فقاتلهم ليدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار^(١). ولهذا لم يسب حريمهم ولم يغنم أموالهم.

وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع أمر الله ورؤسوله بقتالهم، فكيف بالطوائف المختلفين، الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم؟

فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن تكفر الأخرى، ولا تستحل دمهـا ومالهـا، وإن كانت فيها بدعة مُحَقَّقة، فكيف إذا كانت المُكفَّرة لها مُبتدعة أيضًا؟

وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، والغالب أنهم جميعًا جهال بحقائق ما يختلفون فيه.

والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم مُحَرَّمة من بغضهم على بعض، لا تحل إلا بإذن الله ورؤسوله، قال النبي ﷺ لما خطبهم في حجة الوداع: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا»^(٢)، وقال: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه»^(٣)، وقال: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل

(١) وهذا قول الجمهور من العلماء وهو مذهب الإمام أحمد المشهور، وعنه رواية بكفرهم لظاهر النصوص، وفيها: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» متفق عليه، وحديث: «التارك لدينه المفارق للجماعة» متفق عليه. فقرن مفارقة الجماعة بترك الدين، فالظاهر أن المراد التغليظ، وأنه كفر دون كفر.

(٢) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر.

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٦٤) عن أبي هريرة.

ذبيحتنا فهو المسلم له ذمة الله ورَسُولُهُ»^(١)، وقال: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه أراد قتل صاحبه»^(٢)، وقال: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»^(٣)، وقال: «إذا قال المسلم لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما»^(٤)، وهذه الأحاديث كلها في الصّاح.

وإذا كان المسلم متأولاً في القتال أو التكفير لم يكفر بذلك، كما قال عمرُ ابنُ الخطابٍ لحاطبِ بنِ أبي بلتعة: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي ﷺ: «إنه قد شهد بدراً وما يدريك أن الله قد اطلع على أهل بدرٍ فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»؟، وهذا في «الصحيحين»^(٥) وفيهما أيضاً - من حديث الإفك - أن أسيد بن الحضير قال - لسعد بن عباد - : إنك منافقٌ تُجادلُ عن المنافقين! واختصم الفريقان فأصلح النبي ﷺ بينهما^(٦).

فهؤلاء البدريون فيهم من قال لآخر منهم: إنك منافقٌ ولم يكفر النبي ﷺ لا هذا ولا هذا؛ بل شهد للجميع بالجنة.

(١) أخرجه البخاري (٣٩١ - ٣٩٣) عن أنس.

(٢) أخرجه البخاري (٣١، ٦٨٧٥، ٧٠٨٣)، ومسلم (٢٨٨٨) عن أبي بكر.

(٣) أخرجه البخاري (١٢١، ٤٤٠٥، ٦٨٦٩، ٧٠٨٠) ومسلم (٦٥).

(٤) أخرجه البخاري (٦١٠٤) ومسلم (٦٠) من حديث ابن عمر، وأخرجه البخاري أيضاً (٦١٠٣) من حديث أبي هريرة.

(٥) أخرجه البخاري (٣٠٠٧، ٣٠٨١، ٣٩٨٣، ٤٢٧٤، ٤٨٩٠، ٦٢٥٩، ٦٩٣٩) ومسلم (٢٤٩٤) عن علي بن أبي طالب.

(٦) أخرجه البخاري (٤١٤١)، ومسلم (٢٧٧٠) من حديث عائشة.

وكذلك ثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد أنه قتل رجلاً بعد ما قال لا إله إلا الله وعظم النبي ﷺ ذلك لما أخبره وقال: «يا أسامة أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله؟ وكرر ذلك عليه حتى قال أسامة: تمتيت أني لم أكن أسلمت إلا يومئذ^(١). ومع هذا لم يوجب عليه قوداً ولا دية ولا كفارة؛ لأنه كان متأولاً ظن جواز قتل ذلك القائل لظنه أنه قالها تعوذاً.

فهكذا السلف قاتل بعضهم بعضاً، من أهل الجمل وصفين ونحوهم، وكلهم مسلمون مؤمنون، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفْتِنُوا أَلَيْسَ تَبَغَىٰ حَقَّ تَفْيءٍ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾﴾ [الحجرات: ٩]، فقد بين الله تعالى أنهم مع اقتتالهم وبغى بعضهم على بعض إخوة مؤمنون، وأمر بالإصلاح بينهم بالعدل.

ولهذا كان السلف مع الاقتتال يوالي بعضهم بعضاً موالاة الدين، لا يعادون كمعاداة الكفار، فيقبل بعضهم شهادة بعض ويأخذ بعضهم العلم عن بعض ويتوارثون ويتناكحون ويتعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض، مع ما كان بينهم من القتال والتلاعن وغير ذلك^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٤٢٦٩، ٦٨٧٢)، ومسلم (٩٦).

(٢) وإنما الذي حملهم على ذلك الاقتتال نصرة الحق في اعتقاد كل منهم، مع بذل الوسع في طلب الحق والرأي الصحيح، لا عن هوى وعصية.

فطائفة قاتلت مع أمير المؤمنين الذي بويع له وانعقدت له البيعة، وهو علي بن أبي طالب، لوجوب نصرته وقتال من شق عصا طاعته، والحق معهم وطائفة تريد الاقتصاد لا أمير المؤمنين المقتول ظلماً عثمان بن عفان وقتلته انظموا في جيش الخليفة الجديد، =

وقد ثبت في «الصحيح» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ لَا يُهْلِكَ أُمَّتَهُ بِسَنَةِ عَامَةٍ، فَأَعْطَاهُ ذَلِكَ، وَسَأَلَهُ أَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ، فَأَعْطَاهُ ذَلِكَ، وَسَأَلَهُ أَنْ لَا يَجْعَلَ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ فَلَمْ يُعْطَ ذَلِكَ. وَأَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ لَا يُسَلِّطُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ، يَغْلِبُهُمْ كُلَّهُمْ، حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا وَبَعْضُهُمْ يَسْبِي بَعْضًا^(١).

وثبت في «الصحيحين» لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ أَفْقَدِرُ عَلَيْكَ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ﴾، قَالَ أَعُوذُ بِوَجْهِكَ، ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾، قَالَ أَعُوذُ بِوَجْهِكَ ﴿أَوْ يَلْسَكُمُ شَيْعًا وَيَذِيقَ بَعْضُكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥]، قَالَ هَاتَانِ أَهْوَنُ^(٢).

= وطائفة ثالثة ذهبت للإصلاح بين المختلفين وهم أهل الجمل عملاً بظاهر قوله: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ تَيْيٍ﴾ فلما اتفقوا مع علي بن أبي طالب على ذلك هبت الخوارج واشعلوا الفتنة، فحصلت المقتلة ليلاً.

وهناك طائفة رابعة لم يظهر لها شيء من ذلك ولم يتبين لها الحق وعلموا أنها فتنة، فلزموا بيوتهم واعتزلوا الفتنة، منهم سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، ومحمد بن سلمة، وأسامة بن زيد، وكثير من الأنصار.

(١) أخرجه مسلم (٢٨٨٩) عن ثوبان قال قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنْ أُمْتِي سَيَبُلُغُ مَلِكُهَا مَا زَوَى لِي مِنْهَا، وَأَعْطَيْتُ الْكَزْزِينَ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمْتِي أَنْ لَا يَهْلِكَهَا بَسَنَةٌ عَامَةٌ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بِيضَتَهُمْ، وَإِنْ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءَ فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأَمْتِكَ أَنْ لَا أَهْلِكُهُمْ بَسَنَةٌ عَامَةٌ، وَأَنْ لَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ يَسْتَبِيحَ بِيضَتَهُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَاقِطَارِهَا أَوْ قَالَ: مِنْ بَيْنِ أَقْطَارِهَا حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا».

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٢٨، ٧٣١٣، ٧٤٠٦)، ولم أجده في صحيح مسلم.

هذا مع أن الله أمر بالجماعة والائتلاف ونهى عن البدعة والاختلاف
وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]،
وقال النبي ﷺ: «عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة»^(١)، وقال:
«الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد»^(٢)، وقال: «الشيطان ذئب
الإنسان، كذئب الغنم، والذئب إنما يأخذ القاصية والنائية من الغنم»^(٣)،

(١) أخرجه النسائي (٤٠٣٢) وابن حبان (٤٥٧٧) عن عرفة بن شريح الأشجعي قال:
رأيت النبي ﷺ على المنبر يخطب الناس فقال: «إنه سيكون بعدي هنات وهنات، فمن
رأىتموه فارق الجماعة أو يريد يفرق أمر أمة محمد ﷺ كائناً من كان فاقتلوه، فإن يد الله
على الجماعة، فإن الشيطان مع من فارق الجماعة يركض».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١١٤) والترمذي (٢١٦٥) والنسائي في «السنن
الكبرى» (٩٢٢٤) وابن حبان في «صحيحه» (٧٢٥٤) عن ابن عمر قال: خطبنا عمر
بالجابية فقال: يا أيها الناس إني قمت فيكم كمقام رسول الله ﷺ فينا فقال: «أوصيكم
بأصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفسحوا الكذب حتى يحلف الرجل
ولا يستحلف ويشهد الشاهد ولا يستشهد ألا لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما
الشيطان عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد
من أراد بحبوة الجنة فيلزم الجماعة من سرته حسنته وساءته سيئته فذلك المؤمن» قال
أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. اهـ
وقال الشيخ الألباني: صحيح.

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٠٢٩، ٢٢١٠٧) عن معاذ بن جبل عن رسول الله ﷺ: «إن الشيطان
ذئب الإنسان كذئب الغنم يأخذ الشاة القاصية والناحية وإياكم والشعاب وعليكم
بالجماعة والعامة».

وأخرجه أحمد (٢١٧١٠) وأبو داود (٥٤٧)، والنسائي (١٠٦/٢) وفي «الكبرى»
(٨٣١، ٩٢٠) وصححه ابن خزيمة (١٤٨٦) والحاكم (٧٦٥، ٣٧٩٦) وقال: هذا
حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. اهـ والبيهقي في «الكبرى» (٥١٢٦) عن معدان =

فألَوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذَا صَارَ فِي مَدِينَةٍ مِنْ مَدَائِنِ الْمُسْلِمِينَ ، أَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُمُ الْجُمُعَةَ ، وَالْجَمَاعَةَ وَيُؤَالِي الْمُؤْمِنِينَ وَلَا يُعَادِيَهُمْ ، وَإِنْ رَأَى بَعْضَهُمْ ضَالًّا أَوْ غَاوِيًّا وَأَمَكَنَ أَنْ يَهْدِيَهُ وَيُرْشِدَهُ فَعَلَ ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ، وَإِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يُؤَلِّيَ فِي إِمَامَةِ الْمُسْلِمِينَ الْأَفْضَلَ وَلَاَهُ ، وَإِنْ قَدَرَ أَنْ يَمْنَعَ مَنْ يُظْهِرُ الْبِدْعَ وَالْفُجُورَ مَنَعَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ فَالصَّلَاةُ خَلْفَ الْأَعْلَمِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ الْأَسْبَقِ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَفْضَلُ ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِنًا»^(١).

وَإِنْ كَانَ فِي هَجْرِهِ لِمُظْهِرِ الْبِدْعَةِ وَالْفُجُورِ مُضْلِحَةٌ رَاجِحَةٌ هَجْرُهُ ، كَمَا هَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ خُلِفُوا ، حَتَّى تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ .

وَأَمَّا إِذَا وُلِّيَ غَيْرُهُ بَغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَلَيْسَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ خَلْفُهُ مُضْلِحَةٌ شَرْعِيَّةٌ ، كَانَ تَقْوِيَّتُ هَذِهِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ جَهْلًا وَضَلَالًا ، وَكَانَ قَدْ رَدَّ بِدْعَةً بِبِدْعَةٍ .

حَتَّى إِنَّ الْمُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ خَلْفَ الْفَاجِرِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي إِعَادَتِهِ الصَّلَاةَ ، وَكَرِهَهَا أَكْثَرُهُمْ حَتَّى قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي رِوَايَةِ عَبْدِوَسٍ : مَنْ أَعَادَهَا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ . وَهَذَا أَظْهَرُ الْقَوْلَيْنِ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا يُعِيدُونَ الصَّلَاةَ إِذَا

= ابن أبي طلحة اليعمرى قال قال لى أبو الدرداء : أين مسكنك؟ فقلت : فى خربة دُوَيْنَ حمص . فقال أبو الدرداء سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما من ثلاثة فى قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان . فعليك بالجماعة فإنما يأكل الذئب القاصية » . قال السائب يعنى بالجماعة الجماعة فى الصلاة .

(١) أخرجه مسلم (٦٧٣) والترمذي (٢٣٥) وأبو داود (٥٨٢) ، وابن ماجه (٩٨٠) من حديث أبي مسعود الأنصاري .

صَلُّوا خَلْفَ أَهْلِ الْفُجُورِ وَالْبِدْعِ، وَلَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ تَعَالَى قَطُّ أَحَدًا إِذَا صَلَّى كَمَا أَمَرَ بِحَسَبِ اسْتِطَاعَتِهِ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ. وَلِهَذَا كَانَ أَصَحُّ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ أَنَّ مَنْ صَلَّى بِحَسَبِ اسْتِطَاعَتِهِ أَنْ لَا يُعِيدَ حَتَّى الْمُتِمِّمِ لِخَشْيَةِ الْبُرْدِ، وَمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ إِذَا صَلَّى بِحَسَبِ حَالِهِ، وَالْمُحْبُوسُ وَذَوُوا الْأَعْذَارِ النَّادِرَةِ وَالْمُعْتَادَةِ وَالْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْقَطِعَةِ لَا يَجِبُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ، إِذَا صَلَّى الْأُولَى بِحَسَبِ اسْتِطَاعَتِهِ.

وقد ثبت في الصحيح أَنَّ الصَّحَابَةَ صَلُّوا بِغَيْرِ مَاءٍ وَلَا تِيَمِّمَ لَمَّا فَقَدَتْ عَائِشَةُ عِقْدَهَا وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِعَادَةِ^(١)، بَلْ أْبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ كَانَ يَتْرُكُ الصَّلَاةَ جَهْلًا بِوُجُوبِهَا لَمْ يَأْمُرْهُ بِالْقَضَاءِ، فَعَمْرٌ وَعَمَارٌ لَمَّا أَجْنَبَا وَعَمْرٌ لَمْ يُصَلِّ وَعَمَارٌ تَمَرَّغَ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، لَمْ يَأْمُرْهُمَا بِالْقَضَاءِ^(٢) وَأَبُو ذَرٍّ لَمَّا كَانَ يُجَنِّبُ وَلَا يُصَلِّي لَمْ يَأْمُرْهُ بِالْقَضَاءِ^(٣) وَالْمُسْتَحَاضَةُ لَمَّا اسْتَحَاضَتْ حَيْضَةً شَدِيدَةً مُنْكَرَةً، مَنَعَتْهَا الصَّلَاةَ، وَالصَّوْمَ لَمْ يَأْمُرْهَا بِالْقَضَاءِ^(٤).
وَالَّذِينَ أَكَلُوا فِي رَمَضَانَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لِأَحَدِهِمُ الْحَبْلُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَبْلِ الْأَسْوَدِ لَمْ يَأْمُرْهُمُ بِالْقَضَاءِ، وَكَانُوا قَدْ غَلِطُوا فِي مَعْنَى الْآيَةِ فَظَنُّوا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿حَقَّ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْغَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْغَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، هُوَ الْحَبْلُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ»^(٥)، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤، ٣٣٦)، ومسلم (٣٦٧) والنسائي (٣٢٣) عن عائشة.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٨ - ٣٤٧)، ومسلم (٣٦٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٣٢) عن أبي ذر وصححه الألباني.

(٤) أخرجه أبو داود (٢٨٧) والترمذي (١٢٨) وابن ماجه (٦٢٢) وحسنه الألباني.

(٥) أخرجه البخاري (١٩١٦، ٤٥٠٩، ٤٥١٠)، ومسلم (١٠٩٠) عن عدي بن حاتم

وأخرجه البخاري أيضًا (١٩١٧، ٤٥١١)، ومسلم (١٠٩١) عن سهل بن سعد.

بالقضاء، والمُسيء في صلاته لم يأمره بإعادة ما تقدم من الصلوات^(١)، والذين صلّوا إلى بيت المقدس بمكة والحبشة وغيرهما بعد أن نسخت بالأمر بالصلاة إلى الكعبة وصاروا يصلّون إلى الصخرة حتى بلغهم النسخ^(٢) لم يأمرهم بإعادة ما صلّوا، وإن كان هؤلاء أعذر من غيرهم لتمسكهم بشرع منسوخ.

وقد اختلف العلماء في خطاب الله ورَسُولِهِ، هل يثبت حكمه في حق العبيد قبل البلاغ؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره، قيل: يثبت، وقيل لا يثبت، وقيل: يثبت المبتدأ دون التاسخ.

والصحيح ما دلّ عليه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقوله: ﴿لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ: «ما أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين»^(٣)، فالمُتأوّل والجاهل المعذور ليس حكمه حكم المعاندين والفاجرين؛ بل قد جعل الله لكل شيء قدرًا.



(١) أخرجه البخاري (٧٥٧، ٧٩٣، ٦٢٥١، ٦٢٥٢، ٦٦٦٧)، ومسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة.

(٢) فإنهم لم يبلغهم النسخ إلا بعد أيام أو شهور.

(٣) أخرجه البخاري (٧٤١٦)، ومسلم (١٤٩٩) عن المغيرة.

(فصل)

أَجْمَعُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ يَجْزِمُ بِهِ الْمُسْلِمُونَ، وَيَقْطَعُونَ بِهِ، وَلَا يَرْتَابُونَ، وَكُلُّ مَا عَلِمَهُ الْمُسْلِمُ وَجَزَمَ بِهِ فَهُوَ يَقْطَعُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ قَادِرًا عَلَى تَغْيِيرِهِ، فَالْمُسْلِمُ يَقْطَعُ بِمَا يَرَاهُ وَيَسْمَعُهُ وَيَقْطَعُ بِأَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى مَا يَشَاءُ، وَإِذَا قَالَ الْمُسْلِمُ: أَنَا أَقْطَعُ بِذَلِكَ فَلَيْسَ مُرَادُهُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِهِ؛ بَلْ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ عَلَى مِثْلِ إِمَاتَةِ الْخَلْقِ وَإِحْيَائِهِمْ مِنْ قُبُورِهِمْ، وَعَلَى تَسْيِيرِ الْجِبَالِ وَتَبْدِيلِ الْأَرْضِ غَيْرِ الْأَرْضِ؛ فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ.

وَالَّذِينَ يَكْرَهُونَ لَفْظَ الْقَطْعِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ مَرْزُوقٍ هُمْ قَوْمٌ أَحَدَثُوا ذَلِكَ مِنْ عِنْدِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا الشَّيْخُ يُنْكِرُ هَذَا^(١)، وَلَكِنْ أَضَلُّ هَذَا أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَشْنُونَ فِي الْإِيمَانِ كَمَا نُقِلَ ذَلِكَ عَنِ السَّلَفِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَيَسْتَشْنُونَ فِي أَعْمَالِ الْبِرِّ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: صَلَّيْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَمُرَادُ السَّلَفِ مِنْ ذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ:

- ١- إِمَّا لِكَوْنِهِ لَا يَقْطَعُ بِأَنَّهُ فَعَلَ الْوَاجِبَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَيُشَكُّ فِي قَبُولِ اللَّهِ، لِذَلِكَ فَاسْتَشْنَى ذَلِكَ.
- ٢- أَوْ لِلشَّكِّ فِي الْعَاقِبَةِ.

(١) أي القطع والجزم، فإن الشيخ ما أنكره ولا أمر بالإنكار؛ بل أحدث ذلك أصحابه من بعده.

٣- أَوْ يَسْتَنْبِي لِأَنَّ الْأُمُورَ جَمِيعَهَا إِنَّمَا تَكُونُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]، مع أَنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِأَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ.

٤- أَوْ لِيَلَّا يُزَكِّي أَحَدُهُمْ نَفْسَهُ.

وكان أولئك يمتنعون عن القطع في مثل هذه الأمور ثم جاء بعدهم قوم جهال فكروها لفظ القطع في كل شيء، ورووا في ذلك أحاديث مكذوبة. وكل من روى عن النبي ﷺ أو عن أصحابه أو واحد من علماء المسلمين أنه كره لفظ القطع في الأمور المجزوم بها فقد كذب عليه.

وصار الواحد من هؤلاء يظن أنه إذا أقر بهذه الكلمة، فقد أقر بأمر عظيم في الدين، وهذا جهل وضلال من هؤلاء الجهال، لم يسبقهم إلى هذا أحد من طوائف المسلمين، ولا كان شيخهم أبو عمرو بن مرزوق، ولا أصحابه في حياته ولا خيار أصحابه بعد موته يمتنعون من هذا اللفظ مطلقاً؛ بل إنما فعل هذا طائفة من جهالهم.

كما أن طائفة أخرى زعموا أن من سب الصحابة لا يقبل الله توبته وإن تاب؛ ورووا عن النبي ﷺ أنه قال: «سب أصحابي ذنب لا يغفر»، وهذا الحديث كذب على رسول الله ﷺ لم يروه أحد من أهل العلم ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة^(١) وهو مخالف للقرآن لأن الله قال: ﴿إِنَّ

(١) ذكره العجلوني في «كشف الخفا» (١٤٤٥)، وقال: نقل القاري عن ابن تيمية أنه كذب موضوع. اهـ.

وذكره الفتني في «تذكرة الموضوعات» (ص ٩٢)، وقال: قال ابن تيمية: موضوع. وهو كما قال. اهـ.

اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴿٤٨﴾ [النساء: ٤٨]، هذا في حق من لم يتب. وقال في حق التائبين ﴿٤٩﴾ ﴿قُلْ يَعْبادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]، فثبت بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ أن كل من تاب تاب الله عليه.

ومعلوم أن من سب الرسول من الكفار المحاربين، وقال: هو ساحر أو شاعر أو مجنون أو معلّم أو مفتري وتاب تاب الله عليه. وقد كان طائفة يسبون النبي من أهل الحرب ثم أسلموا وحسن إسلامهم، وقبل النبي منهم: منهم أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبي وعبد الله بن سعد بن أبي سرح وكان قد ارتد وكان يكذب على النبي ويقول: أنا كنت أعلمه القرآن ثم تاب وأسلم وبايعه النبي على ذلك.

وإذا قيل: سب الصحابة حق لا دمي. قيل: المستحل لسبهم كالرافضي يعتقد ذلك ديناً، كما يعتقد الكافر سب النبي ديناً. فإذا تاب وصار يحبهم ويثني عليهم ويدعو لهم محا الله سيئاته بالحسنات.

ومن ظلم إنساناً فقفذه أو اغتابه أو شتمه ثم تاب قبل الله توبته. لكن إن عرف المظلوم مكنه من أخذ حقه.

وإن قذفه أو اغتابه ولم يبلغه ففيه قولان للعلماء، هما روايتان عن أحمد: أصحهما أنه لا يعلمه أني اغتبتك، وقد قيل: بل يحسن إليه في غيبته كما أساء إليه في غيبته. كما قال الحسن البصري: كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبتك.

فإذا كان الرجل قد سب الصحابة أو غير الصحابة وتاب فإنه يحسن إليهم بالدعاء لهم والثناء عليهم بقدر ما أساء إليهم، والحسنات يذهبن السيئات، كما أن الكافر الذي كان يسب النبي ويقول: إنه كذاب، إذا تاب وشهد أن

مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ الصَّادِقُ الْمُصْدُوقُ، وصَار يُحِبُّهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ،
كَانَتْ حَسَنَاتُهُ مَا حِجَةُ لِسَيِّئَاتِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ
السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا نَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥]، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿حَمْدٌ ﴿١﴾ تَزِيدُ
الْكِتَابَ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٢﴾ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهُ الْمَصِيرِ ﴿٣﴾﴾ [غافر: ٣].

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

تمت

ويليها القاعدة الثانية في الجماعة والفرقة وسبب ذلك ونتيجته.



القاعدة الثانية:

في الجماعة والفرقة وسبب ذلك ونتيجته

قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمته الله:

«قاعدة في الجماعة والفرقة وسبب ذلك ونتيجته»^(١):

قال الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]. أخبر سبحانه أنه شرع لنا ما وصى به نوحًا، والذي أوحاه إلى محمد ﷺ وما وصى به الثلاثة المذكورين، وهؤلاء هم أولو العزم^(٢) المأخوذ عليهم الميثاق في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]. وقوله: ﴿مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ﴾ [الشورى: ١٣] فجاء في حق محمد باسم «الذي» وبلغظ «الإيحاء»، وفي سائر الرسل بلفظ «الوصية».

ثم قال: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ [الشورى: ١٣] وهذا تفسير الوصية، و(أن): المفسرة التي تأتي بعد فعلٍ من معنى القول لا من لفظه، كما في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ﴾ [التحل: ١٢٣]. ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٢-١٧).

(٢) المكنى عنهم في قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحاف: ٣٥].

وَأَيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ ﴿[النساء: ١٣١]﴾، والمعنى قلنا لهم: اتقوا الله، فكذلك قوله: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ [الشورى: ١٣] في معنى قال: لكم من الدين ما وصى به رسلاً قلنا أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه، فالمشروع لنا هو الموصى به، والموحى، وهو: ﴿أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ [الشورى: ١٣] فأقيموا الدين مفسر للمشروع لنا، الموصى به الرسل، والموحى إلى محمد ﷺ، فقد يقال: الضمير في أقيموا عائد إلينا، ويقال: هو عائد إلى المرسل، ويقال هو عائد إلى الجميع، وهذا أحسن، ونظيره: أمرتك بما أمرت به زيداً، أن أطع الله، ووصيتكم بما وصيت بني فلان: أن افعلوا.

فعلى الأول: يكون بدلاً من (ما) أي شرع لكم أن أقيموا.

وعلى الثاني: شرع (ما) خاطبهم أقيموا، فهو بدل أيضاً، وذكر ما قيل للأولين.

وعلى الثالث: شرع الموصى به (أقيموا).

فلما خاطب بهذه الجماعة بعد الإخبار بأنها مقولة لنا، ومقولة لهم، علم أن الضمير عائد إلى الطائفتين جميعاً. وهذا أصح إن شاء الله.

والمعنى على التقديرين الأولين يرجع إلى هذا، فإن الذي شرع لنا: هو الذي وصى به الرسل، وهو الأمر بإقامة الدين والنهي عن التفرق فيه؛ ولكن التردد في أن الضمير تناولهم لفظه؛ وقد علم أنه قيل لنا مثله؛ أو بالعكس؛ أو تناولنا جميعاً.

وإذا كان الله قد أمر الأولين والآخرين بأن يقيموا الدين، ولا يتفرقوا فيه، وقد أخبر أنه شرع لنا ما وصى به نوحاً، والذي أوحاه إلى محمد ﷺ.

فيحتمل شيئين :

أحدهما : أن يكون ما أوحاه إلى محمد ﷺ يدخل فيه شريعته التي تختص بنا ؛ فإن جميع ما بَعَثَ به محمدًا ﷺ قد أوحاه إليه من الأصول والفروع ، بخلاف نوح وغيره من الرسل ؛ فإنما شرع لنا من الدين ما وصوا به ؛ من إقامة الدين ، وترك التفرق فيه ، والدين الذي اتفقوا عليه : هو الأصول .

فتضمن الكلام أشياء :

أحدها : أنه شرع لنا الدين المشترك ، وهو الإسلام والإيمان العام ^(١) ، والدين المختص بنا ؛ وهو الإسلام والإيمان الخاص .

الثاني : أنه أمرنا بإقامة هذا الدين كله ، المشترك والمختص ^(٢) ، ونهانا عن التفرق فيه .

الثالث : أنه أمر المرسلين بإقامة الدين المشترك ، ونهاهم عن التفرق فيه .

الرابع : أنه لما فَصَّلَ بقوله : ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [فاطر : ٣١] بَيَّنَّ قوله : ﴿مَا وَصَّيَ بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى : ١٣] وقوله : ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ [الشورى : ١٣] أفاد ذلك ^(٣) .

ثم قال بعد ذلك : ﴿وَمَا نَفَرَقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى : ١٤] فأخبر أن تفرقهم إنما كان بعد مجيء العلم الذي بين لهم ما يتقون ؛ فإن الله ما كان ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون . وأخبر أنهم

(١) الذي أمر به جميع المرسلين من التوحيد والإيمان وأركانه ، والإسلام وأركانه ، ونحو ذلك ، ما لم ينسخ منها .

(٢) يعني مما كان من شريعتنا وما أمرنا به ، لا ما كان منسوخا .

(٣) أي أفاد أنَّ ما وُصِّوا به وصيةٌ فَصَّلَ لمحمد ﷺ بالوحي تفصيلاً .

ما تفرقوا إلا بغياً، والبغي مجاوزة الحد، كما قال ابن عمر... (١): الكبير والحسد.

وهذا بخلاف التفرق عن اجتهاد ليس فيه علم، ولا قصد به البغي، كتنازع العلماء السائغ.

والبغي إما تضييع للحق، وإما تعد للحد؛ فهو إما ترك واجب، وإما فعل محرم؛ فعلم أن موجب التفرق هو ذلك.

وهذا كما قال عن أهل الكتاب: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَرَتْنِي أَخَذْنَا مِنْهُمُ مَنَاسِكًا فَكَرِهُوا بِهَا كِبَارَ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [المائدة: ١٤] فأخبر أن نسيانهم حظاً مما ذكروا به - وهو ترك العمل ببعض ما أمروا به - كان سبباً لإغراء العداوة والبغضاء بينهم، وهكذا هو الواقع في أهل ملتنا مثلما، نجده بين الطوائف المتنازعة في أصول دينها، وكثير من فروعه من أهل الأصول والفروع، ومثلما نجده بين العلماء وبين العباد؛ ممن يغلب عليه الموسوية أو العيسوية (٢)، حتى يبقى فيهم شبه من

(١) قال طابع الفتاوى: بياض بالأصل. والظاهر أنه ليس هناك بياض في نسخة المصنف، لكن الناسخ توهم ذلك! ويكون الكلام: (كما قال ابن عمر: الكبير والحسد).

وقد جاء معنى ذلك عن جماعة من السلف قال الطبري في تفسير آية [البقرة: ٩٠] ﴿وَأَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾: ومعنى قوله: ﴿بَغْيًا﴾ فإنه يعني به: تعدياً وحسداً. اهـ

ثم ذكر ذلك عن قتادة والسدي وأبي العالية والربيع بن أنس رحمهم الله.

(٢) يعني بالموسوية أمة اليهود المنتسبة إلى موسى ﷺ، فإنهم أهل بغي مع ما معهم من العلم، ويعني بالعيسوية أمة النصارى المنتسبة إلى عيسى ﷺ، فإنهم أهل ضلالة ورهبانية وتصوف غالي.

الأمتين اللتين قالت كل واحدة: ليست الأخرى على شيء. كما نجد المتفقه المتمسك من الدين بالأعمال الظاهرة، والمتصوف المتمسك منه بأعمال باطنة، كل منهما ينفي طريقة الآخر، ويدعي أنه ليس من أهل الدين، أو يعرض عنه إعراض من لا يعده من الدين؛ فتقع بينهما العداوة والبغضاء.

وذلك: أن الله أمر بطهارة القلب، وأمر بطهارة البدن، وكلا الطهارتين من الدين الذي أمر الله به وأوجبه، قال تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وقال: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا اللَّهَ يَحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨] وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وقال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] وقال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَظْهَرِ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١] وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨] وقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

فنجد كثيراً من المتفقه والمتعبدة، إنما همته طهارة البدن فقط، ويزيد فيها على المشروع اهتماماً وعملاً، ويترك من طهارة القلب ما أمر به؛ إيجاباً، أو استحباباً، ولا يفهم من الطهارة إلا ذلك.

ونجد كثيراً من المتصوفة والمتفكرة، إنما همته طهارة القلب فقط؛ حتى يزيد فيها على المشروع اهتماماً وعملاً؛ ويترك من طهارة البدن ما أمر به إيجاباً، أو استحباباً.

فالأولون يخرجون إلى الوسوسة المذمومة في كثرة صب الماء، وتنجيس ما ليس بنجس، واجتناب ما لا يشرع اجتنابه مع اشتغال قلوبهم على أنواع من الحسد والكبر والغل لإخوانهم، وفي ذلك مشابهة بينة لليهود.

والآخرون يخرجون إلى الغفلة المذمومة، فيبالغون في سلامة الباطن، حتى يجعلون الجهل بما تجب معرفته من الشر - الذي يجب اتقاؤه - من سلامة الباطن، ولا يفرقون بين سلامة الباطن من إرادة الشر المنهي عنه، وبين سلامة القلب من معرفة الشر المعرفة المأمور بها، ثم مع هذا الجهل والغفلة قد لا يجتنبون النجاسات ويقىمون الطهارة الواجبة مضاهاة للنصارى^(١).

(١) أي ولا يقيمون الطهارة الواجبة. وقد حكى عن طوائف منهم أشياء عجيبة غريبة من ملابسة النجاسات بدعوى التواضع وهضم النفس وكل ذلك من تلبس الشيطان عليهم. قال العلامة: أبو الفرج ابن الجوزي في «تلبس إبليس» (ص ٣٢٠): «وقد حكى يوسف بن أيوب الهمداني عن شيخه عبد الله الجوني، أنه كان يقول: هذه الدولة [يعني الزعامة في أصحابه] ما أخرجتها من المحراب؛ بل من موضع الخلاء، وقال: كنت أخدم في الخلاء! فبينما أنا يوماً أكنسه وأنظفه قالت لي نفسي: اذهب عمرك في هذا، فقلت: أنت تأنفين من خدمة عباد الله، فوسعت رأس البئر، ورميت نفسي فيها، وجعلت أدخل النجاسة في فمي فجأؤا، وأخرجوني وغسلوني! فقلت: انظروا إلى هذا المسكين كيف اعتقد جمع الأصحاب خلفه دولة، واعتقد أن تلك الدولة إنما حصلت بإلقاء نفسه في النجاسة وإدخالها في فيه، وقد نال بذلك فضيلة أثيب عليها بكثرة الأصحاب!! وهذا الذي فعله معصية توجب العقوبة، وفي الجملة لما فقد هؤلاء العلم كثر تخييطهم، عن محمد بن علي الكتاني قال: دخل الحسين بن منصور مكة في ابتداء أمره فجهدنا حتى أخذنا مرقعته، قال السوسي: أخذنا منها قملة فوزناها فإذا فيها نصف دانق، من كثرة رياضته وشدة مجاهدته، قلت: انظروا إلى هذا الجاهل بالنظافة التي حث عليها الشرع، وأباح حلق الشعر المحظور على المخرم لأجل تأذيه من القمل وجبر الحظر بالفدية وأجهل من هذا من اعتقد هذا رياضته» اهـ. وأخبارهم في ذلك يعسر حصرها، ويحسبون أنهم مهتدون!

وتقع العداوة بين الطائفتين بسبب ترك حظ مما ذكروا به، والبغي الذي هو مجاوزة الحد إما تفريطاً وتضييعاً للحق، وإما عدواناً وفعلاً للظلم.

والبغي تارة يكون من بعضهم على بعض، وتارة يكون في حقوق الله، وهما متلازمان، ولهذا قال: ﴿بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣] فإن كل طائفة بغت على الأخرى، فلم تعرف حقها الذي بأيديها ولم تكف عن العدوان عليها.

وقال تعالى: ﴿وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤] وقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ﴾ [الحجرات: ١٦] الآية وقال تعالى في موسى بن عمران مثل ذلك، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [آل عمران: ١٠٥] وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩] وقال: ﴿فَاقْمْ وَّجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٣٥] ﴿مُذِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [٣٦] ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الزُّمَر: ٣٠-٣٢] لأن المشركين كل منهم يعبد إلهاً يهواه، كما قال في الآية الأولى: ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣] وقال: ﴿يَتَأْتِيَهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [٥] ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [٥٦] ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥١-٥٣].

فظهر أن سبب الاجتماع والألفة^(١): جمع الدين والعمل به كله، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، كما أمر به باطنًا، وظاهرًا.

وسبب الفرقة: ترك حظ مما أمر العبد به، والبغي بينهم.

ونتيجة الجماعة: رحمة الله، ورضوانه، وصلواته، وسعادة الدنيا والآخرة، وبياض الوجوه.

ونتيجة الفرقة: عذاب الله، ولعنته، وسواد الوجوه، وبراءة الرسول ﷺ منهم.

وهذا أحد الأدلة على أن الإجماع حجة قاطعة، فإنهم إذا اجتمعوا كانوا مطيعين لله بذلك مرحومين، فلا تكون طاعة الله ورحمته، بفعل لم يأمر الله به، من اعتقاد، أو قول، أو عمل، فلو كان القول أو العمل الذي اجتمعوا عليه لم يأمر الله به لم يكن ذلك طاعة لله، ولا سببًا لرحمته، وقد احتج بذلك أبو بكر عبد العزيز في أول «التنبيه» به على هذه النكتة^(٢).



(١) الألفة بضم الهمزة: اسم من الائتلاف، وأما بكسر الهمزة فهي المرأة تألفها وتألفك. قاله في «القاموس المحيط».

(٢) وقد دلّ على ذلك دلائل كثيرة من الكتاب والسنة ذكرها المصنف ﷺ وغيره من أهل العلم، منها قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]. فدلّ على أنهم إن اتفقوا ولم يتنازعوا في حكم شيء من الدين أنّ ذلك حق لا يخرج عن الكتاب والسنة، فإن حصل النزاع، فلا بد من معرفة الحق بالدليل من الكتاب والسنة لمعرفة من المصيب من المخطئ، وقوله: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]. أي: إذا اتفقوا، وأما إذا اختلفوا فالعبرة بمن كان معه الدليل الشرعي.

وقال ﷺ^(١):

فصل

ثلاث خصال تجمع أصول الدين

قال ﷺ في الحديث المشهور في السنن من رواية فقيهي الصحابة: عبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت «ثلاث لا يغفل عليهن قلب مسلم إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر ولزوم جماعة المسلمين؛ فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»^(٢) وفي حديث أبي هريرة المحفوظ: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم»^(٢). فقد جمع في هذه الأحاديث بين الخصال الثلاث؛ إخلاص العمل لله، ومناصحة أولي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، وهذه الثلاث تجمع أصول الدين وقواعده وتجمع الحقوق التي لله ولعباده، وتنظم مصالح الدنيا والآخرة. وبيان ذلك أن الحقوق قسمان: حق لله وحق لعباده، فحق الله أن نعبدَه ولا نشركَ به شيئاً، كما جاء لفظه في أحد الحديثين؛ وهذا معنى إخلاص العمل لله، كما جاء في الحديث الآخر.

وحقوق العباد قسمان: خاص وعام؛ أما الخاص فمثل برِّ كل إنسان والديه، وحق زوجته وجاره؛ فهذه من فروع الدين؛ لأن المكلف قد يخلو عن وجوبها عليه؛ ولأن مصلحتها خاصة فردية.

(١) مجموع الفتاوى (١/١٨-١٩).

(٢) صحيح، وسيأتي تخريجها في أول القاعدة الخامسة.

وأما الحقوق العامة فالناس نوعان: رعاة ورعية؛ فحقوق الرعاة مناصحتهم؛ وحقوق الرعية لزوم جماعتهم؛ فإن مصلحتهم لا تتم إلا باجتماعهم، وهم لا يجتمعون على ضلالة؛ بل مصلحة دينهم ودنياهم في اجتماعهم واعتصامهم بحبل الله جميعاً؛ فهذه الخصال تجمع أصول الدين. وقد جاءت مفسرة في الحديث الذي رواه مسلم عن تميم الداري قال: قال رسول الله ﷺ «الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(١). فالنصيحة لله ولكتابه ولرسوله تدخل في حق الله وعبادته وحده لا شريك له، والنصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم هي مناصحة ولاية الأمر ولزوم جماعتهم، فإن لزوم جماعتهم هي نصيحتهم العامة، وأما النصيحة الخاصة لكل واحد منهم بعينه، فهذه يمكن بعضها ويتعذر استيعابها على سبيل التعيين^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٥٥).

(٢) قال النووي رحمه الله: في شرح صحيح مسلم (٣٧/٢ - ٣٨): وأما تفسير النصيحة وأنواعها فقد ذكر الخطابي وغيره من العلماء فيها كلاماً نفيساً أنا أضف بعضه إلى بعض مختصراً، قالوا: أما النصيحة لله تعالى فمعناها منصرف إلى الإيمان به ونفي الشريك عنه وترك الإلحاد في صفاته ووصفه بصفات الكمال والجلال كلها وتنزيهه ﷻ من جميع النقائص والقيام بطاعته واجتناب معصيته والحب فيه والبغض فيه وموالاته من أطاعه ومعاداة من عصاه، وجهاد من كفر به، والاعتراف بنعمته وشكره عليها، والإخلاص في جميع الأمور، والدعاء إلى جميع الأوصاف المذكورة، والحث عليها والتلطف في جمع الناس أو من أمكن منهم عليها. وأما النصيحة لكتابه ﷻ فالإيمان بأنه كلام الله تعالى وتنزيله، لا يشبهه شيء من كلام الخلق، ولا يقدر على مثله أحد من الخلق، ثم تعظيمه وتلاوته حق تلاوته وتحسينها والخشوع عندها وإقامة حروفه في التلاوة والذب عنه =

= لتأويل المحرفين وتعرض الطاعنين والتصديق بما فيه والوقوف مع أحكامه، وتفهم علومه وأمثاله، والاعتبار بمواعظه، والتفكر في عجائبه، والعمل بمحكمه، والتسليم لمتشابهه، والبحث عن عمومه وخصوصه، وناسخه ومنسوخه، ونشر علومه والدعاء إليه وإلى ما ذكرناه من نصيحته.

وأما النصيحة لرسول الله ﷺ؛ فتصديقه على الرسالة، والإيمان بجميع ما جاء به، وطاعته في أمره ونهيه، ونصرته حيًا وميتًا، ومعاداة من عاداه، وموالاته من وآله، وإعظام حقه، وتوقيره، وإحياء طريقته وسنته، وبث دعوته، ونشر شريعته، ونفي التهمة عنها، واستثارة علومها، والتفقه في معانيها، والدعاء إليها، والتلطف في تعلمها وتعليمها وإعظامها وإجلالها، والتأدب عند قرائتها، والإمساك عن الكلام فيها بغير علم، وإجلال أهلها لانتسابهم إليها، والتخلق بأخلاقه ﷺ، والتأدب بآدابه، ومحبة أهل بيته وأصحابه ومجانبة من ابتدع في سنته أو تعرض لأحد من أصحابه، ونحو ذلك.

وأما النصيحة لأئمة المسلمين: فمعاونتهم على الحق، وطاعتهم فيه وأمرهم به، وتنبيههم وتذكيرهم برفق ولطف وإعلامهم بما غفلوا عنه، ولم يبلغهم من حقوق المسلمين، وترك الخروج عليهم، وتأليف قلوب الناس لطاعتهم.

قال الخطابي رحمه الله: ومن النصيحة لهم: الصلاة خلفهم والجهاد معهم، وأداء الصدقات إليهم، وترك الخروج بالسيف عليهم إذا ظهر منهم حيف أو سوء عشرة، وأن لا يغروا بالثناء الكاذب عليهم، وأن يدعى لهم بالصلاح، وهذا كله على أن المراد بأئمة المسلمين الخلفاء وغيرهم ممن يقوم بأمر المسلمين من أصحاب الولايات، وهذا المشهور، وحكاه أيضًا الخطابي، ثم قال: وقد يتأول ذلك على الأئمة الذين هم علماء الدين وأن من نصيحتهم قبول ما روه وتقليدهم في الأحكام وإحسان الظن بهم. وأما نصيحة عامة المسلمين - وهم من عدا ولاية الأمر - : فإنشأهم لمصالحهم في آخرتهم ودنياهم، وكف الأذى عنهم، فيعلمهم ما يجهلونه من دينهم ويعينهم عليه بالقول والفعل، وستر عوراتهم وسد خلالتهم، ودفع المضار عنهم، وجلب =

تمت

ويليها القاعدة الثالثة في بيان

الفرقة الناجية، والفرق الهالكة المذمومة



= المنافع لهم، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر برفق، وإخلاص، والشفقة عليهم وتوقير كبيرهم، ورحمة صغيرهم، وتخولهم بالموعظة الحسنة وترك غشهم وحسدهم، وأن يحب لهم ما يحب لنفسه من الخير، ويكره ما يكره لنفسه من المكروه والذنب عن أموالهم وأعراضهم، وغير ذلك من أحوالهم، بالقول والفعل، وحثهم على التخلق بجميع ما ذكرناه من أنواع النصيحة وتنشيط همهم إلى الطاعات وقد كان في السلف عليهم السلام من تبلغ به النصيحة إلى الأضرار بدنياه. والله أعلم. اهـ.

القاعدة الثالثة:

في بيان الفرقة الناجية والفرق الهالكة المذمومة

سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ^(١) :
عَنْ قَوْلِهِ ﷺ: «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي ثَلَاثَةً وَسَبْعِينَ فِرْقَةً». مَا الْفِرْقُ؟ وَمَا مُعْتَقَدُ كُلِّ
فِرْقَةٍ مِنْ هَذِهِ الصُّنُوفِ؟.

فَأَجَابَ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، الْحَدِيثُ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ فِي السُّنَنِ وَالْمَسَانِدِ، كَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ
وَالْتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِمْ وَلَفْظُهُ «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً
كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي
النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً وَسَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا
وَاحِدَةً»، وَفِي لَفْظٍ: «عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً»^(٢)، وَفِي رِوَايَةٍ: «قَالُوا: يَا
رَسُولَ اللَّهِ مَنْ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ؟ قَالَ: مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥ - ٣٥٨).

(٢) أخرجه أحمد (٨٣٩٦) وأبو داود (٤٥٩٦) والترمذي (٢٨٣١) وابن ماجه (٣٩٩١)

وصححه ابن حبان (٢٦٤٧، ٦٧٣١) من حديث أبي هريرة، وقال الترمذي: حسن
صحيح وله شواهد كثيرة، انظر تخريج سنن أبي داود للأرناؤوط.

وأصحابي»^(١)، وفي رواية قال: «هي الجماعة يدُ الله على الجماعة».

ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم.

وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء ولا تبلغ الفرقة من هؤلاء قريباً من مبلغ الفرقة الناجية، فضلاً عن أن تكون بقدرها، بل قد تكون الفرقة منها في غاية القلة.

وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة والإجماع.

فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة.

وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات وذكرهم في كتب المقالات، لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة...^(٢) هي إحدى الشتين والسبعين لا بد له من دليل، فإن الله حرم القول بلا علم عموماً، وحرم القول عليه بلا علم خصوصاً، فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْآثِمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلْالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتَ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿١٧٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٨-١٦٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١) والحاكم (٤٤٤) والطوسي في مستخرجه على الترمذي (١٧٠٣) وصححه البغوي في شرح السنة (٢١٣/١) والألباني في «الصحيحة» (١٣٤٨) وله شاهد عن أنس أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٨٨٦، ٧٨٤٠) والصغير (٧٢٤) والكبير (ج ٨/ ص ٥٢/ ح ٧٦٥٩).

(٢) هنا كلمة لم تظهر في الأصل المخطوط.

لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴿[الإسراء: ٣٦]﴾. وَأَيْضًا فَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يُخْبِرُ عَنْ هَذِهِ الْفِرْقِ بِحُكْمِ الظَّنِّ وَالْهَوَى فَيَجْعَلُ طَائِفَتَهُ وَالْمُنْتَسِبَةَ إِلَى مَتَّبِعِهِ الْمُوَالِيَةَ لَهُ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَيَجْعَلُ مَنْ خَالَفَهَا أَهْلَ الْبِدْعِ، وَهَذَا ضَلَالٌ مُبِينٌ. فَإِنَّ أَهْلَ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ لَا يَكُونُ مَتَّبِعُوهُمْ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، الَّذِي لَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى، فَهُوَ الَّذِي يَجِبُ تَصَدِيقُهُ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَ، وَطَاعَتُهُ فِي كُلِّ مَا أَمَرَ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمُنْزِلَةُ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأُئِمَّةِ بَلْ كُلُّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ؛ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

فَمَنْ جَعَلَ شَخْصًا مِنَ الْأَشْخَاصِ غَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَحَبِّهِ وَوَافَقَهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَنْ خَالَفَهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ وَالْفِرْقَةِ - كَمَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي الطَّوَائِفِ مِنْ أَتْبَاعِ أُئِمَّةٍ فِي الْكَلَامِ فِي الدِّينِ وَغَيْرِ ذَلِكَ - كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ وَالتَّفَرُّقِ.

وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله وأعظمهم تمييزًا بين صحيحها وسقيمها وأئمتهم فقهاء فيها، وأهل معرفة بمعانيها وأتباعا لها، تصديقًا وعملاً وحُبًا ومُوالاةً لمن والاهَا ومُعَاداةً، لمن عَادَاهَا الَّذِينَ يَرُدُّونَ الْمَقَالَاتِ الْمُجْمَلَةَ إِلَى مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ، فَلَا يَنْصُبُونَ مَقَالََةً وَيَجْعَلُونَهَا مِنْ أَصُولِ دِينِهِمْ وَجُمْلِ كَلَامِهِمْ، إِنْ لَمْ تَكُنْ ثَابِتَةً فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ؛ بَلْ يَجْعَلُونَ مَا بُعِثَ بِهِ الرَّسُولُ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي يَعْتَقِدُونَهُ وَيَعْتَمِدُونَهُ. وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك يردونه إلى الله ورسوله، ويُفسرون الألفاظ المُجْمَلَةَ الَّتِي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف، فما كان من

معانيها موافقاً للكتاب والسنة أثبتوه، وما كان منها مخالفاً للكتاب والسنة أبطلوه، ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس، فإن اتباع الظن جهل واتباع هوى النفس يغير هدى من الله ظلم.

وجماع الشر الجهل والظلم قال الله تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، إلى آخر السورة. وذكر التوبة لعلمه ﷺ أنه لا بد لكل إنسان من أن يكون فيه جهل وظلم ثم يتوب الله على من يشاء فلا يزال العبد المؤمن دائماً يتبين له من الحق ما كان جاهلاً به ويرجع عن عمل كان ظالماً فيه. وأذناه ظلمه لنفسه كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُزِيلُ عَلَى عَبْدِهِ ءَايَاتِ يَسَّنَّى لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الحديد: ٩]، وقال تعالى: ﴿الرَّ كِتَبٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١].

ومما ينبغي أيضاً أن يُعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام، على درجات، منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة، ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه، فيكون محموداً فيما رده من الباطل وقاله من الحق، لكن يكون قد جاوز العدل في رده، بحيث جحد بعض الحق، وقال بعض الباطل، فيكون قد رد بدعة كبيرة بدعة أخف منها، ورد باطلاً باطلاً أخف منه، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة.

ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين، يوالون عليه ويعدون، كان من نوع الخطأ، والله ﷻ يغفر للمؤمنين خطاهم في مثل ذلك.

ولهذا وقع في مثل هذا كثيرٌ من سلف الأمة وأئمتِّها، لهم مقالاتٌ قالوها بإجتِهَادٍ وهي تُخَالِفُ ما ثبت في الكتاب والسنة^(١).

بِخِلَافٍ مِنْ والى مُوَافِقِهِ وعادى مُخَالِفَهُ، وفَرَّقَ بَيْنَ جماعةِ المُسْلِمِينَ، وكَفَّرَ وَفَسَّقَ مُخَالِفَهُ دُونَ مُوَافِقِهِ فِي مسائلِ الآراءِ والإجتِهَادَاتِ^(٢)، واستَحْلَلَ قِتَالَ مُخَالِفِهِ دُونَ مُوَافِقِهِ، فَهُؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ التَّفَرُّقِ وَالِاخْتِلَافَاتِ.

ولهذا كان أوَّلُ مَنْ فارق جماعة المُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ «الخوارجُ» المَارِقُونَ، وَقَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ فِي الْخَوَارِجِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عَشْرَةِ أَوْجُهٍ خَرَجَها مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، وَخَرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْهَا غَيْرَ وَجْهِ. وَقَدْ قَاتَلَهُمْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي قِتَالِهِمْ كَمَا اخْتَلَفُوا فِي قِتَالِ الْفِتْنَةِ يَوْمَ الْجَمَلِ وَصَفِينَ إِذْ كَانُوا فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ: صِنْفٌ قَاتَلُوا مَعَ هَؤُلَاءِ، وَصِنْفٌ قَاتَلُوا مَعَ هَؤُلَاءِ، وَصِنْفٌ أَمْسَكُوا عَنِ الْقِتَالِ وَقَعَدُوا، وَجَاءَتْ النُّصُوصُ بِتَرْجِيحِ هَذِهِ الْحَالِ.

فَالْخَوَارِجُ لَمَّا فارقُوا جماعة المُسْلِمِينَ وكَفَرُواهُمْ واستَحْلَلُوا قِتَالَهُمْ جَاءَتْ السُّنَّةُ بِمَا جَاءَ فِيهِمْ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «يُحَقَّرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ أَيْنَمَا لَقِيَتْموهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣). وَقَدْ كَانَ

(١) لكنهم لم يجعلوها مقالة يوالون عليها ويعادون، ويفارقون لأجلها الجماعة.

(٢) التي ليس عليها دليل ظاهر أو سنة مأثورة عن السلف؛ بل هي من قبيل مسائل الاجتهاد الظنية.

(٣) تقدم تخريجه في أول القاعدة الأولى.

أَوَّلُهُمْ خَرَجَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَى قِسْمَةَ النَّبِيِّ ﷺ « قَالَ : يَا مُحَمَّدُ اعْدِلْ فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ لَقَدْ خَبْتُ وَخَسِرْتُ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ : دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبُ عُتُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ فَقَالَ : إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ ضَيْضَى هَذَا أَقْوَامٌ يُحَقِّرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ » ، الْحَدِيثُ (١) . فَكَانَ مَبْدَأُ الْبِدْعِ هُوَ الطَّعْنُ فِي السُّنَّةِ بِالظَّنِّ وَالْهَوَى ، كَمَا طَعَنَ إِبْلِيسُ فِي أَمْرِ رَبِّهِ بِرَأْيِهِ وَهَوَاهُ .

وَأَمَّا تَعْيِينُ الْفِرْقِ الْهَالِكَةِ فَأَقْدَمُ مَنْ بَلَّغَنَا أَنَّهُ تَكَلَّمَ فِي تَضْلِيلِهِمْ يُوسُفُ ابْنُ أَسْبَاطٍ ثُمَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَهُمَا - إِمَامَانِ جَلِيلَانِ مِنْ أَجَلَاءِ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ ، قَالَا : أَصُولُ الْبِدْعِ أَرْبَعَةٌ : الرِّوَاغُ وَالْخَوَارِجُ وَالْقَدَرِيَّةُ وَالْمُرْجِيَّةُ . فَقِيلَ لِابْنِ الْمُبَارَكِ : وَالْجَهْمِيَّةُ ؟ فَأَجَابَ : بِأَنَّ أَوَّلِيكَ لَيْسُوا مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ . وَكَانَ يَقُولُ : إِنَّا لَنَحْكِي كَلَامَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَحْكِي كَلَامَ الْجَهْمِيَّةِ .

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ اتَّبَعَهُ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ ، قَالُوا : إِنَّ الْجَهْمِيَّةَ كُفَّارٌ فَلَا يَدْخُلُونَ فِي الْإِثْنَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً ، كَمَا لَا يَدْخُلُ فِيهِمْ - الْمُنَافِقُونَ الَّذِينَ يُبْطِنُونَ الْكُفْرَ وَيُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ وَهُمْ الرِّزَاقَةُ .

وَقَالَ آخَرُونَ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ : بَلْ الْجَهْمِيَّةُ دَاخِلُونَ فِي الْإِثْنَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً ، وَجَعَلُوا أَصُولَ الْبِدْعِ خَمْسَةً .

فَعَلَى قَوْلِ هَؤُلَاءِ : يَكُونُ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنَ «الْمُبْتَدِعَةِ الْخَمْسَةِ» اثْنَا عَشَرَ فِرْقَةً ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣٤٤ ، ٣٦١٠ ، ٤٣٥١ ، ٤٦٦٧ ، ٥٠٥٨ ، ٦١٦٣ ، ٦٩٣١ ،

٦٩٣٤ ، ٧٤٣٢) ، وَمُسْلِمٌ (١٠٦٤) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ .

وعلى قول الأولين : يكون كل طائفة من «المُبدعة الأربعة» ثمانية عشر فرقة.

وهذا يُبنى على أصل آخر وهو «تكفير أهل البدع»، فمن أخرج الجهمية منهم لم يكفرهم، فإنه لا يكفر سائر أهل البدع؛ بل يجعلهم من أهل الوعيد بمنزلة الفساق والعصاة، ويجعل قوله هم في النار مثل ما جاء في سائر الذنوب، مثل أكل مال اليتيم وغيره، كما قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠].

ومن أدخلهم فيهم، فهم على قولين : منهم من يكفرهم كلهم، وهذا إنما قاله بعض المستأخرين المنتسبين إلى الأئمة أو المتكلمين. وأما السلف والأئمة فلم يتنازعوا في عدم تكفير «المُرجئة» و«الشيعية» المفضلة^(١) ونحو ذلك، ولم تختلف نصوص أحمد في أنه لا يكفر هؤلاء وإن كان من أصحابه من حكى في تكفير جميع أهل البدع - من هؤلاء وغيرهم - خلافاً عنه، أو في مذهبه، حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم، وهذا غلط على مذهبه وعلى الشريعة.

ومنهم من لم يكفر أحداً من هؤلاء إلحاقاً لأهل البدع بأهل المعاصي، قالوا : فكما أن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحداً بذنب فكذلك لا يكفرون أحداً ببدعة.

والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير «الجهمية المحضة»

(١) يعني لمجرد التفضيل لعلي ابن أبي طالب على الشيخين، وحصل نزاع فيما بعد فيهم. أما الروافض المخونة لجبريل في النبوة، أو المكفرة لجملة الصحابة إلا نفراً قليلين من آل البيت. فلا أظن أنه يتوقف في كفرهم إلا من عذرهم بالجهل أو لم يعرف حقيقة قولهم.

الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ، وَحَقِيقَةُ قَوْلِهِمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يُرَى، وَلَا يُبَاطِنُ الْخَلْقَ، وَلَا لَهُ عِلْمٌ، وَلَا قُدْرَةٌ، وَلَا سَمْعٌ، وَلَا بَصَرٌ، وَلَا حَيَاةٌ بَلْ الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، وَأَهْلُ الْجَنَّةِ لَا يَرُونَهُ، كَمَا لَا يَرَاهُ أَهْلُ النَّارِ، وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ.

وَأَمَّا الْخَوَارِجُ وَالرَّوَافِضُ فِيهِ تَكْفِيرُهُمْ نِزَاعٌ وَتَرَدُّدٌ عَنْ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

وَأَمَّا الْقَدَرِيَّةُ الَّذِينَ يَنْفَوْنَ الْكِتَابَةَ وَالْعِلْمَ فَكَفَرُوا بِهِمْ وَلَمَّا يُكْفَرُوا مِنْ أَثْبَتِ الْعِلْمَ وَلَمْ يُثَبِّتْ خَلْقَ الْأَفْعَالِ.

وفصلُ الْخِطَابِ فِي هَذَا الْبَابِ بِذِكْرِ أَصْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْكَافِرَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُنَافِقًا، فَإِنَّ اللَّهَ مُنْذُ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ وَهَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، صَارَ النَّاسُ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ: مُؤْمِنٌ بِهِ، وَكَافِرٌ بِهِ مُظْهِرُ الْكُفْرِ، وَمُنَافِقٌ مُسْتَخْفٍ بِالْكَفْرِ. وَلِهَذَا ذَكَرَ اللَّهُ هَذِهِ الْأَصْنَافَ الثَّلَاثَةَ فِي أَوَّلِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ذَكَرَ أَرْبَعَ آيَاتٍ فِي نَعْتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَآيَتَيْنِ فِي الْكُفَّارِ، وَبَضْعَ عَشْرَ آيَةٍ فِي الْمُنَافِقِينَ. وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الاحزاب: ١]. وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠]. وَقَوْلِهِ: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحديد: ١٥]. وَعَظَفَهُمْ عَلَى الْكُفَّارِ لِيُمَيِّزَهُمْ عَنْهُمْ بِإِظْهَارِ الْإِسْلَامِ، وَإِلَّا فَهُمْ فِي الْبَاطِنِ شَرٌّ مِنَ الْكُفَّارِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]. وَكَمَا قَالَ: ﴿وَلَا تَصْلُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٨٤]. وَكَمَا قَالَ: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِلَّا أَنْتُمْ نَفَقْتُهُمْ إِلَّا أَنْتُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ

إِلَّا وَهُمْ كُفَّاءٌ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَذِبُونَ ﴿٥٤﴾ ﴿التوبة: ٥٤﴾ .

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَهْلُ الْبِدْعِ فِيهِمُ الْمُنَافِقُ الزَّنَدِيقُ ؛ فَهَذَا كَافِرٌ ، وَيَكْثُرُ مِثْلُ هَذَا فِي الرَّافِضَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ ، فَإِنَّ رُؤُسَاءَهُمْ كَانُوا مُنَافِقِينَ زَنَادِقَةً ، وَأَوَّلُ مَنْ ابْتَدَعَ الرَّفْضَ كَانَ مُنَافِقًا . وَكَذَلِكَ التَّجَهُُّمُ فَإِنَّ أَصْلَهُ زَنَدَقَةٌ وَنِفَاقٌ ، وَلِهَذَا كَانَ الزَّنَادِقَةُ الْمُنَافِقُونَ مِنَ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَأَمْثَالِهِمْ يَمِيلُونَ إِلَى الرَّافِضَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ ؛ لِقُرْبِهِمْ مِنْهُمْ .

وَمِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ مَنْ يَكُونُ فِيهِ إِيْمَانٌ بَاطِنًا وَظَاهِرًا ، لَكِنْ فِيهِ جَهْلٌ وَظُلْمٌ حَتَّى ، أَخْطَأَ مَا أَخْطَأَ مِنَ السُّنَّةِ ، فَهَذَا لَيْسَ بِكَافِرٍ وَلَا مُنَافِقٍ ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ مِنْهُ عُدْوَانٌ وَظُلْمٌ يَكُونُ بِهِ فَاسِقًا أَوْ عَاصِيًا ، وَقَدْ يَكُونُ مُخْطِئًا مُتَأَوَّلًا مَغْفُورًا لَهُ خَطْوُهُ ، وَقَدْ يَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مَعَهُ مِنَ الْإِيْمَانِ وَالتَّقْوَى مَا يَكُونُ مَعَهُ مِنْ وَلايَةِ اللَّهِ بِقَدْرِ إِيْمَانِهِ وَتَقْوَاهُ ، فَهَذَا أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ .

وَالْأَصْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْمَقَالَةَ تَكُونُ كُفْرًا ، كَجَحْدِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ ، وَتَحْلِيلِ الزَّوْنِ وَالْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَنِكَاحِ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ ، ثُمَّ الْقَائِلُ بِهَا قَدْ يَكُونُ بِحَيْثُ لَمْ يَبْلُغْهُ الْخِطَابُ ، وَكَذَا لَا يَكْفُرُ بِهِ جَاحِدُهُ كَمَنْ هُوَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ ، أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ لَمْ تَبْلُغْهُ شَرَائِعُ الْإِسْلَامِ ، فَهَذَا لَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ بِجَحْدِ شَيْءٍ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَى الرَّسُولِ ، إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ أَنْزَلَ عَلَى الرَّسُولِ ، وَمَقَالَاتُ الْجَهْمِيَّةِ هِيَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ فَإِنَّهَا جَحْدٌ لِمَا هُوَ الرَّبُّ تَعَالَى عَلَيْهِ ، وَلِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ .

وَتَغْلُطُ مَقَالَاتُهُمْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

أَحَدُهَا: أَنَّ النُّصُوصَ الْمُخَالَفَةَ لِقَوْلِهِمْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ كَثِيرَةٌ جِدًّا مَشْهُورَةٌ ، وَإِنَّمَا يَرُدُّونَهَا بِالتَّخْرِيفِ .

الثَّانِي: أَنَّ حَقِيقَةَ قَوْلِهِمْ تَعْطِيلُ الصَّانِعِ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُمْ مُسْتَلَزِمٌ تَعْطِيلِ الصَّانِعِ، فَكَمَا أَنَّ أَصْلَ الْإِيمَانِ الْإِقْرَارُ بِاللَّهِ، فَأَصْلُ الْكُفْرِ الْإِنْكَارُ لِلَّهِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُمْ يُخَالِفُونَ مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْمِلَلُ كُلُّهَا، وَأَهْلُ الْفِطْرِ السَّالِمَةِ كُلُّهَا، لَكِنْ مَعَ هَذَا قَدْ يَخْفَى كَثِيرٌ مِنْ مَقَالَتِهِمْ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ، حَتَّى يَظُنَّ أَنَّ الْحَقَّ مَعَهُمْ، لِمَا يُورِدُونَهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ، وَيَكُونُ أَوْلَيْكَ الْمُؤْمِنُونَ مُؤْمِنِينَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَإِنَّمَا التَّبَسُّ عَلَيْهِمْ وَاشْتَبَهَ هَذَا كَمَا التَّبَسُّ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنْ أَصْنَافِ الْمُبْتَدِعَةِ، فَهَؤُلَاءِ لَيْسُوا كُفَرًا قَطْعًا بَلْ قَدْ يَكُونُ مِنْهُمْ الْفَاسِقُ وَالْعَاصِي، وَقَدْ يَكُونُ مِنْهُمْ الْمُخْطِئُ الْمَغْفُورُ لَهُ، وَقَدْ يَكُونُ مَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَالتَّقْوَى، مَا يَكُونُ مَعَهُ بِهِ مِنَ وِلَايَةِ اللَّهِ بِقَدْرِ إِيْمَانِهِ وَتَقْوَاهُ.

وَأَصْلُ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِي فَارَقُوا بِهِ الْخَوَارِجَ وَالْجَهْمِيَّةَ وَالْمُعْتَزِلَةَ وَالْمُرْجِيَّةَ: أَنَّ الْإِيمَانَ يَتَفَاضَلُ وَيَتَبَعَضُ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ»^(١)، وَحِينَئِذٍ فَتَفَاضَلُ وِلَايَةُ اللَّهِ وَتَتَبَعَضُ بِحَسَبِ ذَلِكَ. وَإِذَا عُرِفَ أَصْلُ الْبِدْعِ فَأَصْلُ قَوْلِ الْخَوَارِجِ أَنَّهُمْ يُكْفَرُونَ بِالذَّنْبِ، وَيَعْتَقِدُونَ ذَنْبًا مَا لَيْسَ بِذَنْبٍ، وَيَرُونَ اتِّبَاعَ الْكِتَابِ دُونَ السُّنَّةِ الَّتِي تُخَالِفُ ظَاهِرَ الْكِتَابِ - وَإِنْ كَانَتْ مُتَوَاتِرَةً - وَيُكْفَرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (١١٢٤٣) من حديث أبي ذر. وابن ماجه (٤٣١٢) والحاكم (٢٣٤) من حديث أنس وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. وأخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد (٢٥٩٨) وقال حديث حسن صحيح، وصححه الألباني.

وَيَسْتَحِلُّونَ مِنْهُ، لَا رَتْدَادَ عَلَيْهِمْ مَا لَا يَسْتَحِلُّونَهُ مِنَ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِمْ «يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ»^(١)، وَلِهَذَا كَفَرُوا عُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَشِيعَتُهُمَا، وَكَفَرُوا أَهْلُ صَفِين - الطَّائِفَتَيْنِ - فِي نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَالَاتِ الْخَبِيثَةِ.

وَأَصْلُ قَوْلِ الرَّافِضَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَرَ عَلَى عَلِيٍّ نَصًّا قَاطِعًا لِلْعُذْرِ، وَأَنَّهُ إِمَامٌ مَعْصُومٌ، وَمَنْ خَالَفَهُ كَفَرَ، وَأَنَّ الْأُمَهَّاجِينَ وَالْأَنْصَارَ كَتَمُوا النَّصَّ وَكَفَرُوا بِالْإِمَامِ الْمَعْصُومِ، وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَبَدَّلُوا الدِّينَ وَغَيَّرُوا الشَّرِيعَةَ وَظَلَمُوا وَاعْتَدَوْا، بَلْ كَفَرُوا إِلَّا نَفَرًا قَلِيلًا، بِضْعَةِ عَشْرٍ أَوْ أَكْثَرُ ثُمَّ يَقُولُونَ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَنَحْوَهُمَا مَا زَالَا مُنَافِقَيْنِ. وَقَدْ يَقُولُونَ: بَلْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا. وَأَكْثَرُهُمْ يُكْفَرُ مَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ وَيُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمُ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ خَالَفَهُمْ كُفَّارًا، وَيَجْعَلُونَ مَدَائِنَ الْإِسْلَامِ الَّتِي لَا تَظْهَرُ فِيهَا أَقْوَالُهُمْ دَارَ رِدَّةٍ أَسْوَأَ حَالًا مِنْ مَدَائِنِ الْمُشْرِكِينَ وَالنَّصَارَى، وَلِهَذَا يُوَالُّونَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَالْمُشْرِكِينَ عَلَى بَعْضِ جُمْهُورِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَلَى مُعَادَاتِهِمْ وَمُحَارَبَتِهِمْ، كَمَا عُرِفَ مِنْ مُوَالَاتِهِمُ الْكُفَّارَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى جُمْهُورِ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ مُوَالَاتِهِمُ الْإِفْرَنْجَ النَّصَارَى عَلَى جُمْهُورِ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ مُوَالَاتِهِمُ الْيَهُودَ عَلَى جُمْهُورِ الْمُسْلِمِينَ. وَمِنْهُمْ ظَهَرَتْ أُمَمَاتُ الرِّندَقَةِ وَالتَّفَاقِ كَرِندَقَةِ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ وَأَمْثَالِهِمْ وَلَا رَيْبَ أَنَّهُمْ أَبْعَدُ طَوَائِفِ الْمُبْتَدِعَةِ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلِهَذَا كَانُوا هُمْ الْمَشْهُورِينَ عِنْدَ الْعَامَّةِ بِالْمُخَالَفَةِ لِلْسُّنَّةِ فَجُمْهُورُ الْعَامَّةِ لَا تَعْرِفُ ضِدَّ السُّنَنِ إِلَّا الرَّافِضِيَّ، فَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمْ: أَنَا سُنِّيٌّ فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ لَسْتُ رَافِضِيًّا. وَلَا رَيْبَ أَنَّهُمْ شَرٌّ مِنَ الْخَوَارِجِ، لَكِنَّ الْخَوَارِجَ كَانَ لَهُمْ فِي

(١) تقدم تخريجه في القاعدة الأولى.

مبدأ الإسلام سيف على أهل الجماعة وموالاتهم الكفار أعظم من سيوف الخوارج فإن القرامطة والإسماعيلية ونحوهم من أهل المحاربة لأهل الجماعة، وهم متنسبون إليهم، وأما الخوارج فهم مغرؤون بالصدق، والروافض مغرؤون بالكذب، والخوارج مرقوا من الإسلام، وهؤلاء نابذوا الإسلام، وأما القدرية المحضة فهم خير من هؤلاء بكثير، وأقرب إلى الكتاب والسنة لكن المعتزلة وغيرهم من القدرية هم جهمية أيضا، وقد يكفرون من خالفهم ويستحلون دماء المسلمين فيقربون من أولئك.

وأما المرجئة فليسوا من هذه البدع المغلظة بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة، وما كانوا يعدون إلا من أهل السنة، حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة، ولما كان قد نسب إلى الإرجاء والتفضيل قوم مشاهير متبعون، تكلم أئمة السنة المشاهير في ذم المرجئة المفضلة تنفيرا عن مقالتهم كقول سفيان الثوري: من قدم عليا على أبي بكر والشيخين فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، وما أرى يضعده له إلى الله عمل مع ذلك. أو نحو هذا القول. قاله لما نسب إلى تقديم على بعض أئمة الكوفيين. وكذلك قول أيوب السختياني: من قدم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، قاله لما بلغه ذلك عن بعض أئمة الكوفيين، وقد روي أنه رجع عن ذلك. وكذلك قول الثوري ومالك والشافعي وغيرهم في ذم المرجئة لما نسب إلى الإرجاء بعض المشهورين.

وكلام الإمام أحمد في هذا الباب جار على كلام من تقدم من أئمة الهدى ليس له قول ابتدعه ولكن أظهر السنة وبينها، وذبت عنها وبين حال مخالفيها وجاهد عليها، وصبر على الأذى فيها لما أظهرت الأهواء والبدع، وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا

يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾ [السَّجْدَةُ: ٢٤]، فَالصَّبْرُ وَالْيَقِينُ بِهِمَا تُنَالُ الْإِمَامَةُ فِي الدِّينِ، فَلَمَّا
 قَامَ بِذَلِكَ قُرِئَتْ بِاسْمِهِ مِنَ الْإِمَامَةِ فِي السُّنَّةِ مَا شَهِرَ بِهِ وَصَارَ مَتَّبُوعًا لِمَنْ بَعْدَهُ
 كَمَا كَانَ تَابِعًا لِمَنْ قَبْلَهُ.

وإِلَّا فَالسُّنَّةُ هِيَ مَا تَلَقَّاهُ الصَّحَابَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَلَقَّاهُ عَنْهُمْ التَّابِعُونَ
 ثُمَّ تَابِعُوهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ بِهَا أَعْلَمَ وَعَلَيْهَا أَضْبَر.
 وَاللَّهُ ﷻ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



القاعدة الرابعة:

الهجر الشرعي حقيقته وضوابطه

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله (١):

عَمَّنْ يَجِبُ أَوْ يَجُوزُ بُغْضُهُ أَوْ هَجْرُهُ أَوْ كِلَاهُمَا لِلَّهِ تَعَالَى؟ وَمَاذَا يُشْتَرِطُ عَلَى الَّذِي يُبْغِضُهُ أَوْ يَهْجُرُهُ لِلَّهِ تَعَالَى مِنَ الشُّرُوطِ؟ وَهَلْ يَدْخُلُ تَرْكُ السَّلَامِ فِي الْهَجْرَانِ أَمْ لَا؟ وَإِذَا بَدَأَ الْمُهْجَرُ الْهَاجِرَ بِالسَّلَامِ هَلْ يَجِبُ الرَّدُّ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ وَهَلْ يَسْتَمِرُّ الْبُغْضُ وَالْهَجْرَانُ لِلَّهِ ﷻ حَتَّى يَتَحَقَّقَ زَوَالُ الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي أَبْغَضَهُ وَهَجَرَهُ عَلَيْهَا؟ أَمْ يَكُونُ لِذَلِكَ مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ؟ فَإِنْ كَانَ لَهَا مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ فَمَا حَدُّهَا؟ أَفْتُونَا مَا جُورِينِ.

الجواب:

فأجاب: الهجر الشرعي نوعان:

أحدهما: بمعنى التَّركِ لِلْمُنْكَرَاتِ.

والثاني: بمعنى الْعُقُوبَةِ عَلَيْهَا.

فَالْأَوَّلُ: هُوَ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/٢٠٣). وطبعها محققه الشيخ أشرف بن عبد المقصود على

نسخة خطية، واستفدت هنا من طبعته في المقارنة مع «الفتاوى».

الظَّالِمِينَ ﴿الأنعام: ٦٨﴾ . وقوله تعالى : ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ ﴿النساء: ١٤٠﴾ . فهذا يُرادُ به أنه لا يشهدُ المُنكَرَاتِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ مِثْلَ قَوْمِ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ يَجْلِسُ عِنْدَهُمْ ؛ وَقَوْمٌ دُعُوا إِلَى وَلِيْمَةٍ فِيهَا خَمْرٌ وَزَمْرٌ لَا يُجِيبُ دَعْوَتَهُمْ وَأَمْثَالُ ذَلِكَ . بِخِلَافٍ مَنْ حَضَرَ عِنْدَهُمْ لِلْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ أَوْ حَضَرَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ . وَلِهَذَا يُقَالُ : حَاضِرُ الْمُنْكَرِ كِفَاعِلِهِ . وَفِي الْحَدِيثِ : «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْلِسُ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ» ^(١) . وَهَذَا الْهَجْرُ مِنْ جَنْسِ هَجْرِ الْإِنْسَانِ نَفْسُهُ عَنْ فِعْلِ الْمُنْكَرَاتِ . كَمَا قَالَ ﷺ «الْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ» ^(٢) . وَمِنْ هَذَا الْبَابِ الْهَجْرَةُ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ وَالْفُسُوقِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ ، فَإِنَّهُ هَجْرٌ لِلْمَقَامِ بَيْنَ الْكَافِرِينَ وَالْمُتَافِقِينَ الَّذِينَ لَا يُمَكِّنُونَهُ مِنْ فِعْلِ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالزَّجَرَ فَاهْجُرْ﴾ ﴿المائدة: ٥٠﴾ .

النَّوعُ الثَّانِي : الْهَجْرُ عَلَى وَجْهِ التَّأْدِيبِ ، وَهُوَ هَجْرٌ مَنْ يُظْهَرُ الْمُنْكَرَاتِ ، يُهَجَرُ حَتَّى يَتُوبَ مِنْهَا ، كَمَا هَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ : الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَوْبَتَهُمْ ^(٣) ، حِينَ ظَهَرَ مِنْهُمْ تَرْكُ الْجِهَادِ الْمُتَعَيَّنِ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ عَذْرِ وَلَمْ يَهْجُرْ مَنْ أَظْهَرَ الْخَيْرَ وَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا ، فَهَذَا الْهَجْرُ هُوَ بِمَنْزِلَةِ التَّعْزِيرِ ، وَالتَّعْزِيرُ يَكُونُ لِمَنْ ظَهَرَ مِنْهُ تَرْكُ الْوَاجِبَاتِ ، وَفِعْلُ الْمُحَرَّمَاتِ ، كِتَارِكُ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، وَالتَّظَاهُرِ بِالْمِظَالِمِ وَالْفَوَاحِشِ ، وَالدَّاعِي إِلَى الْبِدْعِ

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/٣٣٩) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨٠١) ، وَالنَّسَائِيُّ (١/١٩٨) ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ (٧٧٧٩) .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/١٦٣ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٥ ، ٢١٢) وَابْنُ خَالٍ (١٠) وَمُسْلِمٌ (٤٠) .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤١٥٦) وَمُسْلِمٌ (٢٧٦٩) .

الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ الَّتِي ظَهَرَ أَنَّهَا بَدَعٌ. وَهَذَا حَقِيقَةُ قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنْ السَّلَفِ وَالْأُئِمَّةِ: إِنَّ الدُّعَاءَ إِلَى الْبِدْعِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ وَلَا يُصَلَّى خَلْفَهُمْ وَلَا يُؤْخَذُ عَنْهُمْ الْعِلْمُ وَلَا يُنَاكِحُونَ. فَهَذِهِ عُقُوبَةٌ لَهُمْ حَتَّى يَنْتَهُوا؛ وَلِهَذَا يَفْرُقُونَ بَيْنَ الدَّاعِيَةِ وَغَيْرِ الدَّاعِيَةِ؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَةَ أَظْهَرَ الْمُنْكَرَاتِ فَاسْتَحَقَّ الْعُقُوبَةَ، بِخِلَافِ الْكَاتِمِ فَإِنَّهُ لَيْسَ شَرًّا مِنْ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ عَلَانِيَتَهُمْ وَيَكِلُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ، مَعَ عِلْمِهِ بِحَالِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ. وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «أَنَّ الْمَعْصِيَةَ إِذَا خَفِيَ لَمْ تُضَرَّ إِلَّا صَاحِبُهَا وَلَكِنْ إِذَا أُعْلِنَتْ فَلَمْ تُنْكَرْ ضَرَّتْ الْعَامَّةَ»^(١) وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ»^(٢). فَالْمُنْكَرَاتُ الظَّاهِرَةُ يَجِبُ إِنْكَارُهَا بِخِلَافِ الْبَاطِنَةِ فَإِنَّ عُقُوبَتَهَا عَلَى صَاحِبِهَا خَاصَّةٌ. وَهَذَا الْهَجْرُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْهَاجِرِينَ فِي قَوَّتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ وَقَلْبَتِهِمْ وَكَثْرَتِهِمْ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ زَجْرُ الْمُهْجُورِ وَتَأْدِيبُهُ وَرُجُوعُ الْعَامَّةِ عَنْ مِثْلِ حَالِهِ. فَإِنْ كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي ذَلِكَ رَاجِحَةً بِحَيْثُ يُفْضِي هَجْرُهُ إِلَى ضَعْفِ الشَّرِّ وَخَفْيَتِهِ كَانَ مَشْرُوعًا. وَإِنْ كَانَ لَا الْمُهْجُورُ وَلَا غَيْرُهُ يَرْتَدِعُ بِذَلِكَ بَلْ يُزِيدُ الشَّرَّ وَالْهَاجِرُ ضَعِيفٌ بِحَيْثُ يَكُونُ مَفْسَدَةٌ ذَلِكَ رَاجِحَةً عَلَى مَصْلَحَتِهِ لَمْ يَشْرَعْ الْهَجْرُ؛ بَلْ يَكُونُ

- (١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٧٧٠) وان أبي الدنيا في «العقوبات» وحسنه السيوطي في «الجامع الصغير» وضعفه الهيثمي في «المجمع» حيث قال (٥٢٨/٧): رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه مروان بن سالم الغفاري وهو متروك. وله شاهد عند ابن المقريء في «معجمه» (٩٥٧) عن أبي بكر الصديق، بسند ضعيف.
- (٢) أخرجه أبو داود (٤٣٣٨) وابن حبان (٣٠٥) وأبو يعلى (١٣٠) والبيهقي في «الكبرى» (٢٠١٩٢) عن أبي بكر.

التَّالِيفُ لِبَعْضِ النَّاسِ أَنْفَعُ مِنَ الْهَجْرِ . وَالْهَجْرُ لِبَعْضِ النَّاسِ أَنْفَعُ مِنَ التَّالِيفِ ؛ وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَأَلَّفُ قَوْمًا وَيَهْجُرُ آخَرِينَ . كَمَا أَنَّ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ خُلِفُوا كَانُوا خَيْرًا مِنْ أَكْثَرِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، لَمَّا كَانَ أُولَئِكَ كَانُوا سَادَةً مُطَاعِينَ فِي عَشَائِرِهِمْ فَكَانَتِ الْمَصْلَحَةُ الدِّينِيَّةُ فِي تَأْلِيفِ قُلُوبِهِمْ ، وَهَؤُلَاءِ كَانُوا مُؤْمِنِينَ ، وَالْمُؤْمِنُونَ سِوَاهُمْ كَثِيرٌ فَكَانَ فِي هَجْرِهِمْ عِزُّ الدِّينِ وَتَطْهِيرُهُمْ مِنْ ذُنُوبِهِمْ ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْمَشْرُوعَ فِي الْعُدُوِّ الْقِتَالُ تَارَةً ، وَالْمُهَادَنَةُ تَارَةً ، وَأَخَذَ الْجِزْيَةَ تَارَةً ، كُلُّ ذَلِكَ بِحَسَبِ الْأَحْوَالِ وَالْمَصَالِحِ .

وَجَوَابُ الْأَئِمَّةِ كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ فِي هَذَا الْبَابِ مَبْنِيٌّ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ ، وَلِهَذَا كَانَ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْأَمَاكِنِ الَّتِي كَثُرَتْ فِيهَا الْبِدْعُ كَمَا كَثُرَ الْقَدْرُ فِي الْبَصْرَةِ ، وَالتَّجَهُمُ بِخُرَاسَانَ ، وَالتَّشْيِيعُ بِالْكُوفَةِ ، وَبَيْنَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ الْمُطَاعِينَ وَغَيْرِهِمْ ، وَإِذَا عَرَفَ مَقْصُودَ الشَّرِيعَةِ سَلَكَ فِي حُصُولِهِ أَوْصَلَ الطَّرِيقَ إِلَيْهِ .

وَإِذَا عَرَفَ هَذَا فَالْهَجْرَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا وَرَسُولُهُ . فَالطَّاعَةُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ خَالِصَةً لِلَّهِ وَأَنْ تَكُونَ مُوَافَقَةً لِأَمْرِهِ فَتَكُونَ خَالِصَةً لِلَّهِ صَوَابًا . فَمَنْ هَجَرَ لِهَوَى نَفْسِهِ أَوْ هَجَرَ هَجْرًا غَيْرَ مَأْمُورٍ بِهِ : كَانَ خَارِجًا عَنْ هَذَا . وَمَا أَكْثَرَ مَا تَفْعَلُ النَّفْسُ مَا تَهْوَاهُ ظَانَّةً أَنَّهَا تَفْعَلُهُ طَاعَةً لِلَّهِ . وَالْهَجْرُ لِأَجْلِ حِظِّ الْإِنْسَانِ لَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ كَمَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ ؛ يَلْتَقِيَانِ فَيُصَدُّ هَذَا وَيُصَدُّ هَذَا وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ » ^(١) فَلَمْ يُرَخَّصْ فِي هَذَا الْهَجْرِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ كَمَا لَمْ يُرَخَّصْ فِي إِحْدَادِ غَيْرِ الزَّوْجَةِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ .

(١) أخرجه البخاري (٥٧١٨)، ومسلم (٢٥٥٩).

وفي «الصحيح» عنه ﷺ أنه قال: «تُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ كُلَّ اثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا؛ إِلَّا رَجُلًا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ فَيُقَالُ: أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَرِحَا»^(١) فهذا الهجر لحق الإنسان حرام وإنما رُخِّصَ فِي بَعْضِهِ، كَمَا رُخِّصَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَهْجُرَ امْرَأَتَهُ فِي الْمَضْجَعِ إِذَا نَشِزَتْ. وَكَمَا رُخِّصَ فِي هَجْرِ الثَّلَاثِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْهَجْرِ لِحَقِّ اللَّهِ وَبَيْنَ الْهَجْرِ لِحَقِّ نَفْسِهِ.

فَالأَوَّلُ مَأْمُورٌ بِهِ، وَالثَّانِي مَنْهِيٌّ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِخْوَةٌ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «لَا تَقَاطَعُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ»^(٢) وَقَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي فِي السُّنَنِ: «أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَفْضَلِ مَنْ دَرَجَةِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالصَّدَقَةِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ؛ فَإِنَّ فِسَادَ ذَاتِ الْبَيْنِ هِيَ الْحَالِقَةُ، لَا أَقُولُ تَخْلُقُ الشَّعْرَ وَلَكِنْ تَخْلُقُ الدِّينَ»^(٣). وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مِثْلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمِثْلِ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَى وَالسَّهْرِ»^(٤)

وَهَذَا لِأَنَّ الْهَجْرَ مِنْ «بَابِ الْعُقُوبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ» فَهُوَ مِنْ جَنْسِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهَذَا يُفْعَلُ لِأَنَّ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَيَكُونُ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ.

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦٥).

(٢) أخرجه بنحوه البخاري (٤٨٤٩، ٤٧١٧، ٥٧١٩، ٦٣٤٥)، ومسلم (٢٥٦٣).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٤٤٤/٦) والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٩١)، وأبو داود (٤٩١٩)، والترمذي (٢٥٠٩) وقال: حديث صحيح. وصححه الألباني.

(٤) أخرجه البخاري (٥٦٦٥) ومسلم (٢٥٨٦).

وَالْمُؤْمِنُ عَلَيْهِ أَنْ يُعَادِيَ فِي اللَّهِ وَيُوَالِيَ فِي اللَّهِ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مُؤْمِنٌ فَعَلَيْهِ أَنْ يُوَالِيَهُ وَإِنْ ظَلَمَهُ؛ فَإِنَّ الظُّلْمَ لَا يَقْطَعُ الْمُوَالَاةَ الْإِيمَانِيَّةَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفَعِّلُوا الْاِتِّبَاعَ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَ تَ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [المُحْجَرَات: ٩ - ١٠] فَجَعَلَهُمْ إِخْوَةً مَعَ وَجُودِ الْقِتَالِ وَالْبَغْيِ وَالْأَمْرِ بِالْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمْ.

فَلْيَتَدَبَّرِ الْمُؤْمِنُ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ فَمَا أَكْثَرَ مَا يَلْتَبِسُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، وَلْيَعْلَمْ أَنَّ الْمُؤْمِنَ تَجِبُ مُوَالَاةُ وَإِنْ ظَلَمَكَ وَاعْتَدَى عَلَيْكَ، وَالْكَافِرُ تَجِبُ مُعَادَاةُ وَإِنْ أَعْطَاكَ وَأَحْسَنَ إِلَيْكَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ بَعَثَ الرُّسُلَ وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ لِيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَيَكُونَ الْحَبُّ لِأَوْلِيَائِهِ، وَالْبُغْضُ لِأَعْدَائِهِ، وَالْإِكْرَامُ لِأَوْلِيَائِهِ، وَالْإِهَانَةُ لِأَعْدَائِهِ، وَالثَّوَابُ لِأَوْلِيَائِهِ وَالْعِقَابُ لِأَعْدَائِهِ.

وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي الرَّجُلِ الْوَاحِدِ خَيْرٌ وَشَرٌّ وَبِرٌّ وَفُجُورٌ وَطَاعَةٌ وَمَعْصِيَةٌ، وَسُنَّةٌ وَبِدْعَةٌ: اسْتَحَقَّ مِنَ الْمُوَالَاةِ وَالثَّوَابِ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ، وَاسْتَحَقَّ مِنَ الْمَعَادَاةِ وَالْعِقَابِ بِحَسَبِ مَا فِيهِ مِنَ الشَّرِّ، فَيَجْتَمِعُ فِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ مُوجِبَاتُ الْإِكْرَامِ وَالْإِهَانَةِ فَيَجْتَمِعُ لَهُ مِنْ هَذَا وَهَذَا كَاللَّصِّ الْفَقِيرِ تُقَطَّعُ يَدُهُ لِسِرِّقَتِهِ، وَيُعْطَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَا يَكْفِيهِ لِحَاجَتِهِ. هَذَا هُوَ الْأَضْلُ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَخَالَفَهُمُ الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَمَنْ وَاظَفَهُمْ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَجْعَلُوا النَّاسَ إِلَّا مُسْتَحِقِّاً لِلثَّوَابِ فَقَطْ أَوْ مُسْتَحِقِّاً لِلْعِقَابِ فَقَطْ. وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ بِالنَّارِ مَنْ أَهْلُ الْكِبَايِرِ مَنْ يُعَذِّبُهُ ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِشَفَاعَةٍ مَنْ يَأْذَنُ لَهُ فِي الشَّفَاعَةِ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ كَمَا اسْتَفَاضَتْ بِذَلِكَ السُّنَّةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَاللَّهِ ﷻ أَعْلَمُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

ملحق في فصول تتعلق بالهجر

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله:

فصل^(١) أنواع الهجر وضوابطه

في مسائل إسحاق بن منصور^(٢) - وذكره الخلال في «كتاب السنة» في باب مجانية من قال: القرآن مخلوق - عن إسحاق أنه قال لأبي عبد الله^(٣): من قال: القرآن مخلوق؟ قال: الحق به كل بليّة. قلت: فيظهر العداوة لهم أم يداريهم؟ قال: أهل خراسان لا يقوون بهم^(٤). وهذا الجواب منه مع قوله في القدرة: لو تركنا الرواية عن القدرة لتركناها عن أكثر أهل البصرة ومع ما كان يُعاملهم به في المخنة، من الدفع بالتي هي أحسن ومخاطبتهم بالحجج، يُفسر ما في كلامه وأفعاله من هجرهم والنهي عن مجالستهم ومكالمتهم حتى هجر في زمن غير ما أعيان من الأكابر، وأمر بهجرهم لنوع ما من التجهّم^(٥).

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/٢١٠).

(٢) الكوسج، من أصحاب الإمام أحمد الخراساني.

(٣) أحمد بن حنبل رحمته الله.

(٤) انظر مسائل «الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية» للكوسج (٩/٤٧٦٥، ٤٧٦٦).

ط الجامعة الإسلامية وفيها: «أهل خراسان لا يقوون بهم يقول كأن المدارة».

(٥) يعني أن الإمام أحمد مع نهيهِ عن مجالسة أهل البدع وأمره بهجرهم، وأنه قد هجر من أعيان الأكابر لنوع من البدعة معهم، ومع ذلك رخص لأهل خراسان بترك ذلك مع جهمية خراسان، لقلة أهل السنة وضعفهم، وروى عن قدرة أهل البصرة للحاجة للرواية عنهم، وأحسن مخاطبة الخصوم، كل ذلك مراعاة للأصلح.

فَإِنَّ الْهَجْرَةَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعْزِيرِ وَالْعُقُوبَةِ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْهَجْرَةِ الَّتِي هِيَ تَرْكُ السَّيِّئَاتِ. فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ السَّيِّئَاتِ»^(١) وقال: «مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ»^(٢) فهذا هَجْرَةُ التَّقْوَى.

وَفِي هَجْرَةِ التَّعْزِيرِ وَالْجِهَادِ: هَجْرَةُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا وَأَمْرُ الْمُسْلِمِينَ بِهَجْرِهِمْ حَتَّى تَيْبَ عَلَيْهِمْ. فَالْهَجْرَةُ تَارَةٌ تَكُونُ مِنْ نَوْعِ التَّقْوَى إِذَا كَانَتْ هَجْرًا لِلْسَّيِّئَاتِ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي عَائِلَتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨] ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذِكْرِي لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٦٩] فَبَيَّنَ سُبْحَانَهُ أَنَّ الْمُتَّقِينَ خِلَافُ الظَّالِمِينَ وَأَنَّ الْمَأْمُورِينَ بِهَجْرَانِ مَجَالِسِ الْخَوْضِ فِي آيَاتِ اللَّهِ هُمْ الْمُتَّقُونَ.

وَتَارَةٌ تَكُونُ مِنْ نَوْعِ الْجِهَادِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْنِيهِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَهُوَ عُقُوبَةٌ مَنْ اعْتَدَى وَكَانَ ظَالِمًا. وَعُقُوبَةُ الظَّالِمِ وَتَعْزِيرُهُ مُشْرُوطٌ بِالْقُدْرَةِ؛ فَلِهَذَا اخْتَلَفَ حُكْمُ الشَّرْعِ فِي نَوْعِي الْهَجْرَتَيْنِ؛ بَيْنَ الْقَادِرِ وَالْعَاجِزِ وَبَيْنَ قِلَّةِ نَوْعِ الظَّالِمِ الْمُبْتَدِعِ وَكَثْرَتِهِ وَقُوَّتِهِ وَضَعْفِهِ، كَمَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ بِذَلِكَ فِي سَائِرِ أَنْوَاعِ الظُّلْمِ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْعُصْيَانِ. فَإِنْ كُلَّمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ فَهُوَ ظُلْمٌ؛ إِمَّا فِي حَقِّ اللَّهِ فَقَطْ وَإِمَّا فِي حَقِّ عِبَادِهِ وَإِمَّا فِيهِمَا.

وَمَا أَمَرَ بِهِ مِنْ هَجْرِ التَّركِ وَالْإِنْتِهَاءِ، وَهَجْرِ الْعُقُوبَةِ وَالتَّعْزِيرِ، إِنَّمَا هُوَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ دِينِيَّةٌ رَاجِحَةٌ عَلَى فِعْلِهِ، وَإِلَّا فَإِذَا كَانَ فِي السَّيِّئَةِ حَسَنَةٌ

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (٣٣٦)، وَابْنُ حَبَانَ (١٩٦)، وَالتَّطْبَرَانِيُّ (ج ٣/ ص ٢٩٩ ح

٣٤٦٢)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٠، ٦٤٨٤).

رَاجِحَةٌ لَمْ تَكُنْ سَيِّئَةً، وَإِذَا كَانَ فِي الْعُقُوبَةِ مَفْسَدَةٌ رَاجِحَةٌ عَلَى الْجَرِيمَةِ لَمْ تَكُنْ حَسَنَةً؛ بَلْ تَكُونُ سَيِّئَةً؛ وَإِنْ كَانَتْ مُكَافِئَةً لَمْ تَكُنْ حَسَنَةً وَلَا سَيِّئَةً فَالْهَجْرَانُ قَدْ يَكُونُ مَقْصُودُهُ تَرْكُ سَيِّئَةِ الْبِدْعَةِ الَّتِي هِيَ ظُلْمٌ وَذَنْبٌ وَإِنَّمَا وَفْسَادٌ وَقَدْ يَكُونُ مَقْصُودُهُ فِعْلُ حَسَنَةِ الْجِهَادِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَعُقُوبَةُ الظَّالِمِينَ لِيَنْزَجِرُوا وَيَرْتَدِعُوا، وَلِيَقْوَى الْإِيمَانُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ عِنْدَ أَهْلِهِ. فَإِنَّ عُقُوبَةَ الظَّالِمِ تَمْنَعُ النَّفْسَ عَنْ ظُلْمِهِ وَتَحْضِيهَا عَلَى فِعْلِ ضِدِّ ظُلْمِهِ، مِنْ الْإِيمَانِ وَالسُّنَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي هَجْرَانِهِ أَنْزِجَارٌ أَحَدٍ وَلَا انْتِهَاءٌ أَحَدٍ؛ بَلْ بُظْلَانٌ كَثِيرٌ مِنَ الْحَسَنَاتِ الْمَأْمُورِ بِهَا لَمْ تَكُنْ هِجْرَةً مَأْمُورًا بِهَا كَمَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ عَنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ إِذْ ذَاكَ: أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَقْوُونَ بِالْجَهْمِيَّةِ. فَإِذَا عَجَزُوا عَنْ إِظْهَارِ الْعَدَاوَةِ لَهُمْ سَقَطَ الْأَمْرُ بِفِعْلِ هَذِهِ الْحَسَنَةِ وَكَانَ مُدَارِئُهُمْ فِيهِ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَأْلِيفُ الْفَاجِرِ الْقَوِيِّ. وَكَذَلِكَ لَمَّا كَثُرَ الْقَدَرُ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَلَوْ تَرَكَ رِوَايَةَ الْحَدِيثِ عَنْهُمْ لَا نَدْرَسَ الْعِلْمُ وَالسُّنَنُ وَالْآثَارُ الْمَحْفُوظَةُ فِيهِمْ. فَإِذَا تَعَذَّرَ إِقَامَةُ الْوَاجِبَاتِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْجِهَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا بِمَنْ فِيهِ بِدْعَةٌ مَضَرَّتُهَا دُونَ مَضَرَّةِ تَرْكِ ذَلِكَ الْوَاجِبِ: كَانَ تَحْصِيلُ مَصْلَحَةِ الْوَاجِبِ مَعَ مَفْسَدَةٍ مَرْجُوحَةٍ مَعَهُ خَيْرًا مِنَ الْعَكْسِ. وَلِهَذَا كَانَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِيهِ تَفْصِيلٌ.

وَكَثِيرٌ مِنَ أَجْوِبَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ، خَرَجَ عَلَى سُؤَالِ سَائِلٍ قَدْ عَلِمَ الْمُسْتَوَلُ حَالَهُ، أَوْ خَرَجَ خِطَابًا لِمُعَيَّنٍ، قَدْ عَلِمَ حَالَهُ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَضَايَا الْأَعْيَانِ الصَّادِرَةِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ إِنَّمَا يَثْبُتُ حُكْمُهَا فِي نَظِيرِهَا.

فَإِنْ أَقْوَامًا جَعَلُوا ذَلِكَ عَامًّا فَاسْتَعْمَلُوا مِنَ الْهَجْرِ وَالْإِنْكَارِ مَا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ

فلا يَجِبُ ولا يُسْتَحَبُّ، ورُبَّما تركُوا بِهِ واجِبَاتٍ أو مُسْتَحَبَّاتٍ وفعلُوا بِهِ مُحَرَّمَاتٍ.

وآخَرُونَ أَعْرَضُوا عَنْ ذَلِكَ بِالْكُلِّيَّةِ، فلم يَهْجُرُوا ما أُمِرُوا بِهِجْرِهِ مِنَ السَّيِّئَاتِ الْبِدْعِيَّةِ؛ بل تركوها ترك الْمُعْرِضِ؛ لا ترك الْمُنتَهِي الْكَارِهِ، أو وَقَعُوا فِيهَا، وقد يتركونها ترك الْمُنتَهِي الْكَارِهِ ولا يَنْهَوْنَ عَنْهَا غَيْرَهُمْ، ولا يُعَاقِبُونَ بِالْهَجْرَةِ ونَحْوِهَا مَنْ يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ عَلَيْهَا، فيَكُونُونَ قَدْ ضَيَّعُوا مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ ما أُمِرُوا بِهِ إيجاباً أو استِحباباً فهم بين فعلِ الْمُنْكَرِ أو تركِ النَّهْيِ عَنْهُ وذلك فعلٌ ما نُهَوُّ عَنْهُ وتركٌ ما أُمِرُوا بِهِ. فهذا هذا، ودينُ اللَّهِ وسطٌ بين الغالي فيه والجافي عنه. واللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.



فصلٌ في هجر العصاة إذا تابوا

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله ^(١):

عن مسلمٍ بدرت منه معصيةٌ في حال صباه تُوجبُ مهاجرته ومُجانِبتهُ.
فقالَتْ طائفةٌ منهم: يستغفرُ الله ويصفحُ عنه ويتجاوزُ عن كُلِّ ما كانَ منه.
وقالَتْ طائفةٌ أخرى: لا تجوزُ أخوتهُ ولا مُصاحِبتهُ. فأَيُّ الطائِفَتَيْنِ أحقُّ
بالحقِّ؟

فأجاب:

لا ريب أن من تاب إلى الله توبةً نصوحاً تاب الله عليه كما قال تعالى:
﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥]
وقال تعالى: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ
يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] أي لمن تاب. وإذا كان كذلك وتاب الرجلُ فإنَّ
عملَ عملاً صالحاً سنةً من الزمانِ ولم ينقضِ التوبةُ فإنَّه يُقبلُ منه ذلك
ويُجالسُ ويُكلِّمُ. وأما إذا تاب ولم تمضِ عليه سنةٌ فلِلْعُلَمَاءِ فيه قولانِ
مشهورانِ.

منهم من يقول: في الحال يُجالسُ وتُقبلُ شهادتهُ.

ومنهم من يقول: لا بُدَّ من مُضيِّ سنةٍ، كما فعل عمرُ بنُ الخطابِ بصبيغِ بنِ
عسلى ^(٢).

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢١٤).

(٢) أخرجه الدارمي في المسند (١٤٦، ١٥٠) والبزار (٢٩٩) والآجري في «الشریعة»
(ص ٧٥) واللالكائي في السنة (٤/ ٦٣٤) وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١/ ٤١٤) =

وهذه من مسائل الاجتهاد؛ فمن رأى أن تُقبل توبة هذا التائب ويُجالس في الحال قبل اختباره؛ فقد أخذ بقول سائغ، ومن رأى أنه يُؤخر مدة حتى يعمل صالحًا ويظهر صدق توبته فقد أخذ بقول سائغ، وكلا القولين ليس من المنكرات.



= وابن عبد الحكم في «فتوح مصر» (ص ١١٥) وخلاصتها أن صبيغًا كان يسأل عن متشابه القرآن سؤال متعنت فكتب به عمرو بن العاص من مصر إلى عمر بن الخطاب، فضربه عمر على ذلك، وكتب إلى أهل العراق أن لا تكلموه، فهجرة المسلمون حتى تاب بعد سنة.

فصل في ستر العيوب وإخفاء الذنوب

وقال الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ (١):

نهى الله عن إشاعة الفاحشة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩] وكذلك أمر بِسْتِرِ الْفَوَاحِشِ كما قال النَّبِيُّ ﷺ «مَنْ أُبْتُلِيَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ فَلْيَسْتَتِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ نُقِمَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ» (٢). وقال: «كُلُّ أُمَّتِي مُعَاوِيٌ إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ» (٣)؛ والمُجَاهِرَةُ أَنْ يَبِيتَ الرَّجُلُ عَلَى الذَّنْبِ قَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَيُضْبِحُ يَتَحَدَّثُ بِهِ فَمَا دَامَ الذَّنْبُ مُسْتَوْرًا فَمُصِيبَتُهُ عَلَى صَاحِبِهِ خَاصَّةٌ فَإِذَا أَظْهَرَ وَلَمْ يُتَكْرَرْ كَانَ ضَرَرُهُ عَامًّا، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ فِي ظُهُورِهِ تَحْرِيكٌ غَيْرُهُ إِلَيْهِ، وَلِهَذَا أَنْكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ أَشْكَالَ الشَّعْرِ الْغَزْلِيِّ الرَّقِيقِ؛ لِئَلَّا تَتَحَرَّكَ النَّفُوسُ إِلَى الْفَوَاحِشِ، فَلِهَذَا أُمِرَ مَنْ أُبْتُلِيَ بِالْعَشْقِ أَنْ يَعْفَ وَيَكْتُمَ فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقَ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/٢١٥).

(٢) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١٥٠٨) عن زيد بن أسلم مرسلاً، ومن طريقة البيهقي في «الصغرى» (٣٤٩٣) والكبرى (٣٢٦/٨) ووصله من حديث ابن عمر الحاكم وقال صحيح على شرطهما والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٩١)، وقال العراقي في تخريج الأحياء إسناده حسن. اهـ. وصححه ابن الملقن في «البدور المنير» (٦١٨/٨) وقواه ابن حجر في «التخليص» (١٧٥٧)، وقال: وصححه ابن السكن. اهـ. وسكت عن في «البلوغ».

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٦٩) ومسلم (٢٩٩٠).

فصل في أنواع هجر العصاة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ^(١):

وأما تارك الصلاة ونحوه من المظهرين لبدعة أو فجور فحكم المسلم يتنوع كما تنوع الحكم في حق رسول الله ﷺ في حق مكة وفي المدينة. فليس حكم القادر على تغزيرهم بالهجرة حكم العاجز ولا هجرة من لا يحتاج إلى مجالستهم كهجرة المحتاج. والأصل أن هجرة الفجار نوعان: هجرة ترك وهجرة تغزير.

أما الأولى فقد دل عليها قوله تعالى: ﴿وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [النزل: ١٠] وقوله: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [النساء: ١٤٠]. ومن هذا الباب هجرة المسلم من دار الحرب. فالمقصود بهذا أن يهجر المسلم السيئات ويهجر قرناء السوء الذين تضرة صحتهم إلا لحاجة أو مصلحة راجحة.

وأما «هجر التغزير» فمثل «هجر النبي ﷺ وأصحابه الثلاثة الذين خَلَفُوا» وهجر عمر والمسلمين لصبيغ فهذا من نوع العقوبات.

فإذا كان يحصل بهذا الهجر حصول معروف أو اندفاع منكر فهي مشروعة. وإن كان يحصل بها من الفساد ما يزيد على فساد الذنب فليست مشروعة. والله أعلم.



فصل في ترك أسباب الاختلاف والتهاجر

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في أثناء رسالته لأهل البحرين ^(١) :

اعلموا - رحمكم الله وجمع لنا ولكم خير الدنيا والآخرة - أن الله بعث محمداً عليه السلام بالحق وأنزل عليه الكتاب، وكان قد بعث إلى ذوي أهواءٍ مُتفرقةٍ وقلوبٍ مُتشتتةٍ، وآراءٍ مُتباينةٍ فجمع به السَّمَل، وألف به بين القلوب، وعَصَم به من كيد الشيطان. ثم إنه عليه السلام بين أن هذا الأضل - وهو الجماعة - عمادٌ لدينه. فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ^(١٠٦) وَأَعَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤] ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥] ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦] ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧]. قال ابن عباس رضي الله عنهما تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ أَهْلِ الْبِدْعَةِ ^(٢).

(١) مجموع الفتاوى (٢٤/ ١٧٠)، والمراد بالبحرين فيما مضى، هو ما يعرف في وقتنا هذا

بمناطق الأحساء في شرق المملكة العربية السعودية وتوابعها.

(٢) تقدم تخريجه في «قاعدة أهل السنة والجماعة».

فَانْظُرُوا - رَحِمَكُمُ اللَّهُ كَيْفَ دَعَا اللَّهَ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَنَهَى عَنِ الْفِرْقَةِ
وَقَالَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾
[الأنعام: ١٥٩] فَبَرَأَ نَبِيُّ ﷺ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا. كَمَا نَهَانَا عَنْ
التَّفَرُّقِ وَالْإِخْتِلَافِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ
الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]. وَقَدْ كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمُجَادَلَةِ مَا يُفْضِي إِلَى
الْإِخْتِلَافِ وَالتَّفَرُّقِ. فَخَرَجَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَصْحَابِهِ وَهُمْ يَتَجَادَلُونَ فِي الْقَدْرِ
فَكَانُوا فُقِيَ فِي وَجْهِهِ حُبُّ الرُّمَانِ وَقَالَ: «أَيُّهَا أُمِرْتُمْ؟ أَمْ إِلَى هَذَا دُعِيتُمْ؟ أَنْ
تَضْرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِهَذَا ضَرَبُوا كِتَابَ
اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَمَا أَغْبَطَ نَفْسِي كَمَا غَبَطْتُهَا
أَلَا أَكُونُ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ وَغَيْرُهُ وَأَصْلُهُ
فِي الصَّحِيحَيْنِ^(١) وَالْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ عَنْهُ ﷺ فِي السُّنَنِ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ قَالَ ﷺ
«تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً قِيلَ: يَا رَسُولَ
اللَّهِ وَمَنْ هِيَ؟ قَالَ: مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي» وَفِي رِوَايَةٍ
«هِيَ الْجَمَاعَةُ» وَفِي رِوَايَةٍ «يُدُّ اللَّهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ»^(٢) فَوَصَفَ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ
بِأَنَّهُمْ الْمُسْتَمْسِكُونَ بِسُنَّتِهِ وَأَنَّهُمْ هُمُ الْجَمَاعَةُ. وَقَدْ كَانَ الْعُلَمَاءُ مِنَ الصَّحَابَةِ
وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِذَا تَنَازَعُوا فِي الْأَمْرِ اتَّبَعُوا أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ:
﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦٦٦٨، ٦٧٠٢، ٦٧٤١، ٦٨٠١، ٦٨٤٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٨٥) وَالبخاري
فِي «خُلُقِ أَفْعَالِ الْعِبَادَةِ» (٣٠) وَأَبُو يَعْلَى (كَمَا فِي إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ ٢١١) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ
وَمُسَدَّدٌ فِي «مُسْنَدَيْهِمَا» (كَمَا فِي إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ ٥٩٣٦) وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٥١٥)
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ كَمَا قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي زَوَائِدِ ابْنِ مَاجَةَ.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، انْظُرْ طَرَقَهُ وَشَوَاهِدَهُ فِي «سَلْسَلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ» لِلْأَلْبَانِيِّ
(٣٠٢).

وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا» [النساء: ٥٩]، وكانوا يتناظرون في المسألة مُناظرة مُشاورة ومُناصحة ورُبما اختلف قولُهم في المسألة العِلْمِيَّة^(١) والعمليَّة مع بقاء الألفَةِ والعِصمة وأخوة الدِّين.

نعم من خالف الكتاب المُستبين والسُّنة المُستفيضة أو ما أجمع عليه سلفُ الأُمَّةِ خلافًا لا يُعذرُ فيه فهذا يُعاملُ بما يُعاملُ به أهلُ البدع. فعائِشَةُ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها قد خالفت ابنَ عَبَّاسٍ وغيره من الصَّحابةِ في أنَّ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وآله رأى رَبَّهُ وقالت: «من زعم أنَّ مُحَمَّدًا رأى رَبَّهُ فقد أعظم على اللَّهِ تعالى الفِرْيَةَ»^(٢) وجُمهُورُ الأُمَّةِ على قولِ ابنِ عَبَّاسٍ مع أنَّهم لا يُبدِّعون المانعِينَ الَّذِينَ وافقُوا أُمُ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها وكذلك أنكرت أن يكون الأموات يسمعون دُعاءَ الْحَيِّ لِمَا قِيلَ لها: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قال: «ما أنْتُمْ بِأَسْمَعِ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ»^(٣) فقالت: إِنَّمَا قال: إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ الآنَ أَنَّ ما قُلْتُ لَهُمْ حَقٌّ^(٤). ومع هذا فلا ريبَ أَنَّ المَوْتى يسمعون خَفَقَ النُّعَالِ^(٥) كما ثبت عن رَسولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله «وما مِنْ رَجُلٍ يَمُرُّ بِقَبْرِ الرَّجُلِ كان يَعرِفُهُ في الدُّنيا فَيُسلِّمُ عليه إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عليه رُوحَهُ حتَّى يَرُدَّ عليه السَّلام»^(٦) صحَّ ذَلِكَ عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله إلى غيرِ ذَلِكَ مِنْ

(١) أي: العقديّة.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٧).

(٣) أخرجه مسلم (٧٣٢٤).

(٤) أخرجه البخاري (١٣٠٥) ومسلم (٩٢٢).

(٥) أخرجه أحمد (١٣٤٤٦)، ومسلم (٢٨٧٠)، وأبو داود (٣٢٣١)، وغيرهم.

(٦) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٣٧/٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق»

وتَمَّام في «الفوائد» وغيرهم كما في سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (٤٤٩٣).

وقال ابن قيم في تهذيب سنن أبي داود: قال ابن عبد البر: ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله فذكره.

الْأَحَادِيثِ . وَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ تَأَوَّلَتْ وَاللَّهُ يَرْضَى عَنْهَا . وَكَذَلِكَ مُعَاوِيَةُ نُقِلَ عَنْهُ فِي أَمْرِ الْمِعْرَاجِ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا كَانَ بِرُوحِهِ ^(١) وَالنَّاسُ عَلَى خِلَافٍ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ . وَأَمَّا الْإِخْتِلَافُ فِي «الْأَحْكَامِ» فَأَكْثَرُ مَنْ أَنْ يَنْضَبِطَ وَلَوْ كَانَ كُلُّمَا اخْتَلَفَ مُسْلِمَانِ فِي شَيْءٍ تَهَاجَرَا لَمْ يَبْقَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عِصْمَةٌ وَلَا أُخُوَّةٌ وَلَقَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَيِّدَا الْمُسْلِمِينَ يَتَنَازَعَانِ فِي أَشْيَاءَ لَا يَقْصِدَانِ إِلَّا الْخَيْرَ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ يَوْمَ بَنِي قُرَيْظَةَ : «لَا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ فَأَذْرَكْتُهُمُ الْعَصْرُ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ قَوْمٌ : لَا نُصَلِّي إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ وَفَاتَتْهُمْ الْعَصْرُ . وَقَالَ قَوْمٌ : لَمْ يَرِدْ مِنَّا تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ فَصَلُّوا فِي الطَّرِيقِ فَلَمْ يَعْزُبْ وَاحِدًا مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ» . أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ^(٢) . وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِي الْأَحْكَامِ فَمَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْأُصُولِ الْمُهِمَّةِ فَهُوَ مُلْحَقٌ بِالْأَحْكَامِ ^(٣) . وَقَدْ قَالَ ﷺ «أَلَا أُنبِئُكُمْ بِأَفْضَلِ مِنْ دَرَجَةِ الصَّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ؟» قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : «إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ فَإِنْ فَسَادُ ذَاتِ الْبَيْنِ هِيَ الْحَالِقَةُ لَا أَقُولُ تَحْلِقُ الشَّعْرَ وَلَكِنْ تَحْلِقُ الدِّينَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٤) . وَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ يَلْتَقِيَانِ» ^(٥) . نَعَمْ صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ هَجَرَ

(١) لكنه ضعيف الإسناد نقله ابن إسحاق بإسناد منقطع .

(٢) أخرجه البخاري (٩٠٤) ومسلم (١٧٧٠) .

(٣) يعني لا يقل قائل إن هذه الأدلة في الاختلاف في مسائل الأصول العقدية التي ليست مجمعة عليها ولا ظهرت دلائلها ظهوراً بيناً تلحق بمسائل الفروع من حيث العذر بالتأويل وعدم التهاجر بها .

(٤) تقدم تخريجه في القاعدة الأولى .

(٥) تقدم تخريجه في القاعدة الأولى .

كعب بن مالك وصاحبه ﷺ لما تخلّفوا عن غزوة تبوك وظهرت معصيتهم وخيف عليهم النفاق فهجرهم وأمر المسلمين بهجرهم حتى أمرهم باعتزال أزواجهم من غير طلاق خمسين ليلة إلى أن نزلت توبتهم من السماء^(١). وكذلك أمر عمر رضي الله عنه المسلمين بهجر صبيغ بن عسل التميمي لما رآه من الذين يتبعون ما تشابه من الكتاب إلى أن مضى عليه حول وتبين صدقه في التوبة فأمر المسلمين بمراجعته^(٢). فهذا ونحوه رأى المسلمون أن يهجروا من ظهرت عليه علامات الزيغ من المظهرين للبدع الداعين إليها والمظهرين للكبائر، فأما من كان مستترا بمعصية أو مسرا لبدعة غير مكفرة فإن هذا لا يهجر وإنما يهجر الداعي إلى البدعة؛ إذ الهجر نوع من العقوبة وإنما يعاقب من أظهر المعصية قولاً أو عملاً.

وأما من أظهر لنا خيراً فإننا نقبل علانيته ونكل سريره إلى الله تعالى، فإن غايته أن يكون بمنزلة المنافقين الذين كان النبي ﷺ يقبل علانيتهم ويكل سرائرهم إلى الله لما جاءوا إليه عام تبوك يحلفون ويعتذرون.

ولهذا كان الإمام أحمد وأكثر من قبله وبعده من الأئمة: كمالك وغيره لا يقبلون رواية الداعي إلى بدعة ولا يجالسونه بخلاف الساكيت، وقد أخرج أصحاب الصحيح عن جماعات ممن روي بدعة من الساكيتين، ولم يخرجوا عن الدعاة إلى البدع. والذي أوجب هذا الكلام أن وفدكم حدثونا بأشياء من الفرقة والاختلاف بينكم حتى ذكرُوا: أن الأمر آل إلى قريب المقاتلة فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١) تقدم تخريجه في القاعدة الأولى.

(٢) تقدم تخريجه في القاعدة الأولى.

وَاللَّهُ هُوَ الْمَسْئُولُ أَنْ يُؤَلِّفَ بَيْنَ قُلُوبِنَا وَقُلُوبِكُمْ وَيُصْلِحَ ذَاتَ بَيْنِنَا وَيَهْدِيَنَا
سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجَنَا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَيُجَنِّبَنَا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا
وَمَا بَطَنَ وَيُبَارِكْ لَنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَأَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا مَا أَبْقَانَا وَيَجْعَلْنَا
شَاكِرِينَ لِنِعْمِهِ مُتْنِينَ بِهَا عَلَيْهِ قَابِلِيهَا وَيُتِمِّمَهَا عَلَيْنَا .



القاعدة الخامسة

قاعدةٌ مختصرةٌ في وجوب طاعة الله

ورسوله ﷺ وطاعة ولاة الأمور (١)

قال شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية - قدس الله روحه - :

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا؛ من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ونشهد أن لا إله إلا الله وخده لا شريك له ونشهد أن محمدا عبده ورسوله ﷺ تسليما .

أما بعد : فهذه «قاعدةٌ مختصرةٌ في وجوب طاعة الله ورسوله» في كلِّ حالٍ على كلِّ أحدٍ وأنَّ ما أمَرَ الله به ورسوله من طاعة الله وولاية الأمور ومناصحتهم : واجبٌ ؛ وغير ذلك من الواجبات .

قال الله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء : ٥٨] .

وقال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء : ٥٩] .

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٥ - ٢٧)، واستفدنا من الطبعة التي أخرجها الشيخ الدكتور عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، ورمزنا لتعليقاته المفيدة بحرف «ب» .

فَأَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ، كَمَا أَمَرَهُمْ أَنْ يُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمُوا بَيْنَ النَّاسِ أَنْ يَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ؛ وَأَمَرَهُمْ إِذَا تَنَازَعُوا فِي شَيْءٍ أَنْ يَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ.

قال العلماء: الرَّدُّ إلى الله: هو الرَّدُّ إلى كتابه، والرَّدُّ إلى الرسول بعد موته: هو الرَّدُّ إلى سنته؛ قال الله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣] فجعل الله الكتاب الذي أنزله، هو الذي يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه.

وفي صحيح مسلم وغيره: عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ فَاطْرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ؛ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^(١).

وفي صحيح مسلم عن تميم الداري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «الدين النصيحة الدين النصيحة، الدين النصيحة» قالوا: لمن يا رسول الله قال: «لله ولي كتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين»^(٢).....

(١) صحيح مسلم (١/٥٣٤)، ورواه أحمد (٦/١٥٦)، وأبو داود (١/٤٨٧)، وابن حبان (الإحسان: ٦/٣٣٧)، والبغوي في شرح السنة (٤/٧١).

(٢) قال العلامة الشيخ عبد الرحمن بن سعدي رحمته الله في توضيح هذا الحديث: «... وأما النصيحة لأئمة المسلمين، وهم ولائهم من السلطان الأعظم إلى الأمير، إلى القاضي =

وعامَّتِهِمْ»^(١).

وفي صحيح مُسلمٍ أيضًا عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا؛ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تَنَاصَحُوا مِنْ وَلَاهَ اللَّهُ أَمْرُكُمْ»^(٢).

وفي السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

= إلى جميع من لهم ولاية صغيرة أو كبيرة، فهؤلاء لما كانت مهماتهم وواجباتهم أعظم من غيرهم، وجب لهم من النصيحة بحسب مراتبهم ومقاماتهم، وذلك باعتقاد إمامتهم والاعتراف بولايتهم، ووجوب طاعتهم بالمعروف، وعدم الخروج عليهم، وحث الرعية على طاعتهم، ولزوم أمرهم الذي لا يخالف أمر الله ورسوله، وبذل ما يستطيع الإنسان من نصيحتهم، وتوضيح ما خفي عليهم مما يحتاجون إليه في رعايتهم، كل أحد بسبب حاله، والدعاء لهم بالصلاح والتوفيق، فإن صلاحهم صلاح لرعيته، واجتناب سبهم والقدرح فيهم وإشاعة مثالبهم، فإن في ذلك شرًا وضررًا وفسادًا كبيرًا فمن نصيحتهم الحذر والتحذير من ذلك، وعلى من رأى منهم ما لا يحل أن ينبههم سرًا لا علنًا بلطف وعبرة تليق بالمقام ويحصل بها المقصود، فإن هذا مطلوب في حق كل أحد، وبالأخص ولاة الأمور، فإن تنبيههم على هذا الوجه فيه خير كثير، وذلك علامة الصدق والإخلاص.

واحذر أيها الناصح لهم على هذا الوجه المحمود أن تفسد نصيحتك بالتمدح عند الناس فتقول لهم: إني نصحتهم وقلت، فإن هذا عنوان الرياء، وعلامة ضعف الإخلاص، وفيه أضرار آخر معروفة. الرياض الناضرة (ص ٤٩، ٥٠).

ويشهد لما ذكره ﷺ من لزوم مسارّة ولي الأمر بالنصيحة ما رواه ابن أبي عاصم في السنة (٥٠٧/٢) عن النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لَذِي سُلْطَانٍ فَلَا يَبْدُو عِلَانِيَةً وَلَكِنْ يَأْخُذُ بِيَدِهِ فَيُخْلُو بِهِ فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ فَذَاكَ وَإِلَّا كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ» وصححه العلامة الألباني حفظه الله «ب».

(١) أخرجه مسلم (١/٧٤).

(٢) أخرجه مسلم (٣/١٣٤٠).

قال: «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِ غَيْرُ فِقْهِهِ. ثَلَاثٌ لَا يُغَلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَمُنَاصَحَةُ وُلاَةِ الْأُمُورِ، وَلُرُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ»^(١) و«يَغَلُّ» بِالْفَتْحِ هُوَ الْمَشْهُورُ^(٢)

(١) رواه الشافعي (بدائع المنن: ١٤ / ١) والترمذي (٣٤ / ٥) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٤٠ / ١) والبخاري في شرح السنة (٢٣٦ / ١) من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه رضي الله عنه. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

ورواه أحمد (١٨٣ / ٥) والدارمي (٧٥ / ١) وابن حبان (الإحسان: ٤٥٤ / ٢) من طريق شعبة عن عمر بن سليمان عن عبد الرحمن بن أبان عن أبيه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، وقال ابن حجر: «هذا حديث صحيح» كما في فيض القدير للمناوي (٢٨٥ / ٦). وانظر: تخريج الحديث مفصلاً في كتاب الشيخ عبد المحسن العباد - حفظه الله - الموسوم بـ «دراسة حديث: نضر الله امرأة أسمع مقالتي... رواية ودراية» وهو مطبوع متداول «ب». (٢) قال أبو عبيد القاسم بن سلام: (وأما قول النبي ﷺ: «ثلاث لا يغفل عليهن قلب مؤمن...» فإنه يروى لا يَغْلُ ولا يُغَلُّ.

فمن قال يَغْلُ بالفتح فإنه يجعله من الغل، وهو الحقد والضغن والشحناء، ومن قال: يُغْلُ بضم الياء جعله من الخيانة من الإغلال). غريب الحديث له (١ / ١٩٩، ٢٠٠) «ب». قال في «لسان العرب»: قيل: معنى قوله: «لا يغفل عليهن قلب مؤمن»: أي لا يكون معها في قلبه غش ودغل ونفاق، ولكن يكون معها الإخلاص في ذات الله ﷻ.

وروي: «لا يَغْلُ» و«لا يُغْلُ» فمن قال: «يَغْلُ» بالفتح الياء وكسر الغين، فإنه يجعل ذلك من الضغن والغل هو الضغن والشحناء: أي لا يدخله حقد ويزيد عن الحق، ومن قال: «يَغْلُ» بضم الياء جعله من الخيانة. وأما غَلَّ يَغْلُ غُلُولًا، فإنه الخيانة في المغنم خاصة. والإغلال: الخيانة في المغانم وغيرها.

ويقال من الغَلِّ: غَلَّ يَغْلُ. ومن الغلول: غَلَّ يَغْلُ. اهـ.

ويُقالُ: غلَى صدرُهُ فغلٌ^(١) إذا كان ذا غشٍّ وضغنٍ وحقدٍ.

أي قلبُ المُسلمِ لا يُغلُّ على هذه الخصالِ الثلاثةِ وهي الثلاثةُ المُتقدِّمةُ في قولِهِ: «إنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثلاثًا: أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تَنَاصَحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ» فَإِنَّ اللَّهَ إِذَا كَانَ يَرْضَاهَا لَنَا لَمْ يَكُنْ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يُحِبُّ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ يُغَلُّ بضم الياء وكسر الغين عليها يُغَضُّها ويكرهها فيكونُ في قلبِهِ عليها غلٌّ؛ بل يُحِبُّها قلبُ المؤمنِ ويرضاها^(٢).

وفي صحيح البخاريِّ ومُسلمٍ وغيرِهما عن عِبادَةِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمُنْشِطِ وَالْمَكْرِهِ؛ وَعَلَى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَعَلَى أَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ أَوْ نَقُومَ بِالْحَقِّ أَيْنَمَا كُنَّا؛ لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً»^(٣).

وفي الصَّحِيحَيْنِ أَيضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ؛ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»^(٤).

وفي صحيح مُسلمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكَ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ وَمُنْشِطِكَ وَمَكْرِهِكَ وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ»^(٥).

(١) كذا في الأصل، والصواب: غل صدره يغل «ب».

(٢) يؤكد هذا المعنى الذي ذكره شيخ الإسلام أن الدارمي خرج الحديث بلفظ: «لا يعتقد قلب مسلم على ثلاث خصال إلا دخل الجنة...» سنن الدارمي (١/ ٧٥) «ت».

(٣) البخاري (٣٤٣/٤) ومسلم (١٤٧٠/٣).

(٤) البخاري (٣٢٩/٤) ومسلم (١٤٦٩/٣).

(٥) مسلم (١٤٦٧/٣).

ومعنى قوله: «وَأَثَرُهُ عَلَيْكَ» «وَأَثَرُهُ عَلَيْنَا» أَي وَإِنْ اسْتَأْثَرُوا وَلَاؤَهُ الْأُمُورَ عَلَيْكَ فَلَمْ يُنْصَفُوا وَلَمْ يُعْطَوْكَ حَقَّكَ؛ كما في الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حَضِيرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي كَمَا اسْتَعْمَلْتَ فَلَانًا؟ فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَهُ فَأَصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ»^(١).

وهذا كما في الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا تَكُونُ بَعْدِي أَثَرُهُ وَأُمُورٌ تُتَكْرَرُهَا» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ، مِثْلَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَوَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ»^(٢).

وفي صحيحِ مُسْلِمٍ عَنْ وَاثِلِ بْنِ حَجَرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الْجَعْفِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَنَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ؛ ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَعْرَضَ؛ ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ^(٣) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا؛ فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ»^(٤).

فذلك ما أمر الله به ورُسُولُهُ مِنْ طَاعَةِ وَلَاؤِ الْأُمُورِ وَمُنَاصَحَتِهِمْ: هُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْمُسْلِمِ؛ وَإِنْ اسْتَأْثَرُوا عَلَيْهِ. وما نهى الله عنه ورُسُولُهُ مِنْ مَعْصِيَتِهِمْ: فَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ أَكْرَهَ عَلَيْهِ^(٥).

(١) أخرجه البخاري (٤١/٣) ومسلم (١٤٧٤/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣١٢/٤) ومسلم (١٤٧٢/٣).

(٣) وفي رواية لمسلم (ح ١٨٤٦): «فقال رسول الله ﷺ: اسمعوا... إلخ.

(٤) أخرجه مسلم (١٤٧٤/٣).

(٥) قال ابن أبي العز الحنفي عند شرحه لقول الطحاوي: «ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا...». قال: «...وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا؛ فلأنه يترتب =

فَضْلٌ:

وما أمر الله به ورُسُولُهُ مِنْ طاعةِ وُلاةِ الأُمُورِ ومُناصحتِهِمْ واجِبٌ على الإنسانِ وإنْ لم يُعاهدْهُمْ عليه، وإنْ لم يَخْلِفْ لَهُمُ الأيمانَ المُؤكَّدة، كما يَجِبُ عليه الصَّلواتُ الخُمُسُ والزَّكاةُ والصَّيامُ وحُجُّ البَيْتِ، وغيرُ ذلكِ ممَّا أمر الله به ورُسُولُهُ مِنْ الطَّاعةِ؛ فإذا حلف على ذلكِ كان ذلكِ توكيدًا وتَشْيِيتًا لِمَا أمر الله به ورُسُولُهُ مِنْ طاعةِ وُلاةِ الأُمُورِ ومُناصحتِهِمْ.

فالحالِفُ على هذهِ الأُمُورِ لا يَحِلُّ لَهُ أنْ يفعلَ خِلافَ المُخلُوفِ عليهِ سواءَ حلفَ باللهِ أو غير ذلكِ مِنَ الأيمانِ الَّتِي يَخْلِفُ بِهَا المُسْلِمُونَ.

فإنْ ما أوجَبَهُ اللهُ مِنْ طاعةِ وُلاةِ الأُمُورِ ومُناصحتِهِمْ واجِبٌ وإنْ لم يَخْلِفْ عليه؛ فكيف إذا حلفَ عليه.

وما نهى الله ورُسُولُهُ عَنْ مَعْصِيَتِهِمْ وَغَشَّهِمْ مُحَرَّمٌ، وإنْ لم يَخْلِفْ على ذلكِ.

وهذا كما أنَّه إذا حلفَ لِيُصَلِّيَنَّ الخُمُسَ وليُصُومَنَّ شَهْرَ رمضان، أو ليقْضِيَنَّ الحَقَّ الَّذِي عليه ويشْهَدَنَّ بِالْحَقِّ، فإنَّ هذا واجِبٌ عليه، وإنْ لم

= على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجر، فإن الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل... قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]... وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا يِمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩] فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير فليتركوا الظلم...» شرح العقيدة الطحاوية (ص ٣٧٠) «ب».

يُحْلِفُ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ إِذَا حَلَفَ عَلَيْهِ.

وما نهى الله عنه ورسوله من الشُّرْبِ وَالْخَمْرِ وَالظُّلْمِ
وَالْفَوَاحِشِ وَغَشٍّ وَلَاةِ الْأُمُورِ وَالْخُرُوجِ عَمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ طَاعَتِهِمْ، هُوَ
مُحَرَّمٌ؛ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ عَلَيْهِ فَكَيْفَ إِذَا حَلَفَ عَلَيْهِ؟!

* ولهذا من كان حَالِفًا عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ مِنْ طَاعَةِ وَلَاةِ الْأُمُورِ
وَمُنَاصَحَتِهِمْ أَوْ الصَّلَاةِ أَوْ الزَّكَاةِ أَوْ صَوْمِ رَمَضَانَ أَوْ آدَاءِ الْأَمَانَةِ وَالْعَدْلِ
وَنَحْوِ ذَلِكَ، لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُفْتِيَ بِمُخَالَفَةِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ وَالْحِنْثِ فِي يَمِينِهِ؛
وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَفْتِيَ فِي ذَلِكَ.

وَمَنْ أَفْتَى مِثْلَ هَؤُلَاءِ بِمُخَالَفَةِ مَا حَلَفُوا عَلَيْهِ وَالْحِنْثِ فِي أَيْمَانِهِمْ، فَهُوَ مُفْتَرٍ
عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مُفْتٍ بَغْيٍ دِينَ الْإِسْلَامِ؛ بَلْ لَوْ أَفْتَى أَحَادَ الْعَامَّةِ بِأَنْ يَفْعَلَ
خِلَافَ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَفَاءِ فِي عَقْدِ بَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، مِمَّا
يَجِبُ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ مِنَ الْعُقُودِ الَّتِي يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ عَلَيْهَا،
فَإِذَا حَلَفَ كَانَ أَوْكَدَ، فَمَنْ أَفْتَى مِثْلَ هَذَا بِجَوَازِ نَقْضِ هَذِهِ الْعُقُودِ، وَالْحِنْثِ
فِي يَمِينِهِ: كَانَ مُفْتَرِيًّا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مُفْتِيًّا بَغْيٍ دِينَ الْإِسْلَامِ! فَكَيْفَ إِذَا كَانَ
ذَلِكَ فِي مُعَاقِدَةِ وَلَاةِ الْأُمُورِ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ الْعُقُودِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِالْوَفَاءِ بِهَا^(١).

وهذا كما أَنَّ جُمْهُورَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ: يَمِينُ الْمُكْرَهِ بَغْيٌ حَقٌّ لَا يَنْعَقَدُ سِوَاءَ
كَانَ بِاللَّهِ أَوْ النَّذْرِ أَوْ الطَّلَاقِ أَوْ الْعِتَاقِ؛ وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ
وَأَحْمَدَ.

(١) ولهذا يُسَمَّى وَلَاةِ الْأُمُورِ أَهْلُ الْعَقْدَةِ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ (٢/٣١٨):
«وإنما قيل لهم أهل العقد؛ لأن الناس قد عقدوا لهم البيعة وأعطوهم الصَّفَقَةَ، ومعنى
العَقْدَةُ أَي: البيعة المعقودة لهم» «ب».

ثُمَّ إِذَا أَكْرَهَ وَلِيُّ الْأَمْرِ النَّاسَ عَلَى مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ طَاعَتِهِ وَمُنَاصَحَتِهِ وَحَلْفِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، لَمْ يَجْزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْذَنَ لَهُمْ فِي تَرْكِ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ مِنْ ذَلِكَ وَيُرْخِّصَ لَهُمْ فِي الْحَنْثِ فِي هَذِهِ الْأَيْمَانِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ وَاجِبًا بِدُونِ الْيَمِينِ فَالْيَمِينُ تَقْوِيَةٌ؛ لَا تُضَعِّفُهُ؛ وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ صَاحِبَهَا أَكْرَهَ عَلَيْهَا ^(١).

وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ بِلُزُومِ الْمُخْلُوفِ مُطْلَقًا فِي بَعْضِ الْأَيْمَانِ؛ لِأَجْلِ تَحْلِيلِ وُلاةِ الْأُمُورِ أَحْيَانًا.

قِيلَ لَهُ: وَهَذَا يَرُدُّ عَلَيْكَ فِيمَا تَعْتَقِدُهُ فِي يَمِينِ الْمُكْرَهِ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ: لَا يَلْزُمُ وَإِنْ حَلَفَ بِهَا وُلاةُ الْأُمُورِ. وَيَرُدُّ عَلَيْكَ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ تُفْتِي بِهَا فِي الْحَيْلِ؛ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ وَوُلاةِ الْأُمُورِ.

* وَأَمَّا أَهْلُ الْعِلْمِ وَالدِّينِ وَالْفَضْلِ فَلَا يُرْخِّصُونَ لِأَحَدٍ فِيمَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَعْصِيَةِ وُلاةِ الْأُمُورِ وَغَشَّهِمْ وَالْخُرُوجَ عَلَيْهِمْ، بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، كَمَا قَدْ عُرِفَ مِنْ عَادَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالدِّينِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا وَمِنْ سِيرَةِ غَيْرِهِمْ ^(٢).

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ اسْتِهِ بِقَدْرِ غَدْرِهِ» قَالَ: وَإِنْ مِنْ أَعْظَمِ الْغَدْرِ. يَعْنِي بِإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ ^(٣). وَهَذَا حَدَّثَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَمَّا قَامَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يَخْرُجُونَ عَنْ طَاعَةِ وَلِيِّ أَمْرِهِمْ؛ يَنْقُضُونَ بَيْعَتَهُ ^(٤).

(١) لِأَنَّهُ إِكْرَاهٌ بِحَقٍّ، كإِكْرَاهِ الْمَدِينِ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ لِأَدَاءِ دِيُونِهِ لَغَرَمَائِهِ، وَإِكْرَاهِ الْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ بِالنَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ.

(٢) وَالنَّقُولُ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ جَدًّا.

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: وَإِنْ مِنْ أَعْظَمِ الْغَدْرِ الْغَدْرُ بِإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ.

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٢/٤) وَمُسْلِمٌ (١٣٦٠/٣) وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَمَّا خَلَعَ

أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَزِيدَ بْنَ مَعَاوِيَةَ جَمَعَ ابْنُ عُمَرَ حَشَمَهُ وَوَلَدَهُ فَقَالَ: (إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ =

وفي صحيح مسلم عن نافع قال جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرّة ما كان؛ زمن يزيد بن معاوية؛ فقال: اطرخوا لأبي عبد الرحمن وسادة. فقال: إني لم آتكم لأجلس أتيّتكم لأحدثكم حديثاً؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حُجّة له؛ ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهليّة»^(١).

وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما ما قال قال رسول الله ﷺ: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليضرب عليه؛ فإنه ليس أحد من الناس يخرج من السلطان شبراً فمات عليه إلا مات ميتة جاهليّة»^(٢).

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة؛ فمات ميتة جاهليّة؛ ومن قاتل تحت راية عمية؛ يغضب لعصبة، أو يدعو إلى عصبة؛ أو ينصرُ عصبة فقتل فقتله جاهليّة»^(٣).

= يقول: «ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة» وإنما قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله وإني لا أعلم غدرًا أعظم من أن يبايع رجل على بيع الله ورسوله ثم ينصب له القتال، وإني لا أعلم أحدًا منكم خلعه ولا بايع في هذا الأمر إلا كانت الفیصل بيني وبينه). قال التيمي في الحجة (٢/ ٥٢٣) - وقد روى هذا الأثر - : «قال أهل اللغة: والفیصل: القطیعة والهجران».

قال ابن حجر رحمه الله: «وفي هذا الحديث وجوب طاعة الإمام الذي انعقدت له البيعة، والمنع من الخروج عليه ولو جار في حكمه، وأنه لا ينخلع بالفتق» الفتح: (١٣/ ٧١).

(١) أخرجه مسلم (٣/ ١٤٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٤/ ٣١٣) ومسلم (٣/ ١٤٧٨).

(٣) أخرجه مسلم: (٣/ ١٤٧٦).

وفي لفظٍ: «ليس من أمتي من خرج على أمتي يضرب برّها وفاجرّها ولا يتحاشى من مؤمنها ولا يوفى^(١) لذي عهدّها؛ فليس منّي ولست منه»^(٢).

فالأوّل^(٣): هو الذي يخرج عن طاعة وليّ الأمر؛ ويفارق الجماعة.

والثاني^(٤): هو الذي يُقاتل لأجل العصبيّة؛ والرّياسة؛ لا في سبيل الله كأهل الأهواء: مثل قيسٍ ويمن.

والثالث^(٥): مثل الذي يقطع الطريق فيقتل من لقيه من مُسلمٍ وذمّي؛ ليأخذ ماله وكالحرورية^(٦) المارقين الذين قاتلهم عليّ بن أبي طالب الذين^(٧) قال فيهم النبي ﷺ: «يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا

= قال السيوطي في «الديباج» (٤٥٩/٤) «مات ميتة جاهلية»: أي على صفة موتهم، من حيث أنهم فوضى لا إمام لهم، «عمية» بكسر العين وضمها، وتشديد الميم المكسورة، وتشديد الياء، وهي الأمر الأعظم لا يستبين وجهه، كتقاتل القوم عصبية «يغضب عصبية، أو يدعوا إلى عصبية؛ أو ينصرو عصبية» قال النووي: هذه الألفاظ الثلاثة بالصاد والعين المهملتين، وروي بالمعجمتين، أي: يقاتل لشهوة نفسه، وغضبة لها. اهـ.

(١) كذا في الأصل: وفي الحديث: «ولا يوفى».

(٢) أخرجه مسلم: (١٤٧٧/٣).

(٣) أي: قوله: «من خرج من الطاعة...» إلخ.

(٤) أي: قوله: «ومن قاتل تحت راية عمية...» إلخ.

(٥) أي: قوله: «من خرج على أمتي يضرب برّها وفاجرّها» إلخ.

(٦) هم الخوارج سُموا حرورية نسبة إلى مكان تجمعهم قرب البصرة في مكان يدعى «حروراء».

(٧) في الأصل: الذي.

عِنْدَ اللَّهِ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١) .

وقد أمر النبي ﷺ بطاعة ولي الأمر؛ وإن كان عبداً حبشياً كما في صحيح مسلم عن النبي ﷺ قال: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ»^(٢) وعن أبي ذر قال: أوصاني خليلي «أَنْ اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا؛ وَلَوْ كَانَ حَبَشِيًّا مُجَدِّعَ الْأَطْرَافِ»^(٣) .

وعند البخاري^(٤) : «لَوْ لِحَبَشِيٍّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ»^(٥) .

وفي صحيح مسلم عن أمِّ الحُصَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِحِجَّةِ الْوَرَاغِ وَهُوَ يَقُولُ: «لَوْ اسْتَعْمِلَ عَبْدٌ^(٦) يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا»^(٧) وفي رواية: «عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مُجَدِّعٌ»^(٨) .

وفي صحيح مسلم عن عوف بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خِيَارُ أَيْمَتِكُمْ الَّذِينَ تَحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَيْمَتِكُمْ الَّذِينَ تَبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ» قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نُنَايِذُهُمْ بِالسَّيْفِ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «لَا؛ مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، لَا؛

(١) رواه البخاري (٣٥٣/٣) ومسلم (٧٤٣/٢) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) رواه البخاري (٣٢٩/٤) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ولم أجده في صحيح مسلم، وقد أورده شيخ الإسلام في منهاج السنة (٣٨٢/٣) وعزاه للبخاري فقط.

(٣) رواه مسلم: (١٤٦٧/٣).

(٤) انظر شرح العقيدة الطحاوية (ص ٣٦٨).

(٥) رواه البخاري (١/٢٣٠).

(٦) في الأصل: «عَبْدًا».

(٧) رواه مسلم: (١٤٦٨/٣).

(٨) رواه مسلم: (١٤٦٨/٣).

ما أقامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وُلِّيَ عَلَيْهِ وَإِلِ فَرَاةً يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةٍ، فَلْيُكْرَهُ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزَعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»^(١).

وفي صحيح مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَغْدُلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُّوا»^(٢).

وفي صحيح مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْتَقُّ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ»^(٣).

(١) صحيح مسلم: (١٤٨٢/٣).

قلت: وفي هذا الحديث تنبيه على الصبر، وسؤال الله إصلاحهم وترك لعنهم والدعاء عليهم فإن ذلك يزيد في طغيانهم مما يزيد ضررهم على الإسلام وأهله، لكن إذا دعي لهم بالصلاح كان ذلك سببًا في صلاحهم، وعطفهم على رعيته إذا رأوا منهم محبة لهم، فالناس جبلوا على محبة من يحبهم ولذلك كان السلف يحرسون على التنبيه على ذلك، فقد عقد الحافظ ابن أبي عاصم في «كتاب السنة» بابًا لذلك فقال: باب ما ذكر عن النبي ﷺ أنه زجر عن سب السلطان، وقال الحافظ قوام السنة الأصبهاني في كتاب «الحجة في بيان المحجة» فصل في النهي عن سب الأمراء والولاة وعصيانهم. ثم أوردوا فيها آثارًا عن السلف منها، عن أنس بن مالك قال: نهانا كبارؤنا من أصحاب النبي ﷺ قالوا: «لا تسبوا أمراءكم ولا تغشوهم، ولا تبغضوهم، واتقوا الله واصبروا فإن الأمر قريب» وصححه الشيخ الألباني، وعن أبي الدرداء قال: «إياكم ولعن الولاة، فإن لعنهم الحالقة، وبغضهم العاقرة» قيل: يا أبا الدرداء، فكيف نصنع إذا رأينا ما لا نحب؟ قال: اصبروا، فإن الله إذا رأى ذلك منكم حبسهم عنكم بالموت». انظر «السنة» (٤٧٣/٢) و«الحجة في بيان المحجة» (٤٠٦/٢).

(٢) أخرجه مسلم: (١٤٥٨/٣).

(٣) أخرجه مسلم: (١٤٥٨/٣).

وفي الصحيحين عن الحسن البصري قال عاد عبيد الله^(١) بن زياد معقل بن يسار في مرضه الذي مات فيه، فقال له معقل: إني محدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشٍ لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة»^(٢).

وفي رواية لمسلم: «ما من أمير يلي من أمر المسلمين شيئاً ثم لا يجهد لهم وينصح إلا لم يدخل معهم الجنة»^(٣).

وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «ألا كلُّكم راع وكلُّكم مسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وهي مسئولة عنه، والعبد راع على مال سيده، وهو مسئول عنه، ألا كلُّكم راع وكلُّكم مسئول عن رعيته»^(٤).

وفي الصحيحين عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعث جيشاً وأمر عليهم رجلاً؛ فأوقد ناراً فقال: ادخلوها، فأراد الناس أن يدخلوها وقال الآخرون: إنا فرزنا منها، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال للذين أرادوا أن يدخلوها: «لو دخلتموها لم تزالوا فيها إلى يوم القيامة»، وقال للآخرين قولاً حسناً؛ وقال: لا طاعة في معصية الله؛ إنما الطاعة في المعروف»^(٥).

(١) في الأصل «عبد الله» والتصويب من المصادر، وهو أمير البصرة في زمن معاوية ويزيد وقد أبغضه الناس لما فعل بالحسين رضي الله عنه قال الذهبي: «الشيعة لا يطيب عيشه حتى يلعن هذا ودونه، ونحن نبغضهم في الله، ونبرأ منهم ولا نلعنهم وأمرهم إلى الله». وراجع ترجمته في السير للذهبي (٣/ ٥٤٥).

(٢) البخاري (٣٣١/ ٤) ومسلم (١٤٦٠/ ٣).

(٣) مسلم (١٤٦٠/ ٣).

(٤) البخاري (٣٥٥/ ٤) ومسلم (١٤٦٩/ ٣).

(٥) البخاري (٣٥٥/ ٤) ومسلم (١٤٦٩/ ٣).

فصل:

قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥٦) ﴿[الذاريات: ٥٦].

وقال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (١٥) ﴿[النساء: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾

[آل عمران: ٣١].

وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَلَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ﴾ (١٦) ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾ (١٧) ﴿رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ (١٨).

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ (١٩) ﴿[النساء: ٦٩].

فطاعة الله ورسوله واجبة على كلِّ أحدٍ؛ وطاعة ولاية الأمور واجبة لأمرٍ الله بطاعتهم فمن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاية الأمر لله فأجره على الله، ومن كان لا يُطيعُهُمْ إِلَّا لِمَا يَأْخُذُهُ مِنَ الْوِلَايَةِ وَالْمَالِ فَإِنْ أَعْطَوْهُ أَطَاعَهُمْ؛ وإن منعوه عصاهم، فما له في الآخرة من خلاقٍ.

وقد روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم؛ ولا يزكيهم؛ ولهم عذاب أليم.

رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاحِ يَمْنَعُهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ؛ وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسُلْعَةٍ
بَعْدَ الْعَصْرِ فَحَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ لِأَخَذِهَا بِكَذَا وَكَذَا فَصَدَّقَهُ وَهُوَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ
بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا^(١)؛ فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَقَى؛ وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ
يَفِ^(٢).

هذا آخر الموجود من هذه القاعدة، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله
وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



(١) في الأصل: «لدنيا».

(٢) أخرجه البخاري (١٦٤/٢) ومسلم (١٠٣/١).

القاعدة السادسة

في الحسنات والسيئات

أو تعارض المصالح والمفاسد

قال شيخ الإسلام، وعلم الأئمة الأعلام، الإمام الحجة، الشيخ أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، رحمه الله تعالى:

فضل جامع في تعارض الحسنات، أو السيئات، أو هما جميعاً. إذا اجتمعا ولم يمكن التفريق بينهما، بل الممكن إما فعلهما جميعاً وإما تركهما جميعاً. وقد كتبت ما يشبه هذا في «قاعدة الإمارة والخلافة»^(١)، وفي: «أن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها»^(٢)، و«أنها ترجح خير الخيرين وشر الشرين»، و«تخصيل أعظم المصلحتين بتفويت أذناهما وتدفع أعظم المفسدتين باحتمال أذناهما»، فنقول:

قد أمر الله ورَسُولُهُ بأفعال واجبة ومُستحبة، وإن كان الواجب مُستحباً وزيادة، ونهى عن أفعال مُحَرَّمة أو مَكْرُوهة، والدين هو طاعته وطاعة رَسُولِهِ ﷺ، وهو الدين والتقوى، والبر، والعمل الصالح، والسرعة،

(١) طبعت ضمن مجموع الفتاوى (٣٥/٥ - ٣٥) وقد صححناها وعلقنا عليها وطبعت مفردة ولله الحمد.

(٢) انظر مجموع الفتاوى: (١٣/٩٦-٩٧) و(٢٣/٣٤٣) و(٢٤/٢٧٨) و(٢٧/١٧٨).

والمِنْهَاجُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فُرُوقٌ.

وكذلك حمْدُ أفعالٍ هي الحَسَنَاتُ، ووعدٌ عليها، وذمُّ أفعالٍ هي السَّيِّئَاتُ، وأوعدٌ عليها، وقيدُ الأمورِ بالقُدْرَةِ والاستِطَاعَةِ والوُسْعِ والطَّاقَةِ فقال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التَّائِبِينَ: ١٦]، وقال تعالى: ﴿لَا يَكْفُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٨٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا﴾ [الطَّلَاق: ٧]، وكُلُّ مَنْ الْآيَتَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ عَامَّةً، فَسَبَبُ الْأُولَى الْمُحَاسِبَةُ عَلَى مَا فِي النُّفُوسِ، وَهُوَ مِنْ جِنْسِ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ، وَسَبَبُ الثَّانِيَةِ الْإِعْطَاءُ الْوَاجِبُ^(١)

وقال: ﴿فَقِنْدِلٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النِّسَاء: ٨٤]، وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البَقَرَةُ: ١٨٥]، وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النِّسَاء: ٢٨]، وقال: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [النِّسَاء: ٦]، وقال: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحَجَّ: ٧٨]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [النِّسَاء: ١٠٥]، الآية وقال: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرٍ فَنُظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٨٠]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنَ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٩٧]، وقال: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التَّوْبَةِ: ٩١].

(١) قال المصنف رحمه الله في مجموع الفتاوى (٢٨٤/٢٨): إِنَّ مدار الشَّرِيعَةِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التَّائِبِينَ: ١٦] الْمُفَسِّرُ لِقَوْلِهِ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتُلِهِ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٠٢] وَعَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»، أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ. وَعَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ تَحْصِيلُ الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلُهَا، وَتَعْطِيلُ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلُهَا، فَإِذَا تَعَارَضَتْ كَانَ تَحْصِيلُ أَكْثَرِ الْمَصْلَحَتَيْنِ بِتَقْوِيَةِ أَكْثَرِهُمَا وَدَفْعُ أَكْثَرِ الْمَفْسَدَتَيْنِ مَعَ اخْتِمَالِ أَكْثَرِهَا، هُوَ الْمَشْرُوعُ. اهـ

وقد ذكر في الصَّيَامِ وَالْإِحْرَامِ وَالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَالْجِهَادِ مِنْ هَذَا أَنْوَاعًا .
 وقال فِي الْمُنَهَيَّاتِ : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾
 [الأنعام: ١١٩] ، وقال : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٧٣] ،
 ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٧٣] ، ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [النحل: ١١٥] ، ﴿ رَبَّنَا
 لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ، ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا
 أَخْطَأْتُمْ بِهِ ﴾ [الأحراب: ٥] ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٠] ، وقال تعالى :
 ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] ، الآية .

وقال فِي الْمُتَعَارِضِ : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ
 وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكَبُرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ [البقرة: ٢١٩] ، وقال : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ
 الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا
 وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٦] ، وقال : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ
 جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [النساء: ١٠١] ، وقال :
 ﴿ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقِتَالِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] ، وقال : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ
 رُكْبَانًا ﴾ [البقرة: ٢٣٩] ، ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْيَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ
 مَعَكَ ﴾ [النساء: ١٠٢] ، إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ
 أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ﴾ [النساء: ١٠٢] ، وقال : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ
 بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا ﴾ [لقمان: ١٤] ، إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا
 لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ﴾
 [لقمان: ١٥] .

ونقول: إذا ثبت أن الحسنات لها منافع - وإن كانت واجبة - كان في تركها مضار، والسيئات فيها مضار، وفي المكروه بعض حسنات.

فالتَّعَارُضُ: إمَّا بَيْنَ حَسَنَتَيْنِ، لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا: فَتُقَدَّمُ أَحْسَنُهُمَا بِتَقْوِيَةِ الْمَرْجُوحِ.

وإمَّا بَيْنَ سَيِّئَتَيْنِ لَا يُمَكِّنُ الْخُلُوءُ مِنْهُمَا: فَيُدْفَعُ أَسْوَاهُمَا بِاحْتِمَالِ أَدْنَاهُمَا. وَإِمَّا بَيْنَ حَسَنَةٍ وَسَيِّئَةٍ، لَا يُمَكِّنُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا، بَلْ فِعْلُ الْحَسَنَةِ مُسْتَلَزِمٌ لَوُقُوعِ السَّيِّئَةِ، وَتَرْكُ السَّيِّئَةِ مُسْتَلَزِمٌ لِتَرْكِ الْحَسَنَةِ: فَيُرْجَحُ الْأَرْجَحُ مِنْ مَنْفَعَةِ الْحَسَنَةِ وَمَضَرَّةِ السَّيِّئَةِ.

فَالْأَوَّلُ^(١): كَالْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحَبِّ، وَكَفَرَضِ الْعَيْنِ وَفَرَضِ الْكِفَايَةِ، مِثْلُ تَقْدِيمِ قِضَاءِ الدَّيْنِ الْمُطَالِبِ بِهِ عَلَى صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ.

وَالثَّانِي^(٢): كَتَقْدِيمِ نَفَقَةِ الْأَهْلِ عَلَى نَفَقَةِ الْجِهَادِ الَّذِي لَمْ يَتَعَيَّنْ^(٣)، وَتَقْدِيمِ نَفَقَةِ الْوَالِدَيْنِ عَلَيْهِ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِيْتِهَا» قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٤).

(١) إذا تعارضت حسنتان لا يمكن الجمع بينهما فتقدم أحسنهما وأرجحهما بتفويت المرجوح.

(٢) إذا تعارضت سيئتان لا يمكن الخلو منهما، فيدفع أسوأهما باحتمال أدناهما.

(٣) فإذا قدّم نفقة الأهل وهي فرض عين، على نفقة الجهاد الكفائي، أساء بترك الجهاد الكفائي بالمال، وإذا قدّم النفقة في الجهاد الكفائي على نفقة الأهل المتعينة أساء، فحيثئذ يَرَجُّحُ الْأَخْفُ سَوْءًا فَيَرْكَبُهَا لِدَفْعِ الْأَشَدِّ ضَرَرًا وَسَوْءًا فَيَتْرِكُ نَفَقَةَ الْجِهَادِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَيَّنْ، وَيَقْدِمُ نَفَقَةَ الْأَهْلِ لِأَنَّهَا مَتَعِينَةٌ، فَيُدْفَعُ أَسْوَاهُمَا بِاحْتِمَالِ أَدْنَاهَا.

(٤) أخرجه البخاري (٥٢٧)، ومسلم (٨٥) من حديث ابن مسعود بلفظ: «الصلاة على وقتها» إلخ.

وتقديم الجهاد على الحج - كما في الكتاب والسنة - متعين على متعين^(١)، ومستحب على مستحب^(٢).

وتقديم قراءة القرآن على الذكر - إذا استويا في عمل القلب واللسان^(٣)، وتقديم الصلاة^(٤) عليهما، إذا شاركتهما في عمل القلب^(٥)، وإلا فقد يرجح الذكر بالفهم والوجل على القراءة التي لا تجاوز الحناجر.

وهذا باب واسع.

والثالث^(٦): كتقديم المرأة المهاجرة، لسفر الهجرة بلا محرم، على بقائها بدار الحرب^(٧)، كما فعلت أم كلثوم^(٨)، التي أنزل الله فيها آية الإمتحان، ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾ [المحنة: ١٠]، وكتقديم قتل النفس على الكفر^(٩) كما قال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فتقتل النفوس التي تحصل بها الفتنة عن الإيمان؛ لأن

(١) إذا كان الحج واجباً بشروطه والجهاد متعيناً بشروطه أيضاً.

(٢) إذا كان الحج نفلاً والجهاد نفلاً.

(٣) من باب تقديم مستحب على مستحب.

(٤) أي: النافلة.

(٥) من باب تقديم مستحب على مستحب.

(٦) أي: التعارض بين سيئة وسيئة ولا يمكن التفريق بينهما، فيتركب الأخف ضرراً لدرء الأعظم ضرراً.

(٧) لأن في بقائها بدار الحرب ضرراً على دينها ونفسها فهو أعظم سوءاً من خطر سفرها بلا محرم.

(٨) بنت عقبة ابن أبي معيط.

(٩) أي تقتل النفوس الكافرة لدرء شرهم وكفرهم.

ضرر الكُفْرِ أَعْظَمُ مِنْ ضررِ قتلِ النَّفْسِ، وكتفديم قطع السَّارقِ، ورجم الزَّاني، وجلد الشَّاربِ، على مضرّة السرقة والزنا والشرب^(١)، وكذلك سائر العقوبات المأمور بها، فإنما أمر بها، مع أنها في الأصل سيئة، وفيها ضررٌ، لدفع ما هو أعظم ضرراً منها، وهي جرائمها، إذ لا يمكن دفع ذلك الفساد الكبير إلا بهذا الفساد الصغير.

وكذلك في باب الجهاد، وإن كان قتل من لم يُقاتل، من النساء والصبيان وغيرهم، حراماً، فمتى احتيج إلى قتال قد يعمهم - مثل الرمي بالمنجنيق، والتبشيت بالليل - جاز ذلك، كما جاءت فيها السنة، في حصار الطائف، ورميهم بالمنجنيق^(٢).

وفي أهل الدار من المشركين يبيتون^(٣)، وهو دفع لفساد الفتنه أيضاً، بقتل من لا يجوز قصده قتله.

وكذلك «مسألة التترس»، التي ذكرها الفقهاء^(٤)، فإن الجهاد هو دفع فتنة

(١) أي: كتفديم تحمل مضرّة قطع يد السارق ورجم الزاني على تحمل مضرّة جنايتهم على المجتمع، فمضرّتهم لا تحتمل لعظمها وعمومها، والضرر الملحق بهم يقدم فيحتمل بسبب جنايتهم واقتصارها عليهم.

(٢) حيث فعله النبي ﷺ بأهل الطائف لما تحصنوا، وقد يقع ضرب المنجنيق على من لا يجوز قتله، وذلك لدفع ما هو أعظم ضرراً منه، وهو كفرهم وضررهم على أهل الإسلام، وصدّهم عن سبيل الله.

(٣) وقد يكون فيهم من لا يجوز قتله.

(٤) وهو أن يتترس الكفار ويتحصنوا بدروع بشرية ممن لا يجوز قتلهم من المسلمين أو الأسرى المسلمين، أو من لا يجوز قتلهم من الكفار كالنساء والصبيان ومن في حكمهم.

الْكُفْرُ فَيَحْصُلُ فِيهَا مِنَ الْمَضَرَّةِ مَا هُوَ دُونُهَا^(١)، ولهذا اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ
مَتَى لَمْ يُمْكِنْ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا بِمَا يُفْضِي إِلَى قَتْلِ أَوْلِيكَ الْمُتَتَرِّسِ
بِهِمْ، جَازَ ذَلِكَ^(٢).

وإنْ لَمْ يَخَفِ الضَّرَرُ لَكِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْجِهَادُ إِلَّا بِمَا يُفْضِي إِلَى قَتْلِهِمْ^(٣)،
فَفِيهِ قَوْلَانِ^(٤)! وَمَنْ يُسَوِّغُ ذَلِكَ يَقُولُ: قَتْلُهُمْ لِأَجْلِ مَصْلَحَةِ الْجِهَادِ^(٥)، مِثْلُ
قَتْلِ الْمُسْلِمِينَ الْمُقَاتِلِينَ يَكُونُونَ شُهَدَاءَ^(٦).

وَمِثْلُ ذَلِكَ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى الْمَبَازِلِ، وَقِتَالِ الْبَغَاةِ^(٧) وَغَيْرِ ذَلِكَ.
وَمِنْ ذَلِكَ إِبَاحَةُ نِكَاحِ الْأُمَةِ^(٨) خَشْيَةَ الْعَنْتِ^(٩). وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ أَيْضًا.

(١) أي: فيحصل بسبب مسألة التترس من المضرة ما هو دون فتنة الكفر، التي أبيحت أنفس
الكفار لدفعها، واشترت أنفس المؤمنين في الجهاد لدرئها.
(٢) لأن في تركهم في هذه الحال ضررًا على المسلمين، فهو من باب دفع الضرر الأعظم
باحتمال الأخف.

(٣) ففي قتلهم مفسدة وفي تركه ترك لمصلحة الجهاد.

(٤) لتعارض المصلحة والمفسدة، تعارضاً كبيراً، يعسر معه الاجتهاد، فحصل الاختلاف.

(٥) بأن لا يعطل جهاد الطلب بسبب التترس بمن لا يحل قتله.

(٦) أي: أن الله شرع بذل نفوس المؤمنين في الجهاد لإقامة فريضة الجهاد، فأنفس الكفار
المعصومة ليست بأكبر حرمة من أنفس المؤمنين.

(٧) فإن البغاة مسلمون كما قال علي بن أبي طالب في الخوارج: إخواننا بغوا علينا.

لكن أبيحت دمائهم في القتال لدفع شرهم كما جاء في قتال الخوارج، وقوله ﷺ
في البغاة: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث الثيب الزاني، والنفس بالنفس،
والتارك لدينه المفارق للجماعة» متفق عليه.

(٨) بعقد نكاح لا بملك يمين.

(٩) يحتمل فيه رق الولد على الوقوع في الفاحشة.

وَأَمَّا الرَّابِعُ^(١): فَمِثْلُ أَكْلِ الْمَيْتَةِ عِنْدَ الْمُخْمَصَةِ، فَإِنَّ الْأَكْلَ حَسَنَةٌ وَاجِبَةٌ، لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِهَذِهِ السَّيِّئَةِ، وَمُضْلِحَتُهَا رَاجِحَةٌ.

وَعَكْسُهُ الدَّوَاءُ الْخَبِيثُ^(٢)، فَإِنَّ مُضَرَّتَهُ رَاجِحَةٌ عَلَى مُضْلِحَتِهِ، مِنْ مَنفَعَةِ الْعِلَاجِ، لِقِيَامِ غَيْرِهِ مَقَامَهُ، وَلِأَنَّ الْبُرْءَ لَا يُتَيَقَّنُ بِهِ^(٣)، وَكَذَلِكَ شُرْبُ الْخَمْرِ لِلدَّوَاءِ.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ السَّيِّئَةَ تُحْتَمَلُ فِي مَوْضِعَيْنِ:

- ١ - دَفْعُ مَا هُوَ أَسْوَأُ مِنْهَا، إِذَا لَمْ تُدْفَعْ إِلَّا بِهَا.
 - ٢ - وَتَحْصِيلُ مَا هُوَ أَنْفَعُ مِنْ تَرْكِهَا إِذَا لَمْ تَحْصُلْ إِلَّا بِهَا.
- وَالْحَسَنَةُ تُتْرَكُ فِي مَوْضِعَيْنِ:

- ١- إِذَا كَانَتْ مُفَوِّتَةً لِمَا هُوَ أَحْسَنُ مِنْهَا.
- ٢- أَوْ مُسْتَلْزِمَةً لِسَيِّئَةٍ تَزِيدُ مُضَرَّتُهَا عَلَى مَنفَعَةِ الْحَسَنَةِ.

هَذَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُوَازَنَاتِ الدِّينِيَّةِ، وَأَمَّا سُقُوطُ الْوَاجِبِ؛ لِمُضَرَّةٍ فِي الدُّنْيَا، وَإِبَاحَةُ الْمُحَرَّمِ لِحَاجَةٍ فِي الدُّنْيَا، كَسُقُوطِ الصَّيَامِ لِأَجْلِ السَّفَرِ، وَسُقُوطِ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، وَأَرْكَانِ الصَّلَاةِ؛ لِأَجْلِ الْمَرَضِ، فَهَذَا بَابٌ آخَرٌ، يَدْخُلُ فِي سَعَةِ الدِّينِ، وَرَفَعَ الْحَرْجَ، الَّذِي قَدْ تَخْتَلَفُ فِيهِ الشَّرَائِعُ!

(١) أي: في التعارض بين حسنة وسيئة لا يمكن التفريق بينهما، فتقدم الحسنة الراجحة.

(٢) كالخمر، والسم القاتل.

(٣) أي: لا يتعين، فلا يقال: تبيحه الضرورة، لأن البرء به غير متيقن، ويقوم غيره مقامه، وخبثه أكبر من منفعته المظنونة، بخلاف أكل الميتة، وإن كانت خبيثة فإن الضرر اللاحق من خبثها أخف من الهلاك والموت المتيقن من ترك أكلها، فاحتل الضرر الأخف على الضرر الأعظم.

بِخِلَافِ الْبَابِ الْأَوَّلِ^(١)، فَإِنَّ جِنْسَهُ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ اخْتِلَافَ الشَّرَائِعِ فِيهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ فِي أَغْيَانِهِ؛ بَلْ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي الْعَقْلِ، كَمَا يُقَالُ: لَيْسَ الْعَاقِلُ الَّذِي يَعْلَمُ الْخَيْرَ مِنَ الشَّرِّ، وَإِنَّمَا الْعَاقِلُ: الَّذِي يَعْلَمُ خَيْرَ الْخَيْرَيْنِ، وَشَرَّ الشَّرَّيْنِ، وَيُنْشَدُ:

إِنَّ اللَّيْبَ إِذَا بَدَأَ مِنْ جِسْمِهِ مَرْضَانِ مُخْتَلِفَانِ دَاوَى الْأَخْطَرَا

وهذا ثابتٌ في سائرِ الأُمُورِ^(٢)، فَإِنَّ الطَّيِّبَ - مثلاً - يَحْتَاجُ إِلَى تَقْوِيَةِ الْقُوَّةِ وَدَفْعِ الْمَرَضِ، وَالْفِصَادُ^(٣) أَدَاةٌ تَزِيدُهُمَا مَعًا، فَإِنَّهُ يُرَجَّحُ عِنْدَ وَفُورِ الْقُوَّةِ تَرْكُهُ إِضْعَافًا لِلْمَرَضِ، وَعِنْدَ ضَعْفِ الْقُوَّةِ فَعْلُهُ؛ لِأَنَّ مَنْفَعَةَ إِبْقَاءِ الْقُوَّةِ وَالْمَرَضِ أَوْلَى مِنْ إِذْهَابِهِمَا جَمِيعًا، فَإِنَّ ذَهَابَ الْقُوَّةِ مُسْتَلْزِمٌ لِلْهَلَاكِ.

ولهذا اسْتَقَرَّ فِي عُقُولِ النَّاسِ، أَنَّهُ عِنْدَ الْجَذْبِ يَكُونُ نُزُولُ الْمَطَرِ لَهُمْ رَحْمَةً، وَإِنْ كَانَ يَتَقَوَّى بِمَا يُنْبِتُهُ أَقْوَامٌ عَلَى ظُلْمِهِمْ، لَكِنَّ عَدَمَهُ أَشَدُّ ضَرَرًا عَلَيْهِمْ. وَيُرَجَّحُونَ وُجُودَ السُّلْطَانِ مَعَ ظُلْمِهِ، عَلَى عَدَمِ السُّلْطَانِ، كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعُقَلَاءِ: سِتُّونَ سَنَةً مِنْ سُلْطَانٍ ظَالِمٍ، خَيْرٌ مِنْ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ بِلا سُلْطَانٍ. ثُمَّ السُّلْطَانُ يُؤَاخِذُ عَلَى مَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْعُدْوَانِ، وَيُفَرِّطُ فِيهِ مِنَ الْحُقُوقِ مَعَ التَّمَكُّنِ.

لَكِنْ أَقُولُ هُنَا: إِذَا كَانَ الْمُتَوَلَّى لِلْسُّلْطَانِ الْعَامِّ، أَوْ بَعْضُ فُرُوعِهِ

(١) أي: باب تعارض الحسنات والسيئات.

(٢) يعني في الشريعة وفي غيرها من العادات وأحوال الناس.

(٣) في الفتاوى: «الفساد» ولا وجه له، والفساد إخراج الدم بالفصد وهو قطع العرق؛ بخلاف الحجامة فإنها أخرج الدم بالتشريط للجلد.

- كالإمارة والولاية والقضاء ونحو ذلك - إذا كان لا يُمكنه أداء واجباته وترك محرماته، ولكن يتعمد [من] ذلك^(١)، ما لا يفعله غيره قصدًا وقُدرة^(٢): جازت له الولاية^(٣)، ورُبّما وجبت^(٤)، وذلك لأن الولاية إذا كانت من الواجبات التي يجب تحصيل مصالحها - من جهاد العدو، وقسم الفئ، وإقامة الحدود، وأمن السبيل - كان فعلها واجبًا.

فإذا كان ذلك مُستلزمًا لتولية بعض من لا يستحق، وأخذ بعض ما لا يحل، وإعطاء بعض من لا ينبغي^(٥)، ولا يُمكنه ترك ذلك^(٦): صار هذا^(٧) من باب ما لا يتم الواجب أو المُستحب إلا به، فيكون واجبًا أو مُستحبًا^(٨)، إذا كانت مفسدته دون مصلحة ذلك الواجب أو المُستحب^(٩).

(١) أي: من فعل واجبات الولاية وترك محرماتها حسب الطاقة والوسع.

(٢) أي: ما لا يفعله غيره عجزاً أو تفریطاً.

(٣) على ما فيها من القصور المعجوز عن إتمامه.

(٤) حسب الحال والحاجة العامة أو الضرورة كالقضاء وإقامة الشريعة والعدل حسب

الطاقة، وإقامة الولاية العامة للناس بالإمارة والملك والوزارة، مما لا بد للناس منه.

(٥) أي: لا ينبغي إعطاؤه.

(٦) أي: الفعل المحرم.

(٧) أي: التسامح المقصود لغيره مما هو أهم.

(٨) أي: يكون التولي حينئذ واجباً في فروض الأعيان، ومستحباً في فروض الكفايات.

(٩) فإن مفسدة ترك الولاية حينئذ أعظم من فعل بعض المحرمات الملازمة للولاية، فيترك الأخف لدرء الأعظم.

وسئل الشيخ المصنف -قدس الله روحه-: عن رجل متولٍ ولايات ومُقطع إقطاعات، وعليها من الكُلف السلطانية ما جرت به العادة، وهو يختار أن يُسقط الظلم كُلّه، ويجتهد في ذلك -بحسب ما قدر عليه- وهو يعلم أنه إن ترك ذلك، وأقطعها غيره وولي غيره، =

= فإن الظلم لا يزول منه شيء ؛ بل ربما يزداد، وهو يمكنه أن يخفف تلك المكوس التي في إقطاعه، فيسقط النصف، والنصف الآخر جهة مصارف لا يمكنه إسقاطه، فإنه يُطلب منه لتلك المصارف عوضها، وهو عاجزٌ عن ذلك، لا يمكنه ردها! فهل يجوز لمثل هذا بقاؤه على ولايته وإقطاعه، وقد عُرِفَتْ نيته واجتهاده، وما رفعه من الظلم بحسب إمكانه؟ أم عليه أن يرفع يده عن هذه الولاية والإقطاع، وهو إذا رفع يده لا يزول الظلم بل يبقى ويزداد. فهل يجوز له البقاء على الولاية والإقطاع كما ذكر؟ وهل عليه إثم في هذا الفعل؟ أم لا؟ وإذا لم يكن عليه إثم، فهل يطالب على ذلك؟ أم لا؟ وأي الأمرين خير له، أن يستمر مع اجتهاده في رفع الظلم وتقليله، أم رفع يده مع بقاء الظلم وزيادة، وإذا كانت الرعية تختار بقاء يده لما لها في ذلك من المنفعة به ورفع ما رفعه من الظلم، فهل الأولى له أن يوافق الرعية؟ أم يرفع يده؟ والرعية تكره ذلك لعلمها أن الظلم يبقى ويزداد برفع يده!

فأجاب الشيخ رحمه الله:

الحمد لله، نعم إذا كان مجتهداً في العدل ورفع الظلم بحسب إمكانه، وولايته خيرٌ وأصلحٌ للمسلمين من ولاية غيره، واستيلائه على الإقطاع خيرٌ من استيلاء غيره - كما قد ذكر - : فإنه يجوز له البقاء على الولاية والإقطاع، ولا إثم عليه في ذلك؛ بل بقاؤه على ذلك أفضلٌ من تركه، إذا لم يشتغل إذا تركه بما هو أفضل منه. وقد يكون ذلك عليه واجباً، إذا لم يقم به غيره قادراً عليه.

فنشر العدل - بحسب الإمكان، ورفع الظلم بحسب الإمكان - : فرضٌ على الكفاية، يقوم كل إنسان بما يقدر عليه من ذلك، إذا لم يقم غيره - في ذلك - مقامه، ولا يطالب - والحالة هذه - بما يعجز عنه من رفع الظلم.

وما يقرره الملوك من الوظائف التي لا يمكنه رفعها، لا يطالب بها.

وإذا كانوا هم ونوابهم يطلبون أموالاً لا يمكن دفعها إلا بإقرار بعض تلك الوظائف وإذا لم يدفع إليهم أعطوا تلك الإقطاعات والولاية لمن يقرر الظلم أو يزيده ولا يخففه : كان أخذ تلك الوظائف ودفعها إليهم خيراً للمسلمين من إقرارها كلها.

=

= ومن صرف من هذه إلى العدل والإحسان، فهو أقرب من غيره، ومن تناوله من هذا شيء أبعد عن العدل والإحسان من غيره.

والمُقَطَّعُ الذي يفعل هذا الخير يرفع عن المسلمين ما أمكنه من الظلم، ويدفع شرَّ الشرِّير، بأخذ بعض ما يطلب منهم، فما لا يمكنه رفعه هو محسن إلى المسلمين غيرُ ظالم لهم، يثاب ولا إثم عليه فيما يأخذه على ما ذكره، ولا ضمان عليه فيما أخذه، ولا إثم عليه في الدنيا والآخرة، إذا كان مجتهداً في العدل والإحسان بحسب الإمكان. وهذا كوصي اليتيم، وناظر الوقف، والعامل في المضاربة، والشريك، وغير هؤلاء، ممن يتصرف لغيره بحكم الولاية أو الوكالة، إذا كان لا يمكنه فعلُ مصلحتهم إلا بأداء بعض من أموالهم للقادر الظالم، فإنه محسن في ذلك، غير مسيء.

وذلك مثل: ما يعطي هؤلاء المكَّاسين وغيرهم، في الطرقات والأشغال والأموال التي أوْتَمَنُوا؛ كما يعطونه من الوظائف المرتبة على العقار، والوظائف المرتبة على ما يباع ويشترى، فإنَّ كل من تصرف لغيره أو لنفسه في هذه الأوقات من هذه البلاد ونحوها، فلا بد أن يؤدي هذه الوظائف، فلو كان ذلك لا يجوز لأحد أن يتصرف لغيره: لزم من ذلك فساد العباد وفوات مصالحهم.

والذي ينهى عن ذلك -لئلا يقع ظلمٌ قليلٌ- لو قبل الناس منه، تضاعف الظلم والفساد عليهم، فهو بمنزلة من كانوا في طريق وخرج عليهم قُطَاعُ الطريق، فإن لم يرضوهم ببعض المال أخذوا أموالهم وقتلوه، فمن قال لتلك القافلة: لا يحل لكم أن تعطوا لهؤلاء شيئاً من الأموال التي معكم للناس! فإنه يقصد بهذا حفظ ذلك القليل الذي ينهى عن دفعه؛ ولكن لو عملوا بما قال لهم ذهب القليل والكثير، وسُلبوا مع ذلك، فهذا مما لا يشير به عاقلٌ، فضلاً أن تأتي به الشرائع، فإنَّ الله تعالى بعث الرسل لتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان.

فهذا المتولي المقطع الذي يدفع -بما يوجد من الوظائف ويصرف إلى من نسبه مستقراً على ولايته وإقطاعه- ظلماً وشرّاً كثيراً عن المسلمين، أعظم من ذلك، ولا يمكنه دفعه إلا بذلك إذا رفع يده تولى من يقره ولا ينقص منه شيئاً: هو مثاب على ذلك ولا إثم عليه في ذلك ولا ضمان في الدنيا والآخرة. وهذا بمنزلة وصي اليتيم، وناظر الوقف، =

بل لو كانت الولاية غير واجبة^(١) وهي مُشتملة على ظلم^(٢)، ومن تولاها أقام الظلم، حتى تولاها شخص قصده بذلك^(٣) تخفيف الظلم فيها، ودفع أكثره باحتمال أيسره: كان ذلك حسناً، مع هذه النية، وكان فعله - لما يفعله من السيئة^(٤) - نية دفع ما هو أشد منها - جيداً^(٥).

= الذي لا يمكنه إقامة مصلحتهم إلا بدفع ما يوصل من المظالم السلطانية، إذا رفع يده تولى من يجور، ويريد الظلم، فولايته جائزة ولا إثم عليه فيما يدفعه؛ بل قد تجب عليه هذه الولاية.

وكذلك الجندي المقطع الذي يخفف الوظائف عن بلاده، ولا يمكنه دفعها كلها؛ لأنه يطلب منه خيل وسلاح ونفقة، لا يمكنه إقامتها إلا بأن يأخذ بعض تلك الوظائف، وهذا - مع هذا - ينفع المسلمين في الجهاد.

فإذا قيل له: لا يحل لك أن تأخذ شيئاً من هذا؛ بل ارفع يدك عن هذا الإقطاع، فتركه وأخذه من يريد الظلم ولا ينفع المسلمين: كان هذا القائل مخطئاً جاهلاً بحقائق الدين؛ بل بقاء الخيل من الترك والعرب - الذين هم خير من غيرهم، وأنفع للمسلمين وأقرب للعدل على إقطاعهم، مع تخفيف الظلم بحسب الإمكان - خيرٌ للمسلمين من أن يأخذ تلك الإقطاعات من هو أقل نفعاً وأكثر ظلماً.

والمجتهد من هؤلاء المقطعين - كلهم في العدل والإحسان بحسب الإمكان - يجزيه الله على ما فعل من الخير، ولا يعاقبه على ما عجز عنه، ولا يؤاخذ به بما يأخذ ويصرف، إذا لم [يمكن] إلا ذلك، [و] كان ترك ذلك يوجب شراً أعظم منه. والله أعلم. اهـ
انظر «مجموع الفتاوى» (٣٥٦/٣٠) و«الفتاوى الكبرى» (١٥٣/٥ - ط عطا).

(١) كـبعض الرئاسات المباحة، مما لا تجب ولايتها، كـبعض الإدارات الحكومية، أو الولايات على القاصرين والضعفاء، أو بعض الأوقاف والوصايا.

(٢) أي: بسبب من يقوم عليها من الظلمة أو المقصرين.

(٣) التولي.

(٤) أي: اضطراراً لا اختياراً، بسبب ملازمة ذلك للولاية.

(٥) لأنه قصد تخفيف الظلم لا فعل السوء.

وهذا بابٌ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النِّيَّاتِ وَالْمَقَاصِدِ^(١).

فمَنْ طَلَبَ مِنْهُ ظَالِمٌ قَادِرٌ وَأَلْزَمُهُ مَالًا، فَتَوَسَّطَ رَجُلٌ بَيْنَهُمَا، لِيُدْفَعَ عَنْ الْمَظْلُومِ كَثْرَةُ الظُّلْمِ، وَأَخَذَ مِنْهُ^(٢) وَأَعْطَى الظَّالِمَ، مَعَ اخْتِيَارِهِ^(٣) أَنْ لَا يُظْلَمَ وَدَفَعَهُ ذَلِكَ لَوْ أَمَكَّنَ: كَانَ مُحْسِنًا.

وَلَوْ تَوَسَّطَ إِعَانَةً لِلظَّالِمِ: كَانَ مُسِيئًا^(٤).

(١) فمن دخله بقصد الإصلاح وتخفيف الظلم أجز على دخوله ونيته، وأبيح له التجاوز فيما لا يستطيع، ومن دخله بقصد السوء، أو بلا قصد الإصلاح، وأقر الباطل أثم بدخوله وبفعله المحرم. «والأعمال بالنيات» كما صح في الحديث.

(٢) بعض المال، مما هو أخف من المطلوب.

(٣) أي: إرادته.

(٤) قال المصنف رحمته الله في السياسة الشرعية (ص: ٦٧ ط العمران): إذا كان ولي الأمر يستخرج من العمال ما يريد أن يختص به هو وذووه، فلا ينبغي إعانة واحد منهما، إذ كل منهما ظالم، كلص سرق من لص، وكالطائفتين المقتلتين على عصبية ورئاسة، ولا يحل للرجل أن يكون عوناً على ظلم، فإن التعاون نوعان: الأول: تعاون على البر والتقوى، من الجهاد، وإقامة الحدود، واستيفاء الحقوق، وإعطاء المستحقين، فهذا مما أمر الله به ورسوله ﷺ، ومن أمسك عنه خشية أن يكون من أعوان الظلمة! فقد ترك فرضاً على الأعيان، أو على الكفاية، متوهماً أنه متورع! وما أكثر ما يشبهه الجبن والفشل بالورع؛ إذ كل منهما كف وإمساك.

والثاني: تعاون على الإثم والعدوان، كالإعانة على دم معصوم، أو أخذ مال معصوم، أو ضرب من لا يستحق الضرب، ونحو ذلك، فهذا الذي حرمه الله ورسوله ﷺ.

نعم إذا كانت الأموال قد أخذت بغير حق، وقد تعذر ردها إلى أصحابها، ككثير من الأموال السلطانية، فالإعانة على صرف هذه الأموال في مصالح المسلمين - كسداد الثغور، ونفقة المقاتلة، ونحو ذلك - من الإعانة على البر والتقوى؛ إذ الواجب على =

= السلطان في هذه الأموال - إذا لم يمكن معرفة أصحابها وردها عليهم ولا على ورثتهم - أن يصرفها - مع التوبة إن كان هو الظالم - إلى مصالح المسلمين، هذا هو قول جمهور العلماء، كمالك وأبي حنيفة وأحمد، وهو منقول عن غير واحد من الصحابة، وعلى ذلك دلت الأدلة الشرعية، كما هو منصوص في موضع آخر.

وإن كان غيره قد أخذها فعليه هو أن يفعل بها ذلك، وكذلك لو امتنع السلطان من ردها، كانت الإعانة على إنفاقها في مصالح أصحابها، أولى من تركها بيد من يضيعها على أصحابها وعلى المسلمين، فإن مدار الشريعة على قوله تعالى: ﴿فَالْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وهي مبينة لقوله: ﴿أَتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وعلى قول النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»، أخرجاه في «الصحيحين»، وعلى أن الواجب تحصيل المصالح وتكميلها، وتبطل [وفي «نسخة»: تعطيل] المفاسد وتقليلها.

فإذا تعارضت، كان تحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما، ودفع أعظم المفسدتين مع احتمال أدناها هو المشروع.

والمعين على الإثم والعدوان من أعان الظالم على ظلمه، أمّا من أعان المظلوم على تخفيف الظلم عنه، أو على المظلمة، فهو وكيل المظلوم لا وكيل الظالم، بمنزلة الذي يقرضه، أو الذي يتوكل في حمل المال له إلى الظالم، مثال ذلك: وليّ اليتيم والوقف إذا طلب ظالم منه مالاً، فاجتهد في دفع ذلك - بمالٍ أقلّ منه - إليه، أو إلى غيره، بعد الاجتهاد التام في الدفع، فهو محسنٌ، وما على المحسنين من سبيل.

وكذلك وكيل المالك من المنادين [أي الدالين] والكتاب وغيرهم، الذي يتوكل لهم في العقد والقبض، ودفع ما يطلب منهم، لا يتوكل للظالمين في الأخذ.

كذلك لو وضعت مظلمة على أهل قرية أو درب أو سوق أو مدينة، فتوسط رجل محسن في الدفع عنهم، بغاية الإمكان وقسطها عليهم قدر طاقتهم، من غير محاباة لنفسه ولا لغيره، ولا ارتشاء؛ بل توكل لهم في الدفع عنهم والإعطاء: كان محسناً.

لكن الغالب أن من يدخل في ذلك يكون وكيل الظالمين، محابياً مرتشياً مخفراً لمن =

وإنما الغالب في هذه الأشياء فسادُ النية والعمل، أما النية فيقصده السلطان والمال^(١)، وأما العمل فيفعل المحرمات ويترك الواجبات لا لاجل التعارض ولا ليقصده الأنفع والأصلح^(٢).

ثم الولاية - وإن كانت جائزة أو مستحبة أو واجبة^(٣) - فقد يكون - في حق الرجل المعين - غيرها أوجب، أو أحب، فيقدم حينئذ خير الخيرين وجوباً تارة واستحباباً أخرى^(٤).

ومن هذا الباب: تولي يوسف الصديق، على خزائن الأرض لملك مصر؛ بل ومسألته أن يجعله على خزائن الأرض^(٥)، وكان هو^(٦) وقومه كفاراً كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَاذِلْتُمْ فِي شُكِّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ﴾ [غافر: ٣٤]، الآية وقال تعالى عنه: ﴿يَصْصَحِي السَّجْنَءَ أَزْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (٢٩) مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاءُكُمْ، الآية ومعلوم أنه مع كفرهم لا بد أن يكون لهم عادة وسنة

= يريد وأخذاً ممن يريد، وهذا من أكبر الظلمة الذي يحشرون في توايت من نار، هم وأعوانهم وأشباههم ثم يقدفون في النار. اهـ

(١) أي: بقصد التسلط وجمع المال.

(٢) بل إما لتقصير أو لهوى وتفريط.

(٣) حسب اختلاف منزلتها في الشريعة وضرورة الأمة لها.

(٤) كتعارض ولايتي الإمامة والأذان، فالنصوص الواردة في فضل الأذان والإقامة أعظم من فضل الإمامة، ومع ذلك تولى النبي ﷺ وخلفاؤه الإمامة لما يترتب على ذلك من المصالح، والتقدم بين يدي الأمة واقتداء الناس بهم وتعلمهم منهم، ما لا يكون في الأذان.

(٥) في قوله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ٥٥].

(٦) أي: ملك مصر.

فِي قَبْضِ الْأَمْوَالِ وَصَرْفِهَا عَلَى حَاشِيَةِ الْمَلِكِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَجُنْدِهِ وَرَعِيَّتِهِ، وَلَا تَكُونُ تِلْكَ جَارِيَةً عَلَى سُنَّةِ الْأَنْبِيَاءِ وَعَدْلِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ يُوسُفُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَفْعَلَ كُلَّ مَا يُرِيدُ، وَهُوَ مَا يَرَاهُ مِنْ دِينِ اللَّهِ، فَإِنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ^(١)؛ لَكِنْ فَعَلَ الْمُمَكِّنُ مِنَ الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ، وَنَالَ بِالسُّلْطَانِ مِنْ إِكْرَامِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، مَا لَمْ يَكُنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَنَالَهُ بِذَوْنِ ذَلِكَ، وَهَذَا كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التَّوْبَاتِ: ١٦].

فَإِذَا أَرَدَحِمَ وَاجِبَانِ! لَا يُمَكِّنُ جَمْعُهُمَا، فَقَدِّمَ أَوْ كَدَّهُمَا، لَمْ يَكُنِ الْآخِرُ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَاجِبًا^(٢)، وَلَمْ يَكُنْ تَارِكُهُ - لِأَجْلِ فِعْلِ الْأَوْكِدِ - تَارِكًا وَاجِبًا فِي الْحَقِيقَةِ^(٣).

وكَذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَ مُحَرَّمَانِ، لَا يُمَكِّنُ تَرْكُ أَحَدِهِمَا إِلَّا بِفِعْلِ أَذْنَاهُمَا، لَمْ يَكُنْ فِعْلُ الْأَذْنَى - فِي هَذِهِ الْحَالِ - مُحَرَّمًا فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ سُمِّيَ ذَلِكَ تَرْكًا وَاجِبًا وَسُمِّيَ هَذَا فِعْلًا مُحَرَّمًا بِاعْتِبَارِ الْإِطْلَاقِ: لَمْ يَضُرَّ.

وَيُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا: تَرَكَ الْوَاجِبَ لِعُذْرٍ، وَفَعَلَ الْمُحَرَّمِ لِلْمُضْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ أَوْ لِلضَّرُورَةِ، أَوْ لِدَفْعِ مَا هُوَ أَحْرَمُ.

وَهَذَا كَمَا يُقَالُ لِمَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا: إِنَّهُ صَلَّاهَا فِي غَيْرِ الْوَقْتِ

(١) أي: بالإيمان.

(٢) سقط وجوبه في هذه الحال للتعارض، فإن الله تعالى لا يوجب على مكلف في حال واحدة فعل شيئين لا يجتمعان، فإذا وجد أحدهما امتنع الآخر، فإن هذا من التكليف بالمحال! وهو ممنوع شرعاً، فلا يمكن في شرع الله أن يوجب على عبده أن يصوم وأن يفطر في حال واحدة بل يوجب أحدهما.

(٣) أي: الشرعية، وإن جاز أن يسمى تاركاً لغة وحالاً.

المُطلقِ قضاءً. هذا وقد قال النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ».

وهذا - بابُ التَّعارضِ - بابٌ واسعٌ جدًّا، لا سيِّما في الأُزْمَةِ والأُمْكِنَةِ التي نقصت فيها آثارُ النُّبُوَّةِ^(١)، وخِلَافَةُ النُّبُوَّةِ^(٢)، فإنَّ هذه المسائلُ تكثرُ فيها، وكُلَّمَا ازداد النَّقصُ ازدادت هذه المسائلُ.

ووجودُ ذلك من أسبابِ الْفِتْنَةِ بَيْنَ الْأُمَمِ، فإنَّه إذا اختلطت الحسناتُ بالسَّيِّئَاتِ^(٣)، وقع الاشتباه والتلازم^(٤):

فأقوامٌ: قد ينظرون إلى الحسناتِ^(٥) فيرجحون، هذا الجانب، وإنَّ تضمَّنَ سيئاتٍ عظيمةً.

وأقوامٌ: قد ينظرون إلى السيئاتِ^(٦) فيرجحون الجانب الآخر^(٧)، وإنَّ تركَ حسناتٍ عظيمةً.

والمتوسطون: الَّذِينَ يَنْظُرُونَ الْأَمْرَيْنِ^(٨):

= قَدْ لَا يَتَبَيَّنُ لَهُمْ - أَوْ لِأَكْثَرِهِمْ - مِقْدَارُ الْمُنْفَعَةِ وَالْمُضَرَّةِ^(٩).

(١) لقلة العلماء، فلا تفقه هذه الدقائق.

(٢) لقلة العدل وكثرة الظلم في القادة والساسة.

(٣) أي: المصالح والمفاسد.

(٤) أي: اشتبه الحق بالباطل، وتلازم وجود المصلحة بوجود المفسدة.

(٥) من حيث كثرتها وأهميتها.

(٦) من حيث كثرتها أو خطرها.

(٧) وهو درؤها ودفعها.

(٨) أي: يتأملون الأمرين من المصالح والمفاسد.

(٩) فيتوقفون عن الأخذ بأحدهما.

= أَوْ يَتَبَيَّنْ لَهُمْ، فَلَا يَجِدُونَ مَنْ يَغْنِيهِمْ الْعَمَلُ بِالْحَسَنَاتِ وَتَرْكُ
السَّيِّئَاتِ^(١)، لِكُونَ الْأَهْوَاءِ قَارِنَتْ الْأَرَاءِ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ
اللَّهَ يُحِبُّ الْبَصَرَ^(٢) النَّافِذَ عِنْدَ وُرُودِ الشُّبُهَاتِ، وَيُحِبُّ الْعَقْلَ الْكَامِلَ
عِنْدَ حُلُولِ الشَّهَوَاتِ»^(٣).

(١) كَذَا فِي «الْفَتَاوَى»! وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ مَنْ يَهْتَمُّ لِذَلِكَ! وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي
الْكَلَامِ تَصْحِيفًا! وَصَوَابُهُ: «لَا يَجِدُونَ مَنْ يَعِينُهُمْ عَلَى الْعَمَلِ بِالْحَسَنَاتِ وَتَرْكِ
السَّيِّئَاتِ».

(٢) أَيِ: الْبَصِيرَةِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الزَّهْدِ» (٩٦٤) وَالْقُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (١٠٨٠، ١٠٨١)
مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ حَوْشَبٍ، وَمَطَرٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ
حَصِينٍ قَالَ: أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ عِمَامَتِي مِنْ وَرَائِي، فَقَالَ: «يَا عُمَرَانُ إِنَّ اللَّهَ ﷻ يُحِبُّ
الْإِنْفَاقَ وَيَبْغِضُ الْإِقْتَارَ، فَأَنْفَقْ وَأَطْعَمْ وَلَا تَقْتَرْ فَيَعْسِرَ عَلَيْكَ الْطَلَبُ، وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ ﷻ
يُحِبُّ الْبَصَرَ النَّافِذَ عِنْدَ مَجِيءِ الشُّبُهَاتِ، وَالْعَقْلَ الْكَامِلَ عِنْدَ نَزْوِلِ الشَّهَوَاتِ، وَيُحِبُّ
السَّمَاحَةَ وَلَوْ عَلَى ثَمَرَاتٍ، وَيُحِبُّ الشَّجَاعَةَ وَلَوْ عَلَى قَتْلِ حَيَّةٍ». وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ
عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ.

قُلْتُ: وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَالْمُرَادُ بِالْعَقْلِ هُنَا الْعَقْلُ الْعِلْمِيُّ، وَهُوَ امْتِثَالُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
الْعَقْلُ الصَّرِيحُ مِنَ الْعِلْمِ الصَّحِيحِ.

قَالَ الْمَصْنَفُ ﷻ فِي دَرَجَةِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ (٢١/٩): وَقَدْ تَنَازَعَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي
مَسْمَى الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ أَيَهُمَا أَشْرَفُ؟ وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مَنَازَعَاتٍ لَفْظِيَّةٍ فَإِنَّ الْعَقْلَ قَدْ يَرَادُ بِهِ:
الْغَرِيزَةُ وَقَدْ يَرَادُ بِهِ: عِلْمٌ يَحْصُلُ بِالْغَرِيزَةِ وَقَدْ يَرَادُ بِهِ: عَمَلٌ بِالْعِلْمِ، وَأَمَّا الْعَمَلُ بِالْعِلْمِ،
وَهُوَ جَلْبُ مَا يَنْفَعُ الْإِنْسَانَ وَدَفْعُ مَا يَضُرُّهُ بِالنَّظَرِ فِي الْعَوَاقِبِ فَهَذَا هُوَ الْأَغْلَبُ عَلَى
مَسْمَى الْعَقْلِ فِي كَلَامِ السَّلَفِ وَالْأُئِمَّةِ كَالْآثَارِ الْمَرْوِيَةِ فِي فُضَائِلِ الْعَقْلِ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ
الْمَأْثُورُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «وَأَنْ كَانَ مَرْسَلًا: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْبَصَرَ النَّافِذَ عِنْدَ وُرُودِ الشُّبُهَاتِ
وَيُحِبُّ الْعَقْلَ الْكَامِلَ عِنْدَ حُلُولِ الشَّهَوَاتِ». اهـ.

وَقَالَ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٥٣٩/٧): لَفْظُ «الْعَقْلُ» يَرَادُ بِهِ الْغَرِيزَةُ الَّتِي بِهَا يَعْلَمُ =

فينبغي للعالم، أن يتدبر أنواع هذه المسائل، وقد يكون الواجب في بعضها - كما بينته فيما تقدم - : العفو^(١) عند الأمر والنهي في بعض الأشياء، لا التحليل والإسقاط :

=مِثْلُ : أن يكون في أمره بطاعة فعلاً لمعصية أكبر منها، فيترك الأمر بها، دفعاً لوقوع تلك المعصية، مثل أن ترفع مذبذباً إلى ذي سلطان ظالم، فيعدي عليه في العقوبة ما يكون أعظم ضرراً من ذنبه.

=ومِثْلُ أن يكون في نهيه عن بعض المنكرات، تركاً لمعروف هو أعظم منفعة من ترك المنكرات، فيسكت عن النهي خوفاً أن يستلزم ترك ما أمر الله به ورسوله ﷺ، مما هو عنده أعظم من مجرد ترك ذلك المنكر.

فالعالم تارة يأمر، وتارة ينهى^(٢)، وتارة يبيح^(٣)، وتارة يسكت عن الأمر أو النهي أو الإباحة^(٤).

كالأمر بالصالح الخالص أو الرّاجح، أو النهي عن الفساد الخالص

= ويراد بها أنواع من العلم. ويراد به العمل بموجب ذلك العلم، هذا معنى ما روي عن النبي ﷺ «أن الله يحب البصر النافذ عند ورود الشبهات ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات» رواه البيهقي مرسلًا. وقد قال تعالى ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص: ٤٥] فوصفهم بالقوة في العمل والبصيرة في العلم وأصل القوة قوة القلب الموجبة لمحبة الخير وبغض الشر فإن المؤمن قوته في قلبه وضعفه في جسمه والمنافق قوته في جسمه وضعفه في قلبه. اهـ المقصود. باختصار.

(١) أي : السكوت.

(٢) إذا رأى المصلحة في الأمر أو النهي.

(٣) أي ما لا بد منه من الممنوع؛ لإقامة المستطاع من الحق.

(٤) إذا اشبهت الأمور وعسر بيان العلم والحكم الشرعي لفساد الزمان أو الناس.

أَوِ الرَّاجِحِ، وَعِنْدَ التَّعَارُضِ يُرَجِّحُ الرَّاجِحُ - كما تقدّم - بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ^(١).
فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَأْمُورُ وَالْمَنْهِيُّ^(٢) لَا يَتَقَيَّدُ بِالْمُمْكِنِ؛ إِمَّا لِجَهْلِهِ، وَإِمَّا لِظُلْمِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ إِزَالَةَ جَهْلِهِ وَظُلْمِهِ، فَرُبَّمَا كَانَ الْأَصْلَحُ الْكَفُّ وَالْإِمْسَاكُ عَنْ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، كَمَا قِيلَ: إِنَّ مِنْ أَلْمَسَائِلِ مَسَائِلِ جَوَابِهَا الشُّكُوتُ^(٣)!

(١) فاعرف هذا وتمسك به، لتعلم مواقف العلماء الربانيين، وتعذرهم في بعض الأمور التي لا يستطيعون فيها البيان بناء على المصلحة الشرعية العامة لا الشخصية.

(٢) أي: الشخص المأمور بالمعروف أو المنهي عن المنكر.

(٣) قال العلامة ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٣/ ٤ ط دار الجيل): إن النبي ﷺ شرع لأمته إيجاب إنكار المنكر، ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله، فإنه لا يسوغ إنكاره، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم، فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة رسول الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها، وقالوا: أفلا نقاتلهم؟ فقال: «لا ما أقاموا الصلاة» وقال: «من رأى من أميرة ما يكرهه فليصبر ولا ينزعن يد من طاعته» ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار، رآها من إضاعة هذا الأصل، وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته فتولد منه ما هو أكبر منه، فقد كان رسول الله ﷺ يرى بمكة أكبر المنكرات، ولا يستطيع تغييرها؛ بل لما فتح الله مكة وصارت دار إسلام، عزم على تغيير البيت، ورده على قواعد إبراهيم، ومنعه من ذلك مع قدرته عليه خشية وقوع ما هو أعظم منه، من عدم احتمال قريش لذلك، لقرب عهدهم بالإسلام، وكونهم حديثي عهد بكفر، ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد؛ لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه، كما وجد سواء.

فإنكار المنكر أربع درجات:

الأولى: أن يزول يخلفه ضده.

الثانية: أن يقل، وإن لم يزل بجملته.

الثالثة: أن يخلفه ما هو مثله.

كما سكت الشارعُ في أول الأمر عن الأمرِ بأشياء، والنهي عن أشياء، حتى
علا الإسلامُ وظهر^(١).

فالعالمُ في البيان والبلاغ كذلك، قد يؤخَّرُ البيان والبلاغ لأشياء إلى وقت
التمكُّن، كما أخر الله سبحانه أنزال آيات، وبيان أحكام إلى وقت تمكُّن
رسول الله ﷺ تسليمًا إلى بيانها.

يُبَيِّنُ حَقِيقَةَ الْحَالِ فِي هَذَا أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ

= الرابعة: أن يخلفه ما هو شرُّ منه.

فالدرجتان الأوليان مشروعان، والثالثة موضع اجتهاد، والرابعة محرمة، فإذا رأيت
أهل الفجور والفسوق يلعبون بالشطرنج، كان إنكارك عليهم من عدم الفقه والبصيرة؛
إلا إذا نقلتهم منه إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله ﷺ، كرمي النشاب وسباق الخيل
ونحو ذلك. وإذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على لهو ولعب أو سماع مكاء وتصدية، فإن
نقلتهم عنه إلى طاعة الله فهو المراد، وإلا كان تركهم على ذلك خيرًا من أن تفرغهم لما
هو أعظم من ذلك، فكان ما هم فيه شاغلًا لهم عن ذلك، وكما إذا كان الرجل مشغولًا
بكتب المجون ونحوها، وخفت من نقله عنها انتقاله إلى كتب البدع والضلال والسحر،
فدعه وكتبه الأولى، وهذا باب واسع.

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه ونور ضريحه- يقول: مررت أنا
وبعض أصحابي، في زمن التتار يقوم منهم يشربون الخمر، فأنكر عليهم مَنْ كان معي،
فأنكرت عليه، وقلت له: إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة،
وهؤلاء يصدhem الخمر عن قتل النفوس وسبي الذرية وأخذ الأموال فدعهم. اهـ.

(١) روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: إنما نزل أول ما نزل منه سور من المفصل فيها ذكر
الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام، نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول
شيء: لا تشربوا الخمر لقالوا: لا ندع الخمر أبدًا، ولو نزل لا تزنوا لقالوا: لا ندع
الزنا أبدًا، لقد نزل بمكة على محمد ﷺ وإني لجارية ألعب: ﴿بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ
أَذَى وَأَمْرٌ ﴿٤٦﴾﴾ [القمر: ٤٦]، وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده. الحديث.

رَسُولًا ﴿[الإسراء: ١٥]، وَالْحُجَّةُ عَلَى الْعِبَادِ إِنَّمَا تَقُومُ بِشَيْئَيْنِ:

١ - بِشَرْطِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْعِلْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ.

٢ - وَالْقُدْرَةَ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ.

فَأَمَّا الْعَاجِزُ عَنِ الْعِلْمِ - كَالْمَجْنُونِ - أَوْ الْعَاجِزُ عَنِ الْعَمَلِ فَلَا أَمْرَ عَلَيْهِ وَلَا نَهْيَ، وَإِذَا انْقَطَعَ الْعِلْمُ بِبَعْضِ الدِّينِ، أَوْ حَصَلَ الْعُجْزُ عَنْ بَعْضِهِ: كَانَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْعَاجِزِ عَنِ الْعِلْمِ أَوْ الْعَمَلِ بِقَوْلِهِ، كَمَنْ انْقَطَعَ عَنِ الْعِلْمِ بِجَمِيعِ الدِّينِ، أَوْ عَجَزَ عَنْ جَمِيعِهِ، كَالْمَجْنُونِ^(١) مَثَلًا، وَهَذِهِ أَوْقَاتُ الْفِتَرَاتِ^(٢).

فَإِذَا حَصَلَ مَنْ يَقُومُ بِالْدِّينِ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَوْ الْأُمَرَاءِ أَوْ مَجْمُوعِهِمَا، كَانَ بَيَانُهُ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ شَيْئًا فَشَيْئًا، بِمَنْزِلَةِ بَيَانِ الرَّسُولِ لِمَا بُعِثَ بِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَا يُبْلَغُ إِلَّا مَا أَمُكِنَ عِلْمُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ^(٣)، وَلَمْ تَأْتِ الشَّرِيعَةُ جُمْلَةً، كَمَا يُقَالُ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُطَاعَ، فَأُمِرْ بِمَا يُسْتَطَاعُ.

(١) كَذَا وَلَعَلَّهَا: «كَالْمَجْنُونِ».

(٢) صَحَّ فِي الْحَدِيثِ عَنْ حَظِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُدْرَسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَدْرَسُ وَشِي الثَّوبُ حَتَّى لَا يَدْرِي مَا صِيَامٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا نَسْكٌ وَلَا صَدَقَةٌ، وَلْيُسْرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ﷻ فِي لَيْلَةٍ فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَتَبْقَى طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ، الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ، يَقُولُونَ: أَدْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَنَحْنُ نَقُولُهَا! فَقَالَ صَلَاةُ بْنُ زَفَرٍ: وَمَا تَغْنِي عَنْهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَهُمْ لَا يَدْرُونَ مَا صَلَاةٌ وَلَا صِيَامٌ؟» فَقَالَ: حَظِيفَةُ: يَا صَلَاةُ، تَنْجِيهِمْ مِنَ النَّارِ. ثَلَاثًا. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤٠٤٩) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٧٣/٤) وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ وَالْبُوصَيْرِيُّ فِي «مَصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ» وَابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١٦/١٣) وَالْأَلْبَانِيُّ.

(٣) أَي: مَا أَمُكِنَ النَّاسُ أَنْ يَعْلَمُوهُ وَيَعْتَقِدُوهُ، وَأَنْ يَعْمَلُوا بِهِ.

فكَذَلِكَ الْمُجَدِّدُ لِدِينِهِ ﷺ وَالْمُحْيِي لِسُنَّتِهِ^(١) لَا يُبْلَغُ إِلَّا مَا أُمِكنَ عِلْمُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ، كَمَا أَنَّ الدَّخَلَ فِي الْإِسْلَامِ، لَا يُمَكِّنُ حِينَ دُخُولِهِ أَنْ يُلْقَنَ جَمِيعَ شَرَائِعِهِ، وَيُؤْمَرُ بِهَا كُلُّهَا، وَكَذَلِكَ التَّائِبُ مِنَ الذُّنُوبِ، وَالْمُتَعَلِّمُ وَالْمُسْتَرْشِدُ لَا يُمَكِّنُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ أَنْ يُؤْمَرُ بِجَمِيعِ الدِّينِ، وَيُذَكَّرَ لَهُ جَمِيعُ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُطِيقُ ذَلِكَ، وَإِذَا لَمْ يُطْفَأْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ^(٢)، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا؛ لَمْ يَكُنْ لِلْعَالِمِ وَالْأَمِيرِ أَنْ يُوجِبَهُ جَمِيعُهُ ابْتِدَاءً؛ بَلْ يَعْغُو^(٣) عَنْ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِمَا لَا يُمَكِّنُ عِلْمُهُ وَعَمَلُهُ إِلَى وَقْتِ الْإِمْكَانِ، كَمَا عفا الرَّسُولُ عَمَّا عفا عَنْهُ إِلَى وَقْتِ بَيَانِهِ.

وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ إِقْرَارِ الْمُحَرَّمَاتِ، وَتَرْكِ الْأَمْرِ بِالْوَاجِبَاتِ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ وَالتَّحْرِيمَ مَشْرُوطَ بِإِمْكَانِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَقَدْ فَرضْنَا^(٤) انْتِفَاءَ هَذَا الشَّرْطِ.

فَتَدَبَّرْ هَذَا الْأَصْلَ فَإِنَّهُ نَافِعٌ.

وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ سُقُوطُ كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً أَوْ مُحَرَّمَةً فِي الْأَصْلِ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْبَلَاغِ الَّذِي تَقُومُ بِهِ حُجَّةُ اللَّهِ فِي الْوُجُوبِ أَوْ التَّحْرِيمِ،

(١) من العلماء والولاة.

(٢) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأعراف: ٤٢]، وَقَالَ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ وَالْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكُمْ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصْنُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

(٣) أي: يسكت.

(٤) في هذه الصورة.

فَإِنَّ الْعَجْزَ مُسْقِطٌ لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا فِي الْأَصْلِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ الْاجْتِهَادِيَّةِ - عِلْمًا وَعَمَلًا - : أَنْ مَا قَالَهُ الْعَالِمُ
أَوْ الْأَمِيرُ، أَوْ فَعَلَهُ بِاجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ، فَإِذَا لَمْ يَرِ الْعَالِمُ الْآخَرُ، وَالْأَمِيرُ
الْآخَرُ، مِثْلَ رَأْيِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِهِ^(١)، أَوْ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِمَا يَرَاهُ مُصْلِحَةً،
وَلَا يَنْهَى عَنْهُ^(٢)؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْهَى غَيْرَهُ عَنْ اتِّبَاعِ اجْتِهَادِهِ، وَلَا أَنْ يُوجِبَ
عَلَيْهِ اتِّبَاعَهُ، فَهَذِهِ الْأُمُورُ فِي حَقِّهِ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمَغْفُورَةِ، لَا يَأْمُرُ بِهَا،
وَلَا يَنْهَى عَنْهَا؛ بَلْ هِيَ بَيْنَ الْإِبَاحَةِ وَالْعَفْوِ^(٣).

(١) لأنه لا يرى صحته باجتهاده هو.

(٢) أي: لا ينهى عن اتباع رأي غيره من العلماء في المسائل الاجتهادية التي للنظر
والاجتهاد فيها مجال.

(٣) قال المصنف في «إبطال التحليل» (ص ١٤٤ - ١٤٥) - وكما في ذيل «الفتاوى الكبرى»
(٦/٩٦ ط عطا) -: وكل بدعة تخالف السنة وآثار الصحابة فإنها ضلالة، وهذا منصوص
الإمام أحمد وغيره. وحيث فلا يجوز تقليد من يفتي بها ويجب نقض حكمه، ولا يجوز
الدلالة لأحد من المقلدين على من يفتي بها، مع جواز ذلك في مسائل الاجتهاد، وقد
نص أحمد على هذه المسائل في مثل هذا. وإن كنا نعذر من اجتهد من المتقدمين في
بعضها، وهذا كما أن أعيان المكيين والكوفيين لا يجوز تقليدهم في مسألة المتعة
والصرف والنيذ ونحوها؛ بل عند فقهاء الحديث أن من شرب النبيذ المختلف فيه حُدِّ،
وإن كان متأولاً، واختلفوا في رد شهادته، فردها مالك دون الشافعي وعن الإمام أحمد
روايتان، مع أن الذين قالوا بالمتعة والصرف معهم فيهما سنة صحيحة، لكن سنة المتعة
منسوخة، وحديث الصرف يفسره سائر الأحاديث، فكيف بالحيل التي ليس لها أصل
من سنة ولا أثر أصلاً بل السنن والآثار تخالفها.

وقولهم: مسائل الخلاف لا إنكار فيها ليس بصحيح فإن الإنكار، إما أن يتوجه إلى القول
= بالحكم أو العمل.

وهذا بابٌ واسعٌ جدًّا فتدبرُهُ.

ثم بحمد الله



= أمّا الأول فإذا كان القول يخالف سنة، أو إجماعًا قديمًا وجب إنكاره وفاقًا، وإن لم يكن كذلك فإنه ينكر بمعنى بيان ضعفه عند من يقول المصيب واحد وهم عامة السلف والفقهاء.

وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة، أو إجماع وجب إنكاره أيضًا بحسب درجات الإنكار كما ذكرناه من حديث شارب النيذ المختلف فيه، وكما ينقض حكم الحاكم إذا خالف سنة، وإن كان قد اتبع بعض العلماء.

وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم ينكر على من عمل بها مجتهدًا، أو مقلدًا، وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد كما اعتقد ذلك طوائف من الناس - والصواب الذي عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوبًا ظاهرًا، مثل حديث صحيح لا معارض من جنسه فيسوغ له - إذا عدم ذلك فيها - الاجتهاد لتعارض الأدلة المتقاربة، أو لخفاء الأدلة فيها وليس في ذكر كون المسألة قطعية طعن على من خالفها من المجتهدين كسائر المسائل التي اختلف فيها السلف. وقد تيقنا صحة أحد القولين فيها. اهـ

تتمة

وقال شيخ الإسلام أيضاً في رسالة له في خلافة النبوة بعد كلام سبق^(١) :
 ويتفرّع مِنْ هُنَا مسألة وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ لَا يَتَأْتِي لَهُ^(٢) فِعْلُ الْحُسْنَةِ الرَّاجِحَةِ
 إِلَّا بِسَيِّئَةٍ دُونَهَا فِي الْعِقَابِ : فَلَهَا صُورَتَانِ :

إِحْدَاهُمَا : إِذَا لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا ذَلِكَ ! فَهُنَا لَا يَنْقُى سَيِّئَةٌ ، فَإِنَّ مَا لَا يَتِمُّ
 الْوَاجِبُ ، أَوْ الْمُسْتَحَبُّ إِلَّا بِهِ : فَهُوَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ .

ثُمَّ إِنْ كَانَ مَفْسَدَتُهُ دُونَ تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ ، لَمْ يَكُنْ مَحْظُورًا ، كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ
 لِلْمُضْطَّرِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُحْظُورَةِ ، الَّتِي تُبِيحُهَا الْحَاجَاتُ ، كُلِّسِ
 الْحَرِيرِ فِي الْبَرْدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وهذا بَابٌ عَظِيمٌ ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَسْتَشْعِرُ سُوءَ الْفِعْلِ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى
 الْحَاجَةِ الْمُعَارِضَةِ لَهُ الَّتِي يَحْضُلُ بِهَا مِنْ ثَوَابِ الْحُسْنَةِ مَا يَرْبُو عَلَى ذَلِكَ ،
 بِحَيْثُ يَصِيرُ الْمُحْظُورُ مُنْذَرِجًا فِي الْمَحْبُوبِ ، أَوْ يَصِيرُ مُبَاحًا ، إِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ
 إِلَّا مُجَرَّدُ الْحَاجَةِ^(٣) ، كَمَا أَنَّ مِنَ الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ - بَلْ وَالْمَأْمُورِ بِهَا إِيْجَابًا
 أَوْ اسْتِحْبَابًا - : مَا يُعَارِضُهَا مَفْسَدَةٌ رَاجِحَةٌ ، تَجْعَلُهَا مُحَرَّمَةً أَوْ مَرْجُوحَةً ،
 كَالصَّيَامِ لِلْمَرِيضِ ، وَكَالطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ لِمَنْ يُخَافُ عَلَيْهِ الْمَوْتُ ، كَمَا

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/٢٨-٣٢) .

(٢) أي : القائم بالملك أو الإمارة ، لَا يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ .

(٣) يعني أنه إن كانت المصلحة الشرعية تقتضيه فهو مطلوب شرعاً إما وجوباً أو استحباباً .
 وإن كانت المقتضية لذلك مجرد الحاجة فهو من المباح فتزول عنه صفة النهي على كل
 الأحوال .

قال ﷺ: «قتلوه قتلهم الله! هلا سألوا إذا لم يعلموا؛ فإنما شفاء العيِّ السؤال»^(١).

وعلى هذا الأصل يُبنى جوازُ العُدُولِ أحياناً عن بعضِ سُنَّةِ الخُلَفَاءِ^(٢)، كما يجوزُ تركُ بعضِ واجِبَاتِ الشَّرِيعَةِ، وارْتِكَابُ بعضِ مُحْظُورَاتِهَا لِلضَّرُورَةِ، وذلكِ فيما إذا وقعَ العَجْزُ عن بعضِ سُنَنِهِمْ، أو وقعتِ الضَّرُورَةُ إلى بعضِ ما نهوا عنه، بأن تكون الواجِبَاتُ الْمُقْصُودَةُ بِالْإِمَارَةِ لَا تَقُومُ إِلَّا بِمَا مَضَرَّتُهُ أَقْلٌ.

وهكذا مسألة التَّركِ^(٣)، كما قلناه أولاً وبيّنا، أنه لا يُخَالِفُهُ إِلَّا أَهْلُ الْبِدْعِ

(١) أخرجه أحمد وأبو داود (٣٣٦) والدارقطني (٦٩) والبيهقي (٢٢٨/١) عن جابر قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجرٌ، فَشَجَّه في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه، فقال: هل تجدون لى رخصة في التيمم؟ قالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل، فمات، فلما قدمنا على النبي ﷺ أخبر بذلك، فقال: «قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا؟! فإنما شفاء العيِّ السؤال، إنما كان يكفيه . . . » الحديث. والعي: قصور الفهم، وشفاء هذا المرض: بالسؤال عما جهله ليعرف.

(٢) وذلك لتغير الزمان والناس فقد صحَّ أن عبد الرحمن بن عوف أرسل إلى عثمان ابن عفان معاتباً له أنه لم يسر على سنة عمر بن الخطاب، فأرسل إليه عثمان: إني لا أطيقها ولا أنت. يعني ولا أنت تطيق العمل بها لو وليت الأمر، لاختلاف الناس. أخرجه أحمد (٤٩٠) وأبو يعلى (١٧٧٥) المقصد العلي.

وروى ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥٠٢) عن عبد الله بن عوف قال: بلغ معاوية أن يزيد يقول: لئن وليت من أمر الناس شيئاً لأسيرن بهم سيرة عمر بن الخطاب ﷺ، فقال معاوية: ويستطيع ذلك؟! ما استطعت أنا ذلك إلا ستين.

(٣) أي: ترك بعض سنتهم للضرورة.

ونحوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَهْلِ وَالظُّلْمِ^(١).

والصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: إِذَا كَانَ يُمَكِّنُ فِعْلُ الْحَسَنَاتِ بِلَا سَيِّئَةٍ؛ لَكِنْ بِمَشَقَّةٍ لَا تُطِيعُهُ نَفْسُهُ عَلَيْهَا، أَوْ بِكَرَاهَةٍ مِنْ طَبْعِهِ، بِحَيْثُ لَا تُطِيعُهُ نَفْسُهُ إِلَى فِعْلِ تِلْكَ الْحَسَنَاتِ الْكِبَارِ، الْمَأْمُورِ بِهَا إِيْجَابًا أَوْ اسْتِحْبَابًا، إِنْ لَمْ يَبْذُلْ لِنَفْسِهِ مَا تُحِبُّهُ مِنْ بَعْضِ الْأُمُورِ الْمُنْهَيِّ عَنْهَا، الَّتِي إِثْمُهَا دُونَ مَنْفَعَةِ الْحَسَنَةِ! فَهَذَا الْقِسْمُ وَاقِعٌ - كَثِيرًا - فِي أَهْلِ الْإِمَارَةِ وَالسِّيَاسَةِ وَالْجِهَادِ، وَأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْقَضَاءِ وَالْكَلَامِ، وَأَهْلِ الْعِبَادَةِ وَالتَّصَوُّفِ، وَفِي الْعَامَّةِ.

مِثْلُ مَنْ لَا تُطِيعُهُ نَفْسُهُ إِلَى الْقِيَامِ بِمَصَالِحِ الْإِمَارَةِ - مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَأَمْنِ السَّبِيلِ، وَجِهَادِ الْعَدُوِّ وَقِسْمَةِ الْمَالِ - إِلَّا يَحْظُوظُ مِنْهَيَّ عَنْهَا، مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ بِبَعْضِ الْمَالِ، وَالرِّيَاسَةِ عَلَى النَّاسِ، وَالْمُحَابَاةِ فِي الْقِسْمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشَّهَوَاتِ.

وكَذَلِكَ فِي الْجِهَادِ لَا تُطِيعُهُ نَفْسُهُ عَلَى الْجِهَادِ إِلَّا بِنَوْعٍ مِنَ التَّهَوُّرِ.

وَفِي الْعِلْمِ لَا تُطِيعُهُ نَفْسُهُ عَلَى تَحْقِيقِ عِلْمِ الْفِقْهِ وَأُصُولِ الدِّينِ، إِلَّا بِنَوْعٍ مِنَ الْمُنْهَيَّ عَنْهُ مِنَ الرَّأْيِ وَالْكَلَامِ.

وَلَا تُطِيعُهُ نَفْسُهُ عَلَى تَحْقِيقِ عِلْمِ الْعِبَادَةِ الْمَشْرُوعَةِ وَالْمُعْرِفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا، إِلَّا بِنَوْعٍ مِنَ الرَّهْبَانِيَّةِ.

فَهَذَا الْقِسْمُ كَثُرَ فِي دَوْلِ الْمُلُوكِ^(٢)؛ إِذْ هُوَ وَاقِعٌ فِيهِمْ، وَفِي كَثِيرٍ مِنْ

(١) يعني بأهل البدع والخوارج والمعتزلة، وينحومهم أهل البغي الذين لا يعذرون الولاية فيما عجزوا عنه، بل يطالبون بالكمال على كل حال.

(٢) بينما تخلو منه أزمته خلافة النبوة.

أُمَرَائِهِمْ وَقُضَاتِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ وَعُبَادِهِمْ - أَغْنَى أَهْلَ زَمَانِهِمْ - ، وَبِسَبَبِهِ نَشَأَتْ
الْفِتْنُ بَيْنَ الْأُمَّةِ^(١)!

فَأَقْوَامٌ نَظَرُوا إِلَى مَا ارْتَكَبُوهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُنْهِيِّ عَنْهَا ؛ فَذَمُّوهُمْ وَأَبْغَضُوهُمْ
وَأَقْوَامٌ نَظَرُوا إِلَى مَا فَعَلُوهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمَأْمُورِ بِهَا فَأَحَبُّوهُمْ .
ثُمَّ الْأَوَّلُونَ ، رَبَّمَا عَدُّوا حَسَنَاتِهِمْ سَيِّئَاتٍ ! وَالْآخِرُونَ ، رَبَّمَا جَعَلُوا
سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ! .

وقد تقدّم أضلُّ هذه المسألة ، وهو أنّه إذا تعسّر فعلُ الواجب في الإمارة
إلا بنوع من المُلْك ، فهل يَكُونُ المُلْكُ مَبَاحًا كما يُباحُ عِنْدَ التَّعَذُّرِ؟ ذَكَرْنَا فِيهِ
الْقَوْلَيْنِ^(٢) ؛ فَإِنْ أُقِيمَ التَّعَسُّرُ مَقَامَ التَّعَذُّرِ ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِثْمًا ، وَإِنْ لَمْ يُقَمْ كَانَ

(١) أي: فتن العداوة والبغضاء أو فتن الغلو والولاء .

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥ / ٢٤ - ٢٥) وخلاصته قال ﷺ: «وهنا طرفان:

أحدهما: من يوجب خلافة النبوة في كل حال وزمان وعلى كل أحد ويذم من خرج عن
ذلك مطلقًا أو لحاجه، كما هو حال أهل البدع من الخوارج والمعتزلة وطوائف من
المتسنة والمرتدة .

والثاني: من يبيح الملك مطلقًا، من غير تقييد بسنة الخلفاء، كما هو فعل الظلمة
والإباحية وأفراد المرجئة، وتحقيق الأمر أن يقال: انتقال الأمر عن خلافة النبوة إلى
الملك، إما أن يكون لعجز العباد عن خلافة النبوة أو اجتهد سائغ، أو مع القدرة
على ذلك علمًا وعملاً .

فإن كان مع العجز علمًا أو عملاً، كان ذو الملك معذورًا في ذلك، وإن كانت خلافة
النبوة واجبة مع القدرة، كما تسقط سائر الواجبات مع العجز، كحال النجاشي لما
أسلم، وعجز عن إظهار ذلك في قومه، بل حال يوسف الصديق تشبه ذلك من بعض
الوجوه، لكن الملك كان جائزًا لبعض الأنبياء كداود وسليمان ويوسف ﷺ . . . إلخ .

إثْمًا. وَأَمَّا مَا لَا تَعْدُرُ فِيهِ وَلَا تَعْسُرُ، فَإِنَّ الْخُرُوجَ فِيهِ عَنْ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ اتِّبَاعٌ لِلْهَوَى.

فَالْتَّحَقِيقُ: أَنَّ الْحَسَنَاتِ حَسَنَاتٌ، وَالسَّيِّئَاتِ سَيِّئَاتٌ، وَهُمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا.

وَحُكْمُ الشَّرِيعَةِ أَنَّهُمْ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فِيمَا فَعَلُوهُ مِنَ السَّيِّئَاتِ وَلَا يُؤْمَرُونَ بِهِ، وَلَا يُجْعَلُ حُظٌّ أَنْفُسِهِمْ عَذْرًا لَهُمْ فِي فِعْلِهِمْ؛ إِذَا لَمْ تَكُنْ الشَّرِيعَةُ عَذْرَتَهُمْ؛ لَكِنْ يُؤْمَرُونَ بِمَا فَعَلُوهُ مِنَ الْحَسَنَاتِ، وَيُحْضَوْنَ عَلَى ذَلِكَ وَيُرْغَبُونَ فِيهِ.

وإِنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَفْعَلُونَهُ إِلَّا بِالسَّيِّئَاتِ الْمَرْجُوحَةِ = كَمَا يُؤْمَرُ الْأَمْرَاءُ بِالْجِهَادِ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يُجَاهِدُونَ إِلَّا بِنَوْعٍ مِنَ الظُّلْمِ، الَّذِي تَقِلُّ مَفْسَدَتُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَصْلَحَةِ الْجِهَادِ = ثُمَّ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُمْ إِذَا نَهَوْا عَنْ تِلْكَ السَّيِّئَاتِ، تَرَكُوا الْحَسَنَاتِ الرَّاجِحَةَ الْوَاجِبَةَ: لَمْ يُنْهَوْا عَنْهَا؛ لِمَا فِي النِّهْيِ عَنْهَا مِنْ مَفْسَدَةٍ تَرَكِ الْحَسَنَاتِ الْوَاجِبَةَ؛ إِلَّا أَنْ يُمَكِّنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَيُفْعَلُ حِينَئِذٍ تَمَامُ الْوَاجِبِ، كَمَا كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسْتَعْمِلُ مَنْ فِيهِ فُجُورٌ؛ لِرُجْحَانِ الْمَصْلَحَةِ فِي عَمَلِهِ؛ ثُمَّ يَزِيلُ فُجُورَهُ بِقُوَّتِهِ وَعَدْلِهِ.

وَيَكُونُ تَرْكُ النَّهْيِ عَنْهَا حِينَئِذٍ: مِثْلَ تَرْكِ الْإِنْكَارِ بِالْيَدِ أَوْ بِالسَّلَاحِ، إِذَا كَانَ فِيهِ مَفْسَدَةٌ رَاجِحَةٌ عَلَى مَفْسَدَةِ الْمُنْكَرِ.

فَإِذَا كَانَ النَّهْيُ مُسْتَلَزِمًا - فِي الْقَضِيَّةِ الْمُعَيَّنَةِ - لِتَرْكِ الْمَعْرُوفِ الرَّاجِحِ: كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَلَزِمًا لِفِعْلِ الْمُنْكَرِ الرَّاجِحِ، كَمَنْ أَسْلَمَ عَلَى أَنْ لَا يُصَلِّيَ إِلَّا صَلَاتَيْنِ، كَمَا هُوَ مَأْثُورٌ عَنْ بَعْضِ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ أَسْلَمَ بَعْضُ الْمُلُوكِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ، أَوْ يَفْعَلُ بَعْضَ الْمُحَرَّمَاتِ، وَلَوْ نَهِيَ عَنْ ذَلِكَ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ.

ففرق بين ترك العالم أو الأمير لينهي بعض الناس عن الشيء - إذا كان في النهي مفسدة راجحة - وبين إذنه في فعله .

وهذا يختلف باختلاف الأحوال، ففي حال أخرى يجب إظهار النهي، إما لبيان التحريم واعتقاده، والخوف من فعله، أو لرجاء الترك، أو لإقامة الحجة بحسب الأحوال .

ولهذا تنوع حال النبي ﷺ في أمره ونهيه وجهاده وعفوه، وإقامته الحدود وغلظته ورحمته . انتهى المقصود .

وبتمامه تم التعليق على هذه الرسالة القيمة .

وبها تمت المجموعة الأولى من قواعد في منهج أهل السنة والجماعة،
الفرقة الناجية المنصورة، ويلها إن شاء الله المجموعة الثانية .

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

سعد بن شايم الحضييري العنزري

عرعر - صفر ١٤٣٤هـ



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
القاعدة الأولى: قاعدة أهل السنة والجماعة في أصول الدين	٩
فصلٌ	١٣
فصلٌ في التكفير بالذنوب	١٩
فصلٌ	٢٨
القاعدة الثانية: في الجماعة والفرقة وسبب ذلك ونتيجته	٣٢
فصلٌ ثلاث خصال تجمع أصول الدين	٤٠
القاعدة الثالثة: في بيان الفرقة الناجية والفرق الهالكة المذمومة	٤٤
القاعدة الرابعة: الهجر الشرعي حقيقته وضوابطه	٥٧
ملحقٌ في فصول تتعلق بالهجر	٦٣
فصلٌ أنواع الهجر وضوابطه	٦٣
فصلٌ في هجر العصاة إذا تابوا	٦٧
فصلٌ في أنواع هجر العصاة	٧٠
القاعدة الخامسة: قاعدةٌ مُختصرةٌ في وجوب طاعة الله ورسوله ﷺ	
وطاعة ولاة الأمور	٧٧
فصلٌ	٨٣

٩١ فصل
٩٣	القاعدة السادسة : في الحسنات والسيئات أو تعارض المصالح والمفاسد
١١٩ تتمه
١٢٥ فهرس الموضوعات

